الموسم الثاني
للانصات المركزي

اجتماعات السليمانية.. تأكيدات على العمل المشترك وترحيب امريكي

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 28
الثلاثاء
2022/05/24

No. : 7657

عن توسعات الناتو في الجوار الروسي

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- اجتماعات السليمانية.. تأكيدات على العمل المشترك وترحيب امريكي
- رئيس الاقليم: الكلية العسكرية هي تذكار فقيد الأمة الرئيس مام جلال
- قوباد طالباني يجدد دعمه لوكالة الحماية والمعلومات
- العراق يسعى للسيطرة على عائدات نفط إقليم كردستان بعقود جديدة
- تحذير من عمليات تعريب في حدود مخمور
- ثلاثة سيناريوهات لحلحلة الانسداد السياسي و"التنسيقي" متمسك بمبادرته
- جمعية القضاء: يجب ابعاد القضاء عن الصراعات السياسية والحفاظ على استقلاله

قضايا كردستانية

- يوسف إسماعيل: الوجود العسكري التركي المتزايد في اقليم كردستان العراق
- احتفال تكريمي للمفكر المصري "رجائي فايد" وتجربته مع المسألة الكردية

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- د.ضياء جابر : قاضي الدستور في العراق
- عادل الجبوري : ظلال الأزمة الأوكرانية على الأجواء العراقية
- أليكس الميدا، مايكل نايتس: المبارزة بين "المقاومة" وتركيا

المرصد التركي و الملف الكردي

- حزب الشعوب الديمقراطي يدعو للقبول والاعتراف باللغة الكردية
- صحفيو كردستان في اوروبا : الدولة التركية تشن "حرب إبادة جماعية"
- أية عدالة في عهد اردوغان
- د.محمد نورالدين: تركيا أمام امتحان أطلسي جديد
- تفاقم التضخم يهدد بقاء الحزب الحاكم في تركيا
- جرعة توتر إضافية في العلاقات التركية الأميركية
- المناورة التي يلعبها أردوغان

المرصد السوري و الملف الكردي

- إلهام أحمد: نظام السلطات السيادية القائمة هو سبب الأزمات
- تركيا ومحاولات استكمال خطة المناطق الآمنة في سوريا
- غازي دحمان: سورية ضحية المتغيرات الجيوسياسية

رؤى و قضايا عالمية

- د. يوسف داوود: تصعيد المواجهة:أين تقف توسُّعات الناتو في الجوار الروسي؟
- شيماء فاروق : انضمام فنلندا والسويد لحلف الناتو بين التحديات والتهديدات
- بنيامين بوبوف : صدام الحضارتين الأوراسية والغربية.. الأسوأ لم يأتِ بعد

العدد: 7657... 24-05-2022

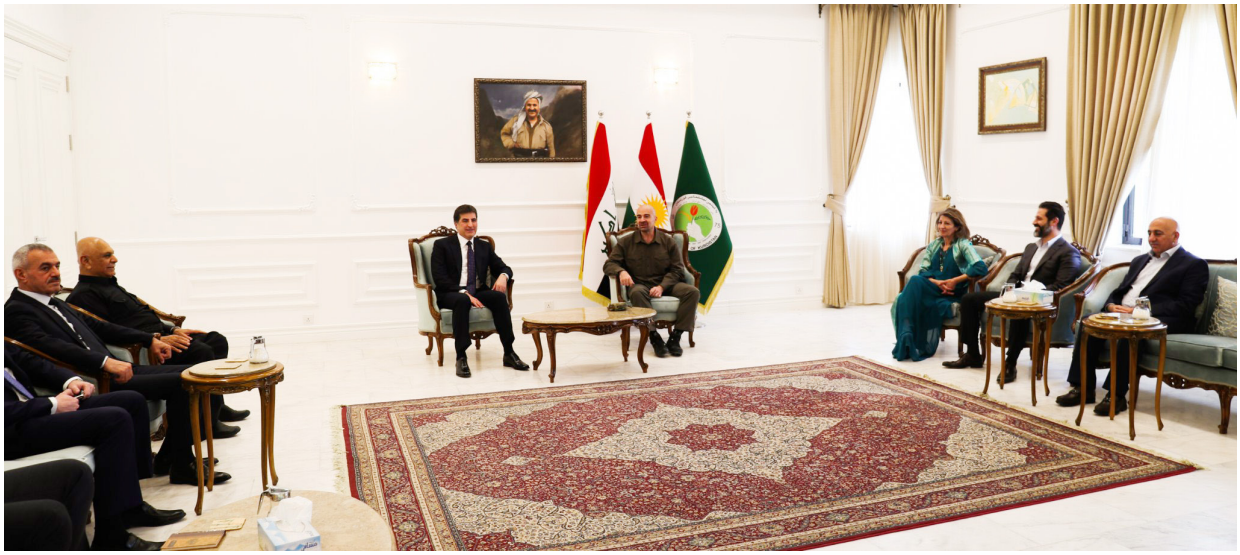

اجتماعات السليمانية.. تأكيدات على العمل المشترك وترحيب امريكي

استقبل بافل جلال طالباني يوم الاحد ٢٢/٥/٢٠٢٢، في قلاجولان، رئيس اقليم كردستان نيجيرفان بارزاني والوفد المرفق له الذي ضم نائبي رئيس الاقليم جعفر الشيخ مصطفى، ومصطفى سيد قادر.

وخلال اجتماع، حضرته السيدة شاناز ابراهيم احمد، عضو الهيئة العاملة في المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، وقوباد طالباني المشرف على مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال، وجلال شيخ ناجي، رئيس وكالة الحماية والمعلومات/ المعلومات، و وهاب حلبجيي المدير العام لمديرية مكافحة الارهاب، وآكام عمر قائد قوات الكوماندو، جرى بحث آخر المستجدات على صعيد اقليم كردستان والعراق.

وكان رئيس اقليم كردستان نيجيرفان بارزاني قد زار يوم الأحد مدينة السليمانية على رأس وفد من رئاسة الاقليم، حيث شارك في مراسيم تخرج دفعة جديدة من ضباط الكلية العسكرية في قلاجوالان، من ثم التقى بافل جلال طالباني وعددا من زعماء الأحزاب الكردستانية.

وحول لقاءات بارزاني في السليمانية أصدر المكتب الاعلامي لرئاسة الاقليم بيانا صحفيا جاء فيه:

«اجتمع نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كردستان، الأحد ٢٢ أيار ٢٠٢٢، في السليمانية، مع كل من السادة بافل طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، صلاح الدين محمد بهاء الدين أمين عام الاتحاد الإسلامي الكردستاني، عمر السيد علي من حركة التغيير، وعلي بابير رئيس جماعة العدالة الكردستانية، وقيادات هذه الأطراف.

وخلال هذه الاجتماعات التي حضرها نائبا الرئيس ورئيس ديوان رئاسة إقليم كردستان وعدد من المستشارين، بحثت الأوضاع السياسية في إقليم كردستان والعراق والتحديات القائمة.

وتم خلال الاجتماعات التشديد على أهمية الحوار بين الأطراف السياسية والتلاحم والتعاضد ووحدة صف الأطراف الكردستانية، واتفقت الآراء على أن حل الخلافات بين الأطراف وتوحيد كلمتها وخاصة الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني ستكون له آثار إيجابية على الوضع العام لإقليم كردستان ويعزز مكانة كردستان في بغداد.

وأكد نيجيرفان بارزاني أن رئاسة إقليم كردستان ستستمر في مساعيها لتحقيق وحدة الصف والتلاحم بين الأطراف وستبقى كما كانت دائماً المظلة الجامعة لكل أطراف ومكونات إقليم كردستان.

وثمنت الأطراف السياسية عالياً جهود نيجيرفان بارزاني ورئاسة إقليم كردستان لجمع الأطراف وتحقيق وحدة الصف والتلاحم، وعبرت عن أملها في استمرار هذه الجهود ونجاحها».

نيجيرفان بارزاني عن اجتماعاته في السليمانية: تأكيد على العمل المشترك

وقد أكد رئيس اقليم كردستان، نيجيرفان بارزاني، ان اجتماعاته مع الأطراف السياسية في محافظة السليمانية، كانت «جيدة»، مشيرا الى انه «علينا الجلوس على طاولة الحوار وحل المشاكل سوياً».

جاء ذلك في مؤتمر صحفي، عقده بارزاني، الأحد، عقب انتهاء اجتماعاته مع قادة الأحزاب السياسية في محافظة السليمانية.

وأعلن نيجيرفان بارزاني ان «الاجتماعات بصورة عامة كانت جيدة، نحن جئنا للمشاركة في مراسم الكلية العسكرية في قالانجوالان، وكان لنا مجموعة لقاءات مع رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، الأمين العام لحزب الاتحاد الاسلامي، والاستاذ علي بابير والأخوة في حركة التغيير».

وعن مضمون الاجتماعات، ذكر رئيس اقليم كردستان ان «الاجتماعات كانت تأكيدا على ضرورة عملنا سويا من اجل مصالح اقليم كردستان، وستستمر اجتماعاتنا في هذا الإطار».

ووصف نيجيرفان بارزاني العلاقات الحالية بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني بالـ «جيدة»، ودعا جميع الأطراف السياسية في اقليم كردستان للعمل معا من أجل تطوير اقليم كردستان. وقال: «الوضع بين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي الكردستاني الآن أحسن بكثير مما كان عليه، انتم تلاحظون ان الحملات الإعلامية والمجادلات على مواقع التواصل الاجتماعي قلّت كثيرا وآمل ان تنتهي بشكل تام»، موضحا ان «ذلك ليس من مصلحة اقليم كردستان ولا من مصلحة شعب اقليم كردستان».

رئيس اقليم كردستان أكد على إجراء الحوار، بقوله: «يجب علينا الجلوس على طاولة الحوار، وحل المشاكل سوياً، لأن في النتيجة هذه بلادنا وهذا شعبنا. يجب ان نعمل سويا، وان مستقبلنا وجميع الأطراف في اقليم كورستان مرتبط ببعض».

القنصل الأمريكي: الوحدة الكردية تساعد في حماية مصالح كردستان في بغداد

هذا وأشاد القنصل العام الأمريكي في إقليم كردستان روبرت بالادينو، الأحد (٢٢ أيار ٢٠٢٢)، بالتقارب بين الأطراف الكردية وزيارة رئيس الإقليم للسليمانية ولقاءه قيادات الاتحاد الوطني والأحزاب الأخرى.

وقال بالادينو في تصريحات صحفية «نهنئ الاتحاد الوطني والديمقراطي الكردستاني على خطواتهما الأخيرة واستئناف المحادثات بينهما، وحتى بعض اللقاءات التي تعقد اليوم، وهذه خطوة مهمة».

وأضاف أن «الوحدة الكردية تساعد في حماية مصالح حكومة إقليم كردستان سواء هنا أو في بغداد»، معبراً عن اعتقاده أنه «يجب تعزيز استقرار إقليم كردستان، لأن الفشل في إنشاء هيئة حاكمة في هذا الوقت يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار».

وتابع القنصل الأمريكي، أنه «يمكن أن ينظر إلى الفشل كخطوة مخيبة للآمال من قبل الدول الأجنبية وحتى من صوتوا في الخريف الماضي»، قائلاً: «نحن نشجع جميع الأطراف العراقية على تشكيل حكومة جديدة بسرعة كبيرة».

مراقبون: التفاهم الكردستاني يمهد لحل الأزمة السياسية في العراق

وقالت الأوساط السياسية حينها إن قيادات الحزب الديمقراطي باتت على قناعة بأن إيصاد الأبواب أمام فرص التفاهم مع الاتحاد الوطني بشأن ملف رئاسة الجمهورية لم يعد ذا جدوى، ولاسيما أن تداعيات هذا الملف باتت تؤثر

على ملفات أخرى داخل كردستان العراق ومنها الاستحقاق التشريعي المرتقب في الإقليم، وملفي النفط والغاز.

ويرى مراقبون أن تصريحات رئيس إقليم كردستان حول التوصل إلى أرضية مشتركة لحل الانسداد السياسي تعني موافقة الحزب الديمقراطي على دعم مرشح توافقي لرئاسة الجمهورية مع الاتحاد الوطني، والمرجح أن يكون الرئيس برهم صالح.

وكان الاتحاد الوطني قد رشح صالح لولاية جديدة، مشددا في أكثر من مناسبة على أنه لن يعود عن هذا الترشيح، معيدا التذكير باتفاق ضمني مع الحزب الديمقراطي لاختيار رئيس للعراق من صفوفه.

ويحظى الرئيس الحالي بدعم العديد من القوى السياسية في العراق، فضلا عن تمتعه باحترام كبير في الأوساط الدولية لخطابه المتزن والمعتدل وتأكيده الدؤوب على أهمية الوحدة ونبذ الانقسامات.

ولا يستبعد المراقبون أن يكون التقارب المسجل على خط الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني ضمن تسوية سياسية شاملة للأزمة المستفحلة منذ نحو ثمانية أشهر في العراق.

الى ذلك، يرى القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني محمود خوشناو، خلال حديث لـ«العالم الجديد»، أن «الاتحاد، منذ البداية دعا الى حل الخلاف والاختلاف مع الحزب الديمقراطي الكردستاني عبر الحوار والتفاوض، لا عبر كسر الإرادات وفرض الأمر الواقع، فالخلافات تحل عبر الحوار والتفاوض حصراً، وأي خطوة عكس ذلك تعمق الخلافات».

ويستطرد خوشناو، أن «إعادة الحوار والتفاوض بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني ممكن أن يكون بداية للوصول الى اتفاق وتوافق بخصوص الخلافات حول الكثير من القضايا، وعلى رأسها مرشح رئاسة الجمهورية، الذي هو من حصة الاتحاد، والذي هو ممثلاً عن البيت الكردي بكل احزابه».

ويؤكد أن «حل الخلافات يحتاج الى مزيد من الحوار والتفاوض والاجتماعات، وحسم هذه الخلافات لا يمكن أن يكون من خلال اجتماع واحد، ولهذا نتوقع أن الأيام المقبلة، سوف نشهد عقد اجتماعات متتالية بين الطرفين على مستوى القيادات أو اللجان التفاوضية»، مبينا «لغاية الآن نحن مصرون على ترشيح برهم صالح لولاية ثانية لرئاسة الجمهورية خلال المرحلة المقبلة، وليس لدينا أي مرشح آخر لهذا المنصب».

ومن ضمن المشاكل بين الحزبين، هي مسألة انتخابات برلمان إقليم كردستان، حيث يصر الاتحاد الوطني على تعديل قانون الانتخابات، فيما يرفض الحزب الديمقراطي هذا الطرح، ويصف دوافع الاتحاد الوطني بأنها «حجج واهية» لتأجيل إجراء الانتخابات التي حددت في تشرين الأول اكتوبر المقبل.

التقارب كفيل بإنهاء أزمة انتخاب رئيس الجمهورية

من جانبه، يوضح المحلل السياسي أحمد الشريفي، خلال حديث لـ«العالم الجديد»، أن «التقارب بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني كفيل بإنهاء أزمة انتخاب رئيس الجمهورية وإنهاء هذه الأزمة، يعني التوجه نحو تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، فتقارب الاتحاد من التحالف الثلاثي سيمكنه من إكمال نصاب جلسة البرلمان المخصصة للتصويت على الرئيس الجديد».

ويوضح الشريفي، أن «التقارب الكردي- الكردي، سيكون عاملا مهما أيضا في دفع القوى السياسية الشيعية نحو التفاهم والحوار، ولهذا حل الخلاف داخل البيت الكردي، ربما يكون مفتاح لحل الخلافات داخل البيت السياسي الشيعي»، مضيفا أن «الاتحاد الوطني الكردستاني لديه اتفاق مع الإطار التنسيقي، وهذا الاتفاق هو الذي منع تمرير مرشح الحزب الديمقراطي الكردستاني لرئاسة الجمهورية طيلة الفترة الماضية، ولهذا نعتقد أن الاتحاد الوطني الكردستاني لن يذهب مع التحالف الثلاثي دون قوى الإطار جميعها أو حتى أجزاء من هذه القوى».

* المرصد-فريق الرصد والمتابعة

تخرج الدورة الـ16 لطلاب الكلية العسكرية في قلاجوالان

رئيس الاقليم: الكلية العسكرية هي تذكار فقيد الأمة الرئيس مام جلال

بحضور بافل جلال طالباني، ونيجيرفان بارزاني رئيس اقليم كردستان وقوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كردستان، ونائبي رئيس اقليم كردستان ووزير البيشمركة، جرت في قلاجوالان مراسيم تخرج الدورة الـ١٦ لطلبة الكلية العسكرية.

في بداية المراسيم، ألقى العميد صلاح ظاهر محمد عميد الكلية العسكرية كلمة رحب خلالها بالحضور من المسؤولين الحزبيين والحكوميين، وجميع الضيوف.

واضاف: ان الكلية العسكرية تأسست في اوقات عصيبة بجهود ودعم كبير من قبل فقيد الامة الرئيس مام جلال، وهي أحد مكاسب الاتحاد الوطني الكردستاني لشعب كردستان، حيث تخرج العشرات من ابناء هذا البلد كل سنة، ونحن الآن نحضر تخرج الدورة الـ١٦ من طلاب الكلية العسكرية وعددهم ٥٠٣ طلاب، من الشابات والشباب.

قوباد طالباني: خريجو الكلية العسكرية هم حماة الوطن

وقد هنأ قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كردستان يوم الاحد، خريجي الدورة الـ ١٦ للكلية العسكرية في قلاجولان.

وقال طالباني في تدوينة عبر صفحته الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي « فيسبوك»: «شاركنا في مراسيم تخرج دورة ضباط الكلية العسكرية في قلاجولان، بحضور نيجيرفان بارزاني وبافل جلال طالباني».

واضاف: «اهنئ الطلاب حماة الوطن.. نحو مستقبل أكثر استقرارا وأمانا».

وزير البيشمركة: هناك مخاوف على اقليم كردستان وكيانه

بدوره أعلن وزير البيشمركة في حكومة اقليم كردستان شورش اسماعيل، ان هناك مخاوف على الاقليم وكيانه وان الاوضاع الراهنة في كردستان، تتطلب العمل معا اكثر.

وفي كلمة خلال مراسم تخرج الدورة الـ١٦ لطلبة الكلية العسكرية في السليمانية، قال وزير البيشمركة، «عملنا معا بفريق موحد في تنظيم قوات البيشمركة واقدمنا على تنفيذ خطوات جيدة في الاصلاح العسكري للبيشمركة».

وطلب وزير البيمشركة من رئيس اقليم كردستان ورئيس الحكومة، بعدم تاسيس اي قوة للبيشمركة خارج مكون وزارة البيشمركة.

واضاف شورش اسماعيل، ان هناك ملاحظات لقوات التحالف الدولي على وزارة وقوات البيشمركة وان مساعدات دول التحالف مستمرة لقوات البيشمركة.

واشار وزير البيشمركة الى اننا بقوة منظمة بامكاننا الدفاع عن اقليم كردستان وحاولنا دائما التوصل الى اتفاق مع الجيش العراقي.

نيجيرفان بارزاني: يجب سحب أيدي الأحزاب من قوات البيشمركة

بعد ذلك القى نيجيرفان بارزاني رئيس حكومة اقليم كردستان كلمة، هنأ فيها طلاب الكلية العسكرية على تخرجهم وحصولهم على شهادة الكلية العسكرية.

واضاف: أريد هنا أن اشيد بجهود جميع الضباط والمدرسين في الكلية العسكرية على جهودهم في تأهيل وتدريب الضباط وخريجي هذه الدورة وجميع الدورات السابقة، ان الكلية العسكرية في السليمانية لها دور كبير في تاهيل واعداد الطلاب وهي تذكار فقيد الامة الرئيس مام جلال لشعب كردستان.

فيما يأتي نص كلمة رئيس الاقليم:

أيها الحضور الكرام،

أيها البيشمركة الأبطال،

أيها السادة الآمرون والمعلمون والمدربون العسكريون،

ذوو الخريجين الأعزاء..

كما أرحب بأخي المحترم والعزيز كاك بافل رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني..

طاب نهاركم ومرحباً بكم جميعاً. يسعدني أن أشارك اليوم في مراسم تخرج أحب أبناء كردستان، ألا وهم البيشمركة الأبطال.

بدايةً، أود أن أشد على أيدي جميع المعلمين والمدربين العسكريين للدورتين الـ(١٦) الأساس والـ(٦) لتطوير الضباط. فقد توليتم مهامكم مع الدورة الأساس سنتين وثلاثة أشهر، ودورة تطوير الضباط تسعة أشهر. إن جهودكم موضع مباركة ومحل تقدير كبير.

أشد على أيدي عميد ومنتسبي الكلية العسكرية الثالثة في قلاجوالان، الذين تجشموا الكثير خلال هذه الفترة لتأمين جميع لوازم إنجاح هاتين الدورتين.

دور الكلية العسكرية الثالثة في تطوير البيشمركة والقوة العسكرية العراقية، دور مشهود ومحل تقدير ومباركة. وهنا، لا بدّ أن أقول: إن كلية قلاجوالان العسكرية هي تذكار مهم من الرئيس مام جلال، فلتسعد روحه وطابت ذكراه للأبد.

أهنئ كل الضباط والخريجين الـ(٥٠٣) فرداً فرداً، الذين شاركوا من كل محافظات ومناطق إقليم كردستان والمناطق المتنازع عليها. وأتوجه بتهنئة خاصة إلى الفتيات اللواتي شاركن في هذه الدورة ويسعين وقد أقسمن أن يكنّ دائماً على أهبة الاستعداد للدفاع عن أرض ومكاسب هذا البلد جنباً إلى جنب شبابه. أهنئهن تهنئة خاصة وأرجو أن يزيد أمثالهن في كردستان. أنا على ثقة أنكم جميعاً تعلمتم الكثير في الجانبين النظري والعملي، وبإمكانكم أن تمدوا قوات

البيشمركة بدماء وبقوة جديدتين.

أبارك لأمهات وآباء وذوي الخريجين. ونشكرهم لتقديمهم أبناءهم لقوات بيشمركة كردستان. أبارك تعاون وزارة شؤون البيشمركة ووزارة الدفاع في الحكومة الاتحادية العراقية، لتعاونهما المستمر مع الكلية العسكرية.

يا شعب كردستان والعراق..

أبارك لكم، أنكم تشهدون هنا اليوم تخرج هذه الكوكبة من البيشمركة، فهؤلاء سيصبحون سنداً رئيساً لحماية سيادة العراق. فحماية سيادة العراق تصب في مصلحة كل مواطن وكل بقعة في العراق.

حماية العراق تهمنا كثيراً. كذلك يجب أن تكون حماية إقليم كردستان كجزء من الدولة العراقية، موضع اهتمام عند كل عراقي وعند كل مؤسسات الدولة العراقية، ويُنظر إليها كواجب مشترك. إن قوة العراق وكون مصالح شعب العراق محمية، تساهم في تقوية كل مناطق العراق، بما فيها إقليم كردستان.

والنظام الفدرالي، إنما هو لتسهيل إدارة الشؤون الداخلية للبلد وتحقيق المساواة بين مكونات ومناطق العراق. الفدرالية لا تُضعف سيادة العراق، بل تقوي شراكتنا في دولة العراق. وقد كُتب الدستور العراقي في حينه من منطلق هذا الشعور والفهم، ولهذا فإننا نطالب دائماً بالتعامل مع بعضنا البعض وفقاً لنصوص وروح الدستور. فنحن نعتقد أن الأمور إذا جرت على هذا النحو فسنكون جميعاً منتصرين في العملية السياسية بالعراق.

عندما تكون حدود وسلطات وقرارات العراق محصنة ضد التدخل الخارجي، يصب ذلك في مصلحة كل العراق. وعندما تكون أقاليم ومحافظات ومناطق العراق كلها محفوظة، فإن ذلك يخدم مصلحة جميع العراقيين. هذه هي رؤيتنا نحن في إقليم كردستان، وتجري تربية البيشمركة على هذا الشعور والاعتقاد.

ولهذا نقول بفخر: بعد إسقاط النظام في العام ٢٠٠٣، ظل أمن عدد من المناطق ببغداد وبرلمان العراق محفوظاً بفضل كون مهمة حماية هذه المواقع مسندة إلى قوات بيشمركة كردستان. وبشهادة الجميع، أدى البيشمركة مهمتهم بصورة غاية في المهنية ومازالوا يتولون مهامهم في بعض تلك المناطق.

في حرب داعش أيضاً، كان البيشمركة شريكاً وسنداً قوياً للجيش وكل القوات المسلحة العراقية. في حماية محافظتي كركوك وديالى، وفي تحرير بشير والموصل ومناطق أخرى كثيرة من العراق. لهذا فإنني أدعو من هنا كل عراقي إلى أن يقف ضد الهجمات التي تشنها الفصائل المنتهكة للقانون من داخل العراق على إقليم كردستان وعلى العاصمة أربيل.

هذه الفصائل، بتصرفاتها تلك، تمهد السبيل لاستمرار التعقيدات والتوترات في العراق. هؤلاء يريدون الإبقاء على أرضية تتيح انتهاك سيادة العراق. الأمن في كل مدن ومناطق إقليم كردستان والعراق عموماً، أمن أربيل والنجف، السليمانية والبصرة، دهوك والأنبار هو واحد ومترابط بعضه ببعض. سيادتنا جميعاً في العراق مشتركة، وكذلك مصالحنا وانتصاراتنا وهزائمنا أيضاً مشتركة.

كذلك أريد في هذه المراسم، أن أدعو السادة القائد العام للقوات المسلحة العراقية، ووزير الدفاع، ورئيس أركان الجيش العراقي، إلى التعامل مع البيشمركة كجزء من المنظومة الدفاعية للعراق مثلما ورد في الدستور، ويؤمّنوا احتياجات البيشمركة.

كذلك من الضروري جداً التعجيل في مباشرة اللواءين المشتركين مهامهما المقررة، لنحول بذلك دون استعادة داعش لقواه في المناطق المتنازع عليها. فمن المؤسف أن أهالي القرى ومناطق المادة ١٤٠ الدستورية، والبيشمركة، والجيش، والحشد الشعبي في تلك المناطق، يتعرضون بصورة يومية إلى هجمات إرهابيي داعش.

ونتيجة ازدياد هجمات وعمليات داعش في تلك المناطق، بات تطبيع أوضاع سنجار وكركوك ومخمور وخانقين وجلولاء والمناطق الأخرى ضرورياً أكثر من أي وقت مضى، للاستقرار في العراق وفي إقليم كردستان. علينا أن نتعاون جميعاً لمنع استعادة داعش لقوته وأن لا نسمح بالإخلال بالتعاون الذي تحقق في حرب داعش بين كل مكونات العراق.

العمليات المشتركة الأخيرة بين قوات البيشمركة والجيش العراقي ضد داعش، كانت عملاً ناجحاً للغاية، لكن هذا لا

يكفي ويحتاج إلى عمل مشترك ومتواصل. ومباشرة اللواءين المشتركين للبيشمركة والجيش مهامهما، ستكون خطوة جيدة في هذا السياق.

أبناء كردستان الأحبة..

تم حتى الآن ضم قوتي الإسناد الأولى والثانية و٢٢ لواء من وحدات ٧٠ و٨٠ إلى وزارة شؤون البيشمركة. وهذه خطوة مهمة وموضع تقدير ويستحق الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني والتحالف المباركة عليها. لكن إعادة تنظيم البيشمركة وتوحيدهم بحاجة إلى عمل وخطوات واثقة وأسرع.

أبدى البيشمركة في حرب داعش بطولة صارت محل مباركة شعوب وكبار زعماء العالم. وأصبحوا كما هم دائماً موضع اعتزاز لشعب كردستان. وللحفاظ على هذا الفخر والتقدير والمحبة للبيشمركة، لا بد من توحيدهم.

صحيح أن القانون أناط مهمة القيادة العامة لقوات بيشمركة كردستان برئاسة إقليم كردستان، ولكن لتحقيق الإصلاحات وتوحيد البيشمركة، على الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني أن يقررا بقناعة وبدون تراجع كف يد الأحزاب عن البيشمركة. يجب أن ينتهي التدخل الحزبي في شؤون البيشمركة. بهذا يبدأ الإصلاح والتوحيد الحقيقيان للبيشمركة وينجح، وإلا فإنه مع كل الخلافات السياسية، سينتقض هذا الذي تحقق أيضاً.

ساهم عدم توحيد البيشمركة والقوات والمؤسسات الأمنية في أن يؤثر كل الخلافات السياسية في إقليم كردستان، وبصورة مباشرة، على أمن ونفسية المواطنين والسوق والتجارة وكسب المواطنين قوتهم. وجعل الناس تتوقع انقسام إقليم كردستان، بل وحتى اندلاع المعارك، لكن من دواعي الارتياح أنني استبعدت هذا كثيراً حتى في أوقات أشد الخلافات احتداماً.

لكن قلق أبناء كردستان ومخاوفهم وتحسسهم، يجب أن يكون محل اهتمام من عندنا. ويجب أن يحثنا على الوفاء بالوعود التي أطلقتها أحزابنا لشعب كردستان.

وقد أقسم كل منا أمام شعب كردستان وأرواح شهدائنا، وتعهدنا بأن نجعل من البيشمركة قوة وطنية بعيدة عن الاستخدام والتدخل الحزبيين، وأن نحول دون تقسيم الأرض والشعب ومصالح شعبنا.

ولو أردنا احترام أرواح الشهداء، وأردنا أن نحترم نضال وتضحيات وبطولات البيشمركة الذين ضحوا بأنفسهم وسالت دماؤهم في سبيل حماية كردستان ومكاسبها، ولو أردنا الحفاظ على حب البيشمركة في قلوب أبناء كردستان، وأن لا نمس مكانة بطولات البيشمركة في نظر العالم، علينا أن ننهي وفي أسرع وقت التدخل الحزبي في شؤون البيشمركة. فهناك أهداف كثيرة مشروعة ومقدسة وعظيمة يمكن أن تنشغل بها الأحزاب في كردستان والعراق وتعمل من أجلها وتمضي قدماً بمكاسب شعب كردستان.

لا ينبغي أن يراود الشك الأحزابَ بخصوص كف يدها عن قوات البيشمركة، لأن حكومة ورئاسة إقليم كردستان مؤسستان وطنيتان تحظيان بثقة أبناء كردستان وأحزابها، وبرلمان كردستان بصفته الجهاز الرقابي الأعلى يتولى مهمة الرقابة على قوات البيشمركة.

أحبتنا الحضور..

لماذا يجب أن نستعجل في إعادة تنظيم وتوحيد (مأسسة البيشمركة) بصورة موثقة؟

إن حربنا الكبرى واسعة النطاق ضد داعش دفعت أفضل المستشارين العسكريين للبلدان إلى مساعدة الجيش العراقي وقوات البيشمركة. وهذه المساعدة لا تزال مستمرة وهي موضع تقدير وثناء وامتنان شعب كردستان وحكومة ورئاسة إقليم كردستان. وقد بدأ التحالف بمشروع جيد للغاية لتقديم المشورة والعون للبيشمركة من أجل إعادة تنظيم وتوحيد البيشمركة بصورة مبرمجة.

هذه فرصة، ولا ينبغي للأحزاب أن تفوّت هذه الفرصة على البيشمركة وعلى شعب كردستان. التحالف يساعد

البيشمركة، لكنه لا يخوض في المشاكل والمنافسة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني ضمن قوات البيشمركة.

وأدعو الحكومة الاتحادية العراقية أيضاً إلى دعم هذه العملية بجدية بالغة، لأنها مكسب وطني عراقي ولأن البيشمركة، وبفخر، جزء من المنظومة الدفاعية العراقية. ففي حرب داعش أثبت البيشمركة بدمائهم أنهم حماة كل شعب العراق وسند للجيش العراقي.

كذلك علينا أن نبدأ جادين بإشراك كل مكونات كردستان في قوات البيشمركة. فمن الضروري جداً أن يشارك التركمان والآشوريون والكلدان والسريان والإيزديون وكل المكونات بنسب مشهودة في قوات البيشمركة. وهذا ليس غريباً عن تاريخ البيشمركة وقد سالت دماء مئات البيشمركة العرب والمسيحيين والإيزديين والتركمان خلال الملاحم التي سطرها البيشمركة بدمائهم.

أيها المواطنون الأحبة..

من أجل تقليل الخلافات السياسية وتأثيراتها على أوضاع كردستان، فإننا بدافع واجبنا القانوني في رئاسة إقليم كردستان، سعينا من أجل الحل وما زلنا نسعى. وقد تحاورنا باستمرار مع الأطراف كافة ونتحاور. وأقولها بسرور إن أرضيةً قد تشكّلت الآن لإبداء المرونة والتحاور وقد تراجعت الحملات الإعلامية بعض الشيء.

في الحقيقة، ليست عندنا خلافات كبيرة غير قابلة للحل، لكننا أحياناً نختلق موانع نفسية تحول دون الجلوس مع بعضنا البعض. هذه الحالة تظهر في مرات كثيرات بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، وهي حقاً موضع انزعاج كل أبناء كردستان. في الماضي فعلنا هذا، والآن علينا أن نفعل هذا، وهو أن من الضروري عدم تحويل الحكومة والبرلمان والسلطة القضائية ورئاسة إقليم كردستان إلى ساحات للصراعات الحزبية.

يجب أن يكونوا دائماً بعيداً عن ذاك الصراع. عائدات كل إقليم كردستان هي لكل موظفي وجميع شعب إقليم كردستان. في نفس الوقت يجب أن تصدر قرارات الحكومة وكل مؤسسات إقليم كردستان بالتفاهم وتنفذ في كل المناطق بنفس الشكل.

من دواعي الأسى أن الخلافات السياسية في إقليم كردستان تتسبب في أحيان كثيرة في الشعور باليأس والتشاؤم عند أبناء كردستان. هذا مؤلم للغاية، لكنني شخصياً متفائل دائماً، لأنني أثق كثيراً في وعي شعب كردستان، وشعب كردستان واعٍ والحمد لله. وشعور الشعب بالتضايق من الخلافات بين الأحزاب، دليل واضح على وعي شعب كردستان.

أسمع مرات كثيرة من ضباط وقيادات البيشمركة أنهم يتعاملون مع المشاكل بروح وطنية عالية ويعرضون لها الحلول، ولهذا أزداد ثقة بأن البيشمركة بإمكانهم أن يظلوا دائماً موضع حب شعب كردستان والعالم إذا تم تنظيمهم وتوحيدهم بشكل جيد، وعليهم أن ينأوا بأنفسهم تماماً عن الصراعات السياسية الداخلية في إقليم كردستان. واجب البيشمركة هو حماية مكاسب إقليم كردستان التي تحققت بدماء المئات والآلاف من الشهداء. البيشمركة، يجب أن يكون ملتزماً بالقسم الذي أداه، ويكون بعيداً عن الصراع السياسي في داخل إقليم كردستان وبين الأحزاب.

السبب الذي يجعلني الآن مسروراً للغاية بتخرج هاتين الدورتين للبيشمركة، هو علمي بأن هؤلاء تدربوا بروح وطنية وبحسب العلوم العسكرية المتقدمة. وأود أن أكرر تهانيّ لكم جميعاً، ودمتم، وأرجو لكم جميعاً يوماً سعيداً.

عاشت كردستان. عاش الكرد، وليزدهر البلد، ولكم النجاح.

شكراً جزيلاً.

* المرصد-فريق الرصد والمتابعة

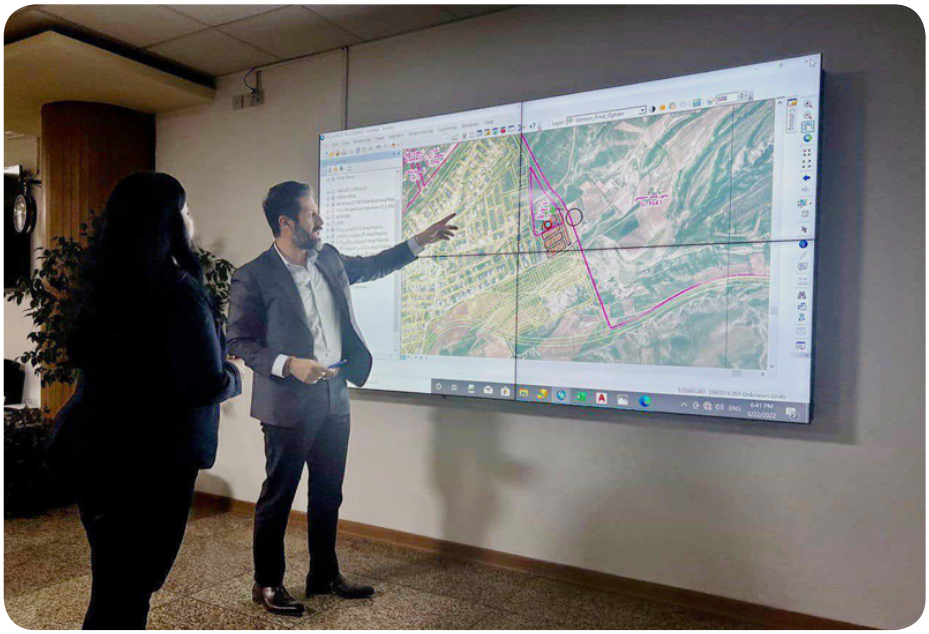

قوباد طالباني يجدد دعمه لوكالة الحماية والمعلومات

زار قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كردستان يوم الاثنين، مقر وكالة حماية المعلومات/ المعلومات في قلاجولان، واستقبل من قبل رئيس الوكالة جلال شيخ ناجي.

تأتي زيارة قوباد طالباني الى الوكالة بهدف تفقد اقسامها مجددا دعمه لمهام وكالة الحماية والمعلومات/ المعلومات. وخلال الزيارة بحث قوباد طالباني وجلال شيخ ناجي، اهمية وكالة الحماية والمعلومات/ المعلومات، وعملية الاصلاحات التي تأتي من اجل ضمان أمن اقليم كردستان.

ويؤكد: سنمنع التجاوز على الأملاك العامة

من جهة أخرى عقد قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كردستان اجتماعا مع لجنة مكافحة التجاوزات على الأملاك العامة في بلدية السليمانية.

جاء ذلك خلال زيارة قام بها قوباد طالباني الى مبنى البلدية الاحد، واجتمع بلجنة التجاوزات على الأملاك العامة بحضور رئيس البلدية ليلى عمر.

واثنى طالباني خلال الاجتماع على ما قامت به اللجنة خلال الفترة الماضية من اجراءات مكافحة التجاوزات في السليمانية، وقد بحث الاجتماع المشاريع الاستثمارية التي من المقرر تشييدها وقد تسلم اصحابها قطع اراض لاقامة مشاريعهم لكنها تتضمن تجاوزات على الاملاك العامة، حيث تقرر عقد اجتماع مع اصحاب هذه المشاريع لحل الاشكاليات.

وشدد قوباد طالباني على منع أي تجاوز على الأملاك العامة بكل الطرق، مؤكدا دعمه لعمل اللجنة وما تقوم به من أجل ذلك.

وخلال الاجتماع قدمت لجنة مكافحة التجاوزات خارطة توضح كافة التجاوزات في محافظة السليمانية لحلها.

PUKmedia

العراق يسعى للسيطرة على عائدات نفط إقليم كردستان بعقود جديدة

طلبت وزارة النفط العراقية من شركات النفط والغاز العاملة في إقليم كردستان توقيع عقود جديدة مع شركة التسويق المملوكة للدولة (سومو) بدلا من حكومة الإقليم، في محاولة جديدة للسيطرة على الإيرادات من الإقليم.

وقال وزير النفط إحسان عبد الجبار في السابع من مايو إن وزارة النفط ستبدأ تنفيذ حكم المحكمة الاتحادية الصادر في فبراير والذي اعتبر الأسس القانونية لقطاع النفط والغاز في إقليم كردستان غير دستورية بعد فشل محادثات مع حكومة الإقليم.

وعينت وزارة النفط العراقية شركة المحاماة الدولية كليري جوتليب ستين آند هاملتون للتواصل مع شركات النفط والغاز العاملة في إقليم كردستان «لبدء مناقشات بحيث تتوافق عملياتها مع القانون العراقي المعمول به»، وذلك وفقا لنسخة من خطاب أرسل في الثامن من مايو اطلعت عليه رويترز.

وأضاف الخطاب أن تنفيذ حكم المحكمة سيتطلب إدخال تغييرات على أنظمة العقود للشركات. وقال مصدر إن شركات أخرى تلقت خطابا موجها إليها مباشرة من وزير النفط.

ورفضت حكومة إقليم كردستان مرارا حكم المحكمة الاتحادية.

ويشكل الخطاب أول تواصل مباشر بين الوزارة وشركات النفط العاملة في إقليم كردستان. وتأتي الخطوة بعد محاولات مستمرة منذ سنوات من الحكومة الاتحادية للسيطرة على عائدات إقليم كردستان بما يشمل صدور أحكام من محاكم محلية وتهديدات باللجوء للتحكيم الدولي.

ولم تتضح بالكامل بعد نتائج الخطوة الأحدث، إذ أن الحكومة العراقية الجديدة لا زالت قيد التشكيل على الرغم من

مرور سبعة أشهر على إجراء الانتخابات.

وقال مستشار قانوني لوزارة النفط العراقية لرويترز شريطة عدم الكشف عن هويته إن لجنة حكومية مشتركة، تضم ممثلين عن وزارة النفط بينهم الوزير وشركة النفط الوطنية العراقية وديوان الرقابة المالية الاتحادي، ستجري مراجعة للعقود.

وأضاف المستشار أن الهدف من ذلك هو توقيع عقود في النهاية مع الحكومة المركزية وليس مع حكومة إقليم كردستان.

ورفضت شركات نفط أجنبية عاملة في إقليم كردستان العراق، من بينها جينيل إنرجي وشيفرون وجلف كيستون وكذلك كليري جوتليب التعليق. ولم ترد بعد وزارة النفط العراقية وشركة (دي.إن.أو) للنفط والغاز على طلبات للتعليق.

وقال مسؤول في وزارة النفط إن الوزارة لم تتلق بعد ردودا من الشركات المعنية وإن لم يصلها رد فستتخذ المزيد من الإجراءات القانونية، ولم يذكر مزيدا من التفاصيل.

وأخبر أحد ممثلي شركات النفط رويترز بأن شركات النفط الأجنبية لن تتواصل على الأرجح مع بغداد بشكل مباشر دون التنسيق مع حكومة كردستان العراق.

امتعاض واضح من عدم شفافية عقود النفط في الاقليم

أكد عضو لجنة الاقتصاد والصناعة النيابية، سوران عمر، الاثنين، أن هناك امتعاضاً واضحاً من عدم شفافية عقود النفط في إقليم كردستان العراق، مشيرا الى ان عقود الشراكة بين الشركات الأجنبية والاقليم مهددة بالفسخ من قبل المحكمة الدولية.

وقال عمر في حوار، إن "تنفيذ القرارات المتعلقة بالمحكمة الاتحادية بحاجة إلى تشكيل الحكومة الجديدة المقبلة، لكون الحكومة الحالية لا تتمتع بالصلاحيات الكافية لهذا الغرض، ونعتقد أن تشريع قانون النفط والغاز في هذه الدورة الانتخابية الحل الوحيد الذي يمثل نقطة تحول لحل الأزمات السياسية والاقتصادية في البلد".

وأضاف، أن "الإقليم إذا ما سلّم النفط إلى شركة (سومو) فستكون أرباحه أكثر من الوقت الحالي، شرط أن تكون وارداته شفافة وكذلك إقرار قانون الموازنة الاتحادية وضمان حق الكرد وحصة الإقليم المقررة". وأشار إلى أنه "يجب إعادة صياغة العقود النفطية التي أبرمتها الشركات مع الإقليم من جديد، لأنها لم تكن بالمستوى المطلوب كعقود الحكومة الاتحادية"، مؤكداً أن "على الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم أن تجدا حلاً مشتركاً لخدمة الشعب والمواطنين، وأن تكون الواردات شفافة وواضحة".

وأوضح عمر، أن "الشركات النفطية الأجنبية لها مصالح وشراكات مع الإقليم، وفي حالة وجود أزمة بين الحكومة وتلك الشركات في الإقليم فإن المحكمة الدولية في لندن هي التي تقرر إمكانية فسخ تلك العقود، وفي هذه الحالة لن تكون هذه الصيغ والقرارات من صالح إقليم كردستان"، وبيّن أن "هناك امتعاضاً واضحاً من عدم شفافية عقود النفط في الإقليم".

* سكاي نيوز عربية

تحذير من عمليات تعريب في حدود مخمور

PUKmedia

كشف النائب في برلمان كردستان عثمان سيدري، عن انه بسبب زيادة التهديدات على المناطق الكردستانية في حدود قضاء مخمور وانخفاض نسبة الكرد في تلك المناطق، ندعو برلمان كردستان الى عقد جلسة طارئة واصدار عدد من القرارات والتوصيات وتنفيذها من قبل حكومة اقليم كردستان.

وقال سيدري لـ PUKmedia الاثنين، أنه على النواب الكرد في بغداد أيضا القيام بواجبهم ومحاولة عقد جلسة لمجلس النواب حول المناطق المستقطعة بشكل عام.

واضاف النائب عثمان سيدري: حتى نكون على اطلاع اكثر على الاوضاع في حدود مخمور، قمت مع زكري احمد كنائبين عن الكتلة الخضراء بمتابعة ميدانية لمعوقات الفلاحين واهالي حدود ناحية قراج ومحيط قضاءي مخمور ودوبز.

واشار الى ان ما تم تحقيقه خلال تلك المتابعة، هو ان اصحاب النفوذ في بغداد يحاولون منذ عديد السنوات تعريب المناطق الكردستانية خارج ادارة الاقليم، لذلك فان ما يتم تنفيذه الان في حدود سهل قراج هو نفس سياسة التعريب، لكن بشكل آخر، لذلك طالبنا في مذكرة بعقد جلسة طارئة لبرلمان كردستان. وقال، ان خروج منطقة مثل سهل قراج والذي هو اغنى منطقة لزراعة الحنطة والشعير على مستوى عموم العراق، يلحق اضرارا كبيرة باقتصاد اقليم كردستان ويشكل تهديدا لامن المناطق الكردستانية الاخرى.

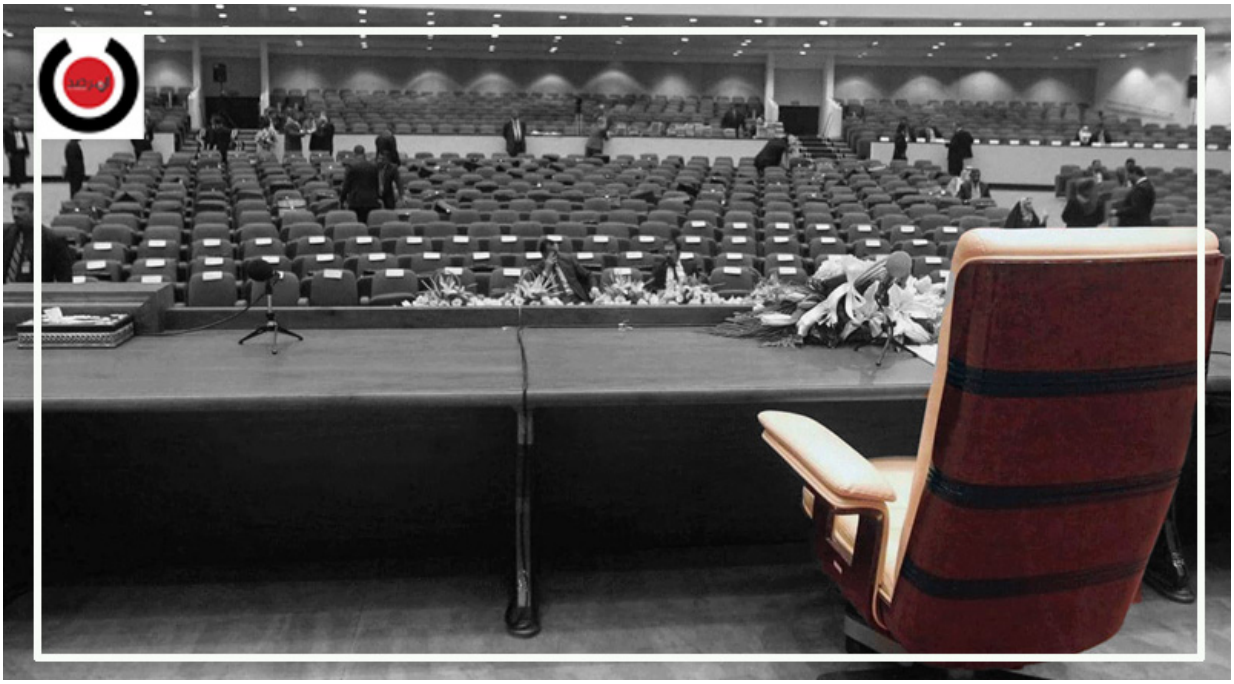

ثلاثة سيناريوهات لحلحلة الانسداد السياسي و«التنسيقي» متمسك بمبادرته

تقرير: فريق الرصد والمتابعة

في الوقت الذي يحتدم فيه الصراع داخل البيوت السياسية للظفر بالمناصب العليا.. توقع مراقبون ثلاثة سيناريوهات بينوا بانها ستكون الأبرز لحلحلة الانسداد الذي تمر بها البلاد.

بقاء الحكومة أو حل البرلمان أو عودة الاحتجاجات.. سيناريوهات ثلاثة هي الارجح لحلحلة الانسداد السياسي الذي يعصف بمعادلة الحكم، إذ تذهب أغلب التوقعات لاستمرار حالة الانغلاق لشهر آخر على الأقل..

بعض القوى السياسية ترى أن الحل الدستوري للخروج من الأزمة هو الذهاب لإجراء انتخابات مبكرة أخرى للحفاظ على النظام الديمقراطي ومصالح الشعب..والابتعاد عن التجاذبات والصراع الخشن بين القوى السياسية..

غير أن معظم السلطات قد تجاوز بقاؤها المدد الدستورية بعد إجراء الانتخابات المبكرة، لذلك أطلقت القوى بمختلف أطيافها عشر مبادرات خلال الشهور الأخيرة، أولها بدأت في كانون الثاني و آخرها انتهت بمبادرة مؤلفة من خمسة بنود للنواب المستقلين..وتزامنا مع إطلاق تلك المبادرات لوح ناشطون بالخروج بمظاهرتين يوم الخامس والعشرين من الشهر الحالي والاول من حزيران المقبل في خطوة يسعون من خلالها للضغط على الأقطاب السياسية لتشكيل الحكومة..

قانونيا يرى مختصون أن المحكمة الاتحادية قالت إن المدد المخصصة لانتخاب رئيس الجمهورية هي مدد تنظيمية، بالتالي فإن البرلمان يمتلك الحق في تحديد مدة زمنية جديدة ولا يسقط حقه في انتخاب رئيس للجمهورية..مضيفين بأن البرلمان الحالي لا يستطيع تجديد الثقة للحكومة الحالية دون تشكيل الكتلة النيابية الأكثر عددا، وهي المشكلة التي تواجه جميع الأطراف السياسية.

الاتحاد الوطني: لقاء طالباني وبارزاني قد يمهد لإنهاء الانسداد السياسي في العراق

في هذه الأثناء أكد الاتحاد الوطني الكردستاني، أن اللقاء الذي جمع رئيسه بافل طالباني مع نائب رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني نيجرفان بارزاني، الأحد، سيكون مقدمة لاجتماعات بين رئاستي الحزبين ومكتبيهما السياسيين للمساهمة بإنهاء الخلافات داخل الإقليم والعمل على إنهاء الانسداد الذي تعيشه العملية السياسية في العراق.

وقال عضو الاتحاد الوطني الكردستاني طارق جوهر للعراقية الإخبارية وتابعته وكالة الأنباء العراقية (واع)، إن «لقاء اليوم كان خطوة إيجابية لإذابة الجليد بين الاتحاد والديمقراطي الكردستاني خصوصاً بعد انتخاب رئاسة البرلمان في العراق، إذ أن الديمقراطي لم يتشاور معنا بخصوصه ما أحدث شرخا كبيرا وتقاطعا داخل البيت الكردي». وأضاف، أن «جلوس الطرفين على مستوى عال من القيادات تطور مهم وربما يكون بداية نحو الشروع بالحوار الجدي لإصلاح الوضع في إقليم كرستان والأمر يتطلب حواراً جاداً وصريحاً لإنهاء المشاكل وتوحيد الموقف الكردي».

وأكد أن «الانقسام الكردي ليس في مصلحة كردستان ولا العراق بشكل عام، والحزبان ناضلا سوية وحققا مكاسب للإقليم ومن الضروري أن يتفقا على حلول جذرية تتعلق بتطبيق قانون الإصلاحات الذي يطالب به الاتحاد وموضوع مفوضية كردستان فضلا عن ملف انتخاب رئيس جمهورية العراق وحل هذه الجزئيات قد يمهد لإنهاء أزمة تسمية رئيسي الجمهورية والوزراء».

وتوقع جوهر عقد اجتماعات جديدة خلال الأيام المقبلة بين رئيسي الحزبين مسعود بارزاني وبافل طالباني والمكتبين السياسيين للديمقراطي والاتحاد بغية الاتفاق على السبل الكفيلة لإنهاء القضايا الخلافية. وأكد أن «الحزبين اتفقا منذ أسبوع على إيقاف الحملات الإعلامية وهذا مهد للقاء اليوم ولو كان هناك اتفاق بين القوى الكردية منذ البداية لما وصلت العملية السياسية في العراق إلى الانسداد الحالي الذي منع استكمال الاستحقاقات الدستورية».

المالكي: نأمل الوصول إلى حلّ لإنهاء «الانسداد السياسي»

الى ذلك، ناقش رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، الاثنين، مستجدات الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد مع سفير تركيا لدى العراق علي كوناي.

وذكر بيان للمكتب الاعلامي للمالكي، أن «المالكي استقبل بمكتبه سفير جمهورية تركيا لدى العراق علي رضا كوناي»، مبيناً أنه «استعرض الجانبان مستجدات الاوضاع السياسية والامنية في البلاد، كما تم التطرق الى العلاقات الثنائية بين البلدين وأوجه التعاون في المجالات المختلفة، وعلى رأسها المجال الامني والاقتصادي وكذلك التعاون في حل ازمة المياه التي يعاني منها العراق والتاكيد على ضرورة التوصل الى تفاهمات بين الطرفين بما يؤمن حصة مائية عادلة للعراق «.

واشار الماكي الى «أهمية تثبيت دعائم الاستقرار في المنطقة وتخفيف حدة التوترات، والعمل على حل المسائل العالقة عبر الحوار، واحترام سيادة الدول ورفض التدخلات والاعتداءات وكل ما من شأنه تهديد الامن والاستقرار». وأعرب عن «أمله في الوصول الى حل لإنهاء حالة الانسداد السياسي خصوصا بعد ظهور رغبة لدى الكثير من القوى السياسية في الجلوس على طاولة الحوار»، مشددا على «ضرورة الإسراع في تجاوز الخلافات والتعاون من اجل

تشكيل حكومة منسجمة تحفظ تمثيل المكونات الاجتماعية وتؤمن بوجود معارضة سياسية منتجة تصحح مسار عمل الحكومة وتوفر الضمانة للنظام السياسي القائم».

العامري: معالجة الانسداد تتطلب التضحية ونأمل الوصول إلى اتفاق

وقال رئيس تحالف الفتح هادي العامري، الاثنين، إن المرحلة الراهنة تتطلب من الجميع «التضحية» من أجل إنهاء الانسداد السياسي، وذلك خلال لقائه الأمين العام للاتحاد الإسلامي الكردستاني صلاح الدين محمد بهاء الدين.

وذكر المكتب الإعلامي لرئيس تحالف الفتح في بيان، أن «العامري قال بعد استقباله الأمين العام للاتحاد الإسلامي الكردستاني صلاح الدين محمد بهاء الدين والوفد المرافق له، إن المرحلة الراهنة تتطلب من الجميع التضحية من أجل إنهاء الإنسداد السياسي».

وأضاف العامري، «أملي كبير بأن نصل إلى اتفاق من أجل حل الانسداد السياسي وتشكيل الحكومة في أسرع وقت ممكن من أجل معالجة المشاكل الكثيرة التي يعاني منها كل أبناء الشعب العراقي من الفاو إلى زاخو»..

الاطار: لدينا تفاهمات مع جميع الكتل ولا نستثني أحدا

بدوره كشف عضو ائتلاف دولة القانون فاضل موات، عن طلب قدمه الاطار التنسيقي لعقد اجتماع مع زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، او رئيس الكتلة الصدرية النيابية حسن العذاري، بهدف التوصل الى حل للانسداد السياسي الحالي.

وقال موات لشبكة روداو الاعلامية ان «الاطار التنسيقي مازال مصراً على المبادرة التي قدمها، والتي تتضمن حلاً للكثير من الازمات السياسية والاقتصادية التي يعاني منها الشعب العراقي»، مردفاً انه «لدينا تفاهمات مع كل الكتل السياسية، ولا نستثني اي كتلة سياسية، بما في ذلك التيار الصدري».

«أغلب النواب المستقلين مقتنعون بمبادرة الاطار التنسيقي بالتنسيق مع مبادرتهم، وهم لاحظوا ان الاطار التنسيقي لا يتمسك بأي شخصية بموضوع رئاسة الوزراء، كما يدعي التيار الصدري، بل انه يريد حل المشكلة السياسية من اجل تشكيل الحكومة، لأن الانسداد السياسي أثر سلباً على المجتمع العراقي من كل النواحي»، وفقاً لموات.

عضو ائتلاف دولة القانون، نوه الى ان «عدد اعضاء نواب الاطار التنسيقي اقترب من ١٧٠ نائباً، وهنالك تفاهمات مع الحزب الديمقراطي الكردستاني وكذلك مع المكون السني حول الحوارات السياسية، الا ان هنالك تعنتاً سياسياً لدى التيار الصدري».

ولفت موات الى ان «الاطار التنسيقي طلب عقد لقاء مع زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، أو رئيس كتلة التيار الصدري النيابية حسن العذاري، أو أي وفد لديه صلاحيات التفاوض مع الاطار التنسيقي مرة أخرى، من أجل حل مشكلة الانسداد السياسي التي يعاني منها العراق»، مستدركاً أن «الاطار التنسيقي لم يحصل على رد لحد الان».

دعوة للقوى السنية والكردية بشأن تشكيل الحكومة

هذا واكد النائب عن ائتلاف دولة القانون عارف الحمامي، ان القوى السياسية الكردية والسنية عليها ان تكون جزءا من الحل وليس الانسداد السياسي وان يكون لهم تفاعل ايجابي لإنهاء الازمة من خلال التحاور والتفاهم والتفاعل الإيجابي مع المبادرات المطروحة.

وقال الحمامي في حديث للسومرية نيوز، ان «مبادرة الاطار التنسيقي هي مبادرة شفافة وواضحة وليس فيها اي تعقيد او كسر ارادات لجهة معينة وتدعو الجميع للحوار والتفاهم والحوار وتقديم التنازلات وتغليب المصالح العليا للبلاد على المصالح الضيقة للخروج من الازمة التي طال أمدها وتسببت بخسائر للشعب العراقي نتيجة للازمة الاقتصادية الدولية». واضاف، ان «هناك ميول واضحة من قبل اغلب النواب المستقلين للتفاعل مع مبادرات الإطار اضافة الى رسائل ايجابية من باقي الكتل السياسية الكردية والسنية ونتمنى ان تاخذ مبادرة الاطار طريقها الى النور والتنفيذ».

واضاف الحمامي، ان «النواب المستقلين عملوا على دمج ما فيه مشتركات بين الإطار والتيار الصدري وما فيهما من تخويل للمستقلين من أجل النهوض بمسؤوليتها الوطنية ورفع الحرج عن جميع القوى السياسية من خلال تقديم مرشح قوي ونزيه وقادر على تحمل المسؤولية ويحظى بتأييد الجميع».

ولفت النائب عن ائتلاف دولة القانون الى ان «القوى السياسية الكردية والسنية عليها ان تكون جزء من الحل وليس الانسداد السياسي وأن يكون لهم تفاعل ايجابي لانهاء حالة الانسداد وان يتوجهوا للتفاوض والتحاور من اجل تجاوز الازمة».

الخزعلي: الكتلة الصدرية تريد رئاسة الوزراء و ٩ وزارات

من جهته أعلن زعيم عصائب اهل الحق، قيس الخزعلي، ان الكتلة الصدرية في البرلمان العراقي، تريد منصب رئاسة الوزراء وتسع وزارات اخرى ضمن الكابينة الحكومية الجديدة.

وفي حوار متلفز على قناة العهد المملوكة لعصائب اهل الحق، تطرق خلاله الى الاوضاع السياسية الراهنة في العراق، وقال الخزعلي ان الكتلة الصدرية تريد منصب رئاسة الوزراء وتسع وزارات اخرى في الحكومة الجديدة.

وقال الخزعلي ان «الحديث عن حكومة بعيدة عن المحاصصة غير دقيق وليس له معنى»، وان هناك استحقاقات انتخابية وأوزان سياسية يجب مراعاتها، و«التيار مطالب بتنازلات» حسب تعبيره.

واوضح الخزعلي ان «الأزمة القائمة لا تتعلق بالأغلبية، بل بتنافس سياسي لحصد وزارات أكثر»، مضيفا ان التيار الصدري قام بطلب ٤٠ نائبا من الإطار التنسيقي «وإن كانوا يمثلون المالكي».

وقال زعيم عصائب اهل الحق والعضو في الهيئة القيادية لتحالف الفتح ان «الكتلة الصدرية تحالفت مع الجميع، عدا اخوانهم».

والى جانب ملف الانتخابات والنتائج الانتخابية التي لم تثمر عنها حكومة عراقية حتى الآن، تطرق الخزعلي الى الأزمات الاقتصادية التي باتت تهدد امن البلد والعراقيين، وتوقف عند قانون الأمن الغذائي الذي انشأ خلافا كبيرا بين سلطات الدولة القضائية والتشريعية والتنفيذية حوا مشروعيته.

الخزعلي وصف القانون بـ «محاولة لسرقة الموازنة»، مؤكدا ان لديه وحلفائه السياسيين اعتراضات حقيقية عليه،

مشيرا لوجود طرف بالتحالف الثلاثي يدير وزارة التجارة «مستفيد من اموال الأمن الغذائي».

وذكر الخزعلي ان هناك طرف في التحالف الثلاثي ايضا «يسعى لتمرير عقود التجارة مقابل راتب شهري للوزير».

زعيم عصائب اهل الحق لفت الى ان «تفسير المحكمة الاتحادية يمنع البرلمان من تقديم تشريعات فيها جنبة مالية»، وان «العراقيين لا يمكن استغفالهم بقانون هدفه الاستحواذ على أموالهم».

كما تطرق الخزعلي الى المبادرة التي طرحها النواب المستقلون مؤخرا بشان تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، مبينا موافقة الإطار التنسيقي على المبادرة التي يرون انها مخرج للأزمة السياسية الحالية، وذكر الخزعلي ان المستقلين قاموا بالتحالف مع الاطار «مقابل ترشيح رئيس الوزراء».

وفي اطار تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، والتفاهمات بين الأطراف السياسية، أكد الخزعلي ان «تفاهم الطرفين الكرديين يمثل خطوة كبيرة نحو الحل، وان التوافق الكردي على رئيس الجمهورية سيفكك معادلة التحالف الثلاثي، وهو دافع قوي نحو تفاهم شيعي».

العصائب: نرحب بالتقارب والحوار بين الحزبين الكرديين

وأبدى النائب السابق وعضو حركة عصائب اهل الحق، نعيم العبودي، ترحيبه بالتقارب والحوار بين الحزبين الكرديين، الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني.

وكتب نعيم العبودي في تغريدة بموقع تويتر، اليوم الاحد (٢٢ ايار ٢٠٢٢): «نرحب بالتقارب والحوار بين الحزبين الكرديّين، كما نتمنى أن يصلا إلى وحدة قرار، بناء على أولويّة مصلحة البلد، وبما ينعكس إيجابا على العملية السياسية».

واضاف نعيم العبودي ان «الحوار واللقاء من شأنه أن يذلّل الصعوبات ويقوّي اللّحمة بين أبناء الوطن الواحد»، وفقاً للتغريدة.

إياد علاوي: كفى فوضى ومعاناة وظلماً

الى ذلك دعا زعيم ائتلاف الوطنية اياد علاوي، الأحد، القوى السياسية إلى عقد مؤتمر «حوار وطني» لتدارك «الأزمة الحالية».

وقال علاوي في تدوينه تابعها «ناس»، (٢٢ أيار ٢٠٢٢): «الا يكفي ما يمر به العراق من فوضى الا يكفي ما يعيشه الشعب من معاناة وظلم اما آن له ان يهنئ بعيش كريم».

وأضاف «ادعو القوى الساسية الوطنية إلى تغليب المصلحة العامة وان يضعوا مصلحة العراق فوق كل شئ..»

مشعان الجبوري يعاتب الديمقراطي الكردستاني ونواب كتلة الحلبوسي

ووجه النائب المستبعد مشعان الجبوري، الأحد، عتاباً إلى نواب الحزب الديمقراطي الكردستاني ونواب كتلة رئيس البرلمان محمد الحلبوسي، بشأن استبعاده من مجلس النواب.

وقال الجبوري في تدوينة «لا نواب الحلبوسي ولا الـ٣٢٧ نائباً بمن فيهم نواب التحالف الذي انا جزء منه

ولا نواب الحزب الديمقراطي الكردستاني المتحالف معه انا منذ التسعينيات سأله عما استند إليه حين استدعي أحد أعضاء حزبه لأداء اليمين بديلاً عن زميلهم، والمحكمة الاتحادية لم تعلن حتى الآن أي قرار يتعلق بإسقاط عضويتي؟».

تحرك نيابي لإقالة الحلبوسي

من جهة أخرى أكدت عضو مجلس النواب سهيلة السلطاني، " أن تصرفات رئيس مجلس النواب داخل قبة البرلمان غير عقلانية ولا تمت للديمقراطية بأي صلة وتدل على ديكتاتوريته مع نواب الشعب".

وكشفت السلطاني عن جمع تواقيع من قبل نواب الإطار التنسيقي والمستقلين لإقالة الحلبوسي من منصبه".

وقالت، إن " الحلبوسي إذا كان يمارس هكذا أفعال وتصرفات مع نواب انتخبوا من قبل الشعب فأنها تدل على مدى استهتاره وتكبره وديكتاتوريته في الوقت الذي لابد أن يكون فيه حامي للدستور والديمقراطية باعتباره يمثل أعلى سلطة في البرلمان العراقي".

وكان مصدر سني مطلع قد كشف، في وقت سابق، عن تصاعد الحراك السياسي داخل البيت السني للإطاحة برئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، مشيرا إلى أن الحراك يجري على مستويين داخلي وخارجي.

خبير بالدستور العراقي يقدم مُقترحاً لمعالجةِ الانسداد السياسي

وقد قدم الخبير في الدستور العراقي حسن الياسري، الإثنين، مقترحا لمعالجةِ حالة الانسداد السياسي في البلاد.

وقال الياسري في مقترحه، إنه «بعد مرور ثمانية شهورٍ على إجراء انتخاباتٍ قاطعها أكثرُ من ستين بالمائة من الشعب، وبعد إخفاقها في تأليفِ الحكومةِ والإيفاء بباقي الاستحقاقات الدستورية خلال هذه المدة الطويلة، وبعد استحكامِ حالةِ الانسداد في سابقةٍ غير معهودةٍ في عراق ما بعد ٢٠٠٣، وبعد فشلِ كل المبادرات لحلّ هذا الانسداد ؛ يمكن وضعُ المقترح الآتي بين يدي المعنيين والرأي العام:

- قيامُ البرلمان بتأليفِ حكومةٍ انتقاليةٍ (وليست طوارئ) من مستقلين، رئيساً ووزراء، من خارجِ أحزابٍ وكتلِ البرلمان الحالي ومِمَّنْ لم يخوضوا غمارَ الانتخابات الأخيرة ؛ إمعاناً في الحيادية، يكون أمدُها عاماً واحداً، تنهضُ بمسؤولية التهيئةِ لانتخاباتٍ جديدةٍ بعد نهاية العام،وتخفيفِ حِدَّة التوترِ بين الفرقاء ؛ وبذلك ننتهي من حكومةِ تصريفِ الأعمال المسلوبة الصلاحيات من جهةٍ، ونخرجُ من حالة الانسداد من جهةٍ أخرى.

- لا يَركَنُ تأليفُ هذه الحكومةِ إلى المادة (٧٦/أولاً) من الدستور ؛ لذا فهي لا تستوجبُ انتخابَ رئيس الجمهورية قبلها، ولا تستلزمُ ترشيحاً من الكتلةِ الأكثر عدداً، بل توافقاً من الكتل البرلمانية. ولئِنْ كانَ النصُّ الصريحُ لا يُسعفنا بيدَ أنَّ الولايةَ التشريعيةَ العامةَ للبرلمان يمكنُ الركونُ إليها بوصفها سنداً لتأليفها ؛ ما دامت انتقاليةً لا دستوريةً دائمةً ؛ وبذلك نخرجُ من جدليةِ الكتلةِ الأكثر عدداً.

-تتعهدُ الكتلُ البرلمانيةُ بدعمِ هذه الحكومة، وعدمِ عرقلتها خلال مدة عملها المحدَّدة.

- يقومُ البرلمانُ خلال هذه المرحلة -الانتقالية- بالابتعادِ عن سنِّ القوانين الخلافية المستحكمة، والاقتصارِ على القوانين المهمة والعاجلة المتفق عليها -قدر الإمكان-، وفي مقدمتها قانون الموازنة العامة.

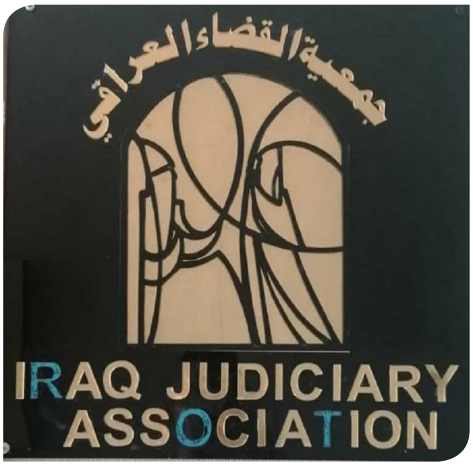

جمعية القضاء:

يجب ابعاد القضاء عن الصراعات السياسية والحفاظ على استقلاله

أصدرت جمعية القضاء العراقي، بيانا، اكدت فيه انه ليس من مصلحة البلاد حصول خلاف بين السلطات الاساسية في الدولة.

فيما يأتي نص البيان:

في ظـل الظروف السياسية والاقتصادية والصحية والاجتماعية الخطيرة التي يَمر بها بلدنا، ولكون إنشاء المحكمة الاتحادية العليا في العراق يُعتبر خطوةً هامةً في مسيـرة استقلال القضاء، لما لها من دور مهم في تعزيز الديمقراطية وترسيخ سيادة الدستور والقانون، اذ يعتبر إنشاء محكمة تحمل سلطة الرقابة الدستورية عنصراً هاماً من عناصر بناء الديمقراطية في جميع البلدان، لــذا فلابد ان تكون بعيدةً عن الأهواء والمصالح الشخصية أو السياسية، ولما لاحظنا من ممارسات سياسية وتنفيذية وشخصية تُعـد تجاوزاً على استقلال القضاء وعلى حقيقة كونه يمثل احدى السلطات الثلاث التي نص عليها الدستور. وللمطالبات الجماهيـرية المستمرة بأن يكون العـراق بلداً يسوده القانون الذي يحكم الجميع، بدلاً من بلـد يسود فيه قانون يخدم أشخاصاً، ويُفَسر وفـقاً لأهـوائهم ورغباتهم الشخصية.

وحيث إن جمعية القضاء العراقي هي الرابطة القضائية المنتخبة والوحيدة في العراق، والتي تمثل القضاة تمثيلاً نقابيـاً والتي أُنشـأت من اجل دعـم مسيـرة استقلال القضاء ومن أولى أهدافها بموجب نظامها الداخلي تعـزيز استقلال القضاء وعـدم التدخل في شؤونه وإبداء الـرأي في التشريعات ذات العلاقة بالقضاء وبالعمل القضائي بشكل عام. فقد اجتمع مجلس ادارة الجمعية في مقره في بغداد في يوم الاحد ٢٢ /٥/ ٢٠٢٢ وقرر إصدار بيانه التالي :

١- ليس من مصلحة البلاد وخصوصاً في هذا الظرف حصول خلاف بين السلطات الاساسية في الدولة، وهي السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، لأن الاساس الطبيعي هو التعاون والانسجام، لأن ذلك الخلاف يكون سبباً في تـراجع بناء دولة القانون والمؤسسات إذا ما لجأت تلك السلطات أو الكيانات أو من يدعون تمثيلها أو الانتماء إليها بالتعرض إلى القضاء علناً بالنقد والتجريح والاتهام و بالتسييس وعدم الحياد.

٢-أن لِـدولة القانون عناصر إذا ما تَخّلف أحدها انتـفى هذا الوصف عنها، وتحولت شيئاً فشيئاً إلى دولة بوليسية تُنتَهكُ فيها الحقوق والحريات ويُسيـَس فيها القانون، وتلك العناصر هي؛ الدستور وسيادة القانون وتدرج القواعـد القانونية والرقابة القضائية والفصل بين السلطات واستقلال القضاء، لذا يجب على الجميع سلطات وأفـراد أن يحافظوا على تلك العناصر ويقفوا بوجه كل من يريد زعزعتها و التجاوز عليها.

٣-نُذَكـر السلطتين التشريعية والتنفيذية وجميع القوى السياسية الى ما ورد بأحكام دستور جمهورية العراق لسنة (٢٠٠٥) من ان السلطات الاتحادية تتكون من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، تمارس اختصاصاتها ومهامها وفقاً لمبدأ الفصل بين السلطات اي إن السلطة القضائية هي احدى السلطات الثلاث وقـد افـرد لها الدستور الفصل الثالث منه بعـد ان كان الفصل الأول مختصاً بالسلطة التشريعية والفصل الثاني مختصاً بالسلطة التنفيذية، كما افـرد لها نصوصاً

لم تكن لغيرها من السلطات للتأكيد على استقلالها اذ جاء في المادة (١٩/أولا) من الدستور إن (القـضاء مستقـل لا سلطان عليه لغيـر القانون) وفي (البند ثالثاً) من ذات المادة إن (حق التقاضي حق مَصُون ومكـفـول للجميع) وفي (المادة ٨٧) أن (السلطة القضائية مستقلة تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها) وفي (المادة ٨٨) ان (القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأي سلطة التدخل في القضاء أو في شؤون العدالة).

٤- ان اصدار التشريعات التي تخص السلطة القضائية من قبل البرلمان لا يُعـطيه العَلَوية على باقي السلطات، لأنه يمارس ذلك تنفيذاً لاختصاصاته الدستورية والتي ينبغي معها التقييد بمبدأ الفصل بينه وبين السلطتين الاخريين التنفيذية والقضائية والتي لا تقل شأناً أو عَلوية عنه، بل ان للسلطة القضائية العلو القانوني وفـقاً لما يُصدره أعضائها وهيئاتها من قـرارات واحكام واجبة النفاذ على السلطات والأفـراد كافة.

٥- ان استقلال القضاء لا يقتصر على مجرد استقلال القضاة أو استقلال السلطة القضائية في إصدار الأحكام دون تأثير أو تدخل من أي سلطة أو جهة أخرى وإنما يمتد بشكل أساسي إلى وجوب احترام تلك السلطات والجهات كافة لما يصدر عن القضاء من أحكام وقـرارات وتنفيذها، ولهذا فإن احترام الأحكام القضائية وتنفيذها يُعـَد هو الجانب العملي لاستقلال القضاء وإلا أصبحت تلك الأحكام والقرارات مجرد كلمات تخلو من الفائدة العملية، واصبح مبدأ استقلال القضاء فارغـاً من محتـواه، أي أن حتمية تنفيذ الأحكام القضائية يُعـَد مظهراً مهماً وأساسياً من مظاهر استقلال القضاء، فلا يجوز لأي من السلطات أو الجهات الأخرى الامتناع عن تنفيذ أحكامه بشكل كامل او التنازع فيها على أساس عدم عدالتها أو عدم موافـقتها لأحكام الدستور او القانون أو الاتجاه إلى التنفيذ الجزئي لتلك الأحكام أو حتى التأخر في تنفيذها، ولهذا فإن عـدم تنفيذ الأحكام القضائية كلاً أو جزءً أو عـرقلة تنفيذها يُعـَد خـرقاً لأهم المبادئ الدستورية وهو مبدأ استقلال القضاء و تترتب عليه المسؤولية الجزائية والمدنية.

٦- ندعو السلطتين التشريعية والتنفيذية وجميع القوى السياسية وكل ابناء شعبنا العراقي الى ابعـاد القضاء عن الصراعات السياسية والحفاظ على استقلاله بوصفه الجهة المحايدة لضمان عدم تأثره باي اعتبار سياسي وعدم استجابته لأي تأثير شخصي وتمكينه من أن يبسط الرقابة على عمل السلطتين الآخريين، فله أن يبسط الرقابة على أعمال السلطة التشريعية للتأكد من مدى موافقة التشريعات التي تصدرها للدستور وله قبلها سلطة الحكم بعدم دستورية أي نص تشريعي و الغاءه، كما ان القضاء هو من يمنح اعضاء مجلس النواب شرعية عضويتهم من خلال تصديق نتائج الانتخابات وله الغاء عضوية أي منهم في حال فقدانه لشروط العضوية، وأن له النظر في القضايا الناشئة عن تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات والإجراءات الصادرة عن السلطات الاتحادية و إلغاء أي منها إذا ما كان مخالف لأحكام القوانين وفقاً لتدرجاتها، لكي نَصون الدستور ونبني دولة يسودها القانون.

٧- نقدم الشكر لجميع القوى السياسية واعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية ممن كان لهم رأي واضح في احترام احكام الدستور من خلال احترامهم لما يَصدر عن القضاء من احكام وقـرارات وان كانت لم تتوافق مع مصالحهم او حتى مع قناعاتهم.

٨- وأخيرا ندعو جميع الزميلات والزملاء القضاة وأعضاء الادعاء بأخذ دورهم في المطالبة بما تضمنه هذا البيان او بما يَرونه مناسباً، و بما يحفظ او يضمن الحفاظ على هيبة القضاء واستقلاله وعدم السماح بالنيل منه خاصة بعد ان اصبح القضاء بعد نفاذ قانون مجلس القضاء الأعلى في ٢٠١٧/١/٢٣ وبـفضل الله محلاً لثقة ابناء الشعب وملاذاً حتى للسلطتين التشريعية والتنفيذية يلجؤون اليه عند اشتداد الأزمات وتَعـذر حلها.

جمعية القضاء العراقي

بغـداد ٢٢ /٥/ ٢٠٢٢

يوسف إسماعيل:

الوجود العسكري التركي المتزايد في اقليم كردستان العراق

*منتدى فكرة-معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

يوم الاثنين ١٨ نيسان/أبريل، اجتاح الجيش التركي مرة أخرى إقليم كردستان العراق ونشر قوات برية وجوية في الجبال. وعلى غرار الغزوات السابقة، تذرّعت تركيا هذه المرة أيضًا بمحاربة «حزب العمال الكردستاني». غير أن تركيا تنشئ منذ عام ٢٠١٨ عددًا متزايدًا من

القواعد والمراكز العسكرية بعد كل حملة عسكرية تقوم بها. وفي عام ٢٠٢٠، أصدرت الرئاسة التركية خريطة تحدد أربعين قاعدة عسكرية داخل الإقليم. وعلى الرغم من حذف المنشور بعد فترة وجيزة، إلا أن الخريطة بقيت موجودة على الإنترنت.

في الواقع، تشن تركيا حملة جديدة داخل إقليم كردستان كل ربيع، وتترجَم هذه الحملات إلى ازدياد عدد الأراضي التي تستحوذ عليها القوات التركية في الإقليم .

وصحيحٌ أن «حزب العمال الكردستاني» موجود فعليًا منذ ثمانينيات القرن العشرين، إلا أن اجتياح الإقليم ينطوي، بالنسبة لتركيا، على حصيلة أهم وأكبر من «حزب العمال الكردستاني». على سبيل المثال، فقد هذا الحزب قدرته على شن الهجمات داخل تركيا، ولكنه حصر أعماله بالدفاع عن النفس. ومع ذلك، لن تتوانَ تركيا التي تحتل هذه المناطق عن استهداف كيان حكومة إقليم كردستان وقمع رغبتها في الاستقلال ولو فكرت مجرد تفكير في تكرار ما يشبه الاستفتاء على الاستقلال.

وجديرٌ بالذكر أن سياسة التوسع في العراق هي جزءٌ من أهداف تركيا في المنطقة وخارجها منذ عام ٢٠١٨. إذ لا تزال تركيا تتدخل بشكل مباشر في الشؤون السورية والليبية، وتواصل دعم القادة المصريين لـ «جماعة الإخوان المسلمين» و«حماس».

كما أنها انحازت على الفور مع أذربيجان، وشنت حربًا على أرمينيا في ناغورنو كاراباخ، وبدأت بترسيخ نفوذها في أفريقيا. والواقع أن تركيا تلعب على الحبلَين في ما يخص الغزو الروسي، لكن المجتمع الدولي يغض النظر طالما أن الطائرات التركية المسيّرة (بدون طيار) تُباع لأوكرانيا.

وما تسعى إليه تركيا هو تأمين خط أنابيب النفط الحالي الممتد من كركوك إلى ميناء جيهان. وربما يجري العمل على إنشاء خط أنابيب مستقبلي للغاز على غرار خط حكومة إقليم كردستان بمساعدة تركيا. إذ يهم تركيا أن تضبط أمنها عبر السيطرة على هذا الإقليم الغني بالغاز الطبيعي. فقد تعهد مؤخرًا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بحل مشاكل الغاز الطبيعي في تركيا من خلال إبرام اتفاق مع العراق.

> **الحملات العسكرية جزء من استراتيجية تركيا الإقليمية الأوسع**

ومع أنه قد لا يكون من السهل على تركيا الحصول على الغاز الطبيعي الكردي نظرًا للخلافات بين الكرد أنفسهم ومع بغداد، تبقى تركيا المكان الوحيد الذي يمكن تبرير تصدير الغاز الطبيعي إليه من أي طرف من الطرفين.

لذلك، فإن صفقة الغاز ضرورية لتركيا كونها تحظى بتأييد دولي وتستطيع التعويض عن جزء معقول من الغاز الطبيعي الذي تورّده روسيا إلى أوروبا، خاصة بعد تراجع التوقعات بزيادة الإنتاج من قبل كل من الجزائر وليبيا. من الناحية الجيوسياسية، تعارض إيران مثل هذه الصفقة مع تركيا.

لكن بفعل القيود المفروضة على إيران من قبل الولايات المتحدة يجعل من غير الواقعي استثمار الغاز الطبيعي الكردستاني فيها.

ولا بد من الإشارة إلى أن العراق شكل هدفًا مهمًا في سياسة التوسع التركية، بما تضمنه ذلك من محاولة السيطرة على عدد كبير من الكيانات السياسية فيه. فتركيا تستغل مثلاً غياب القيادة السنية في العراق منذ عام ٢٠٠٣. وبعد قرابة العقدين من الزمن، تمكّن أردوغان مؤخرًا من توحيد السُنة تحت رايته. في الواقع، بدأت محاولات تركيا من نينوى بعد عام ٢٠٠٣ ثم توسعت لتشمل السُنة في غرب العراق. واليوم، تتأثر الكتلة السنية شبه الموحدة في البرلمان العراقي بشكل مباشر بتركيا. وعلى النحو نفسه، استخدمت تركيا الأقلية التركمانية في كركوك ونينوى لمصلحتها السياسية، فأنشأت مثلاً حزب «الجبهة التركمانية العراقية» في أربيل عام ١٩٩٥. ومنذ ذلك الحين، دعمت تركيا «الجبهة التركمانية» التي تُستخدم في أجندات مختلفة، بما في ذلك استهداف الكرد وأحزابهم السياسية في الأراضي المتنازع عليها. حتى أن تركيا ذهبت إلى حد إنشاء ميليشيات لكل من السُنة و«الجبهة التركمانية». وعام ٢٠١٥ على سبيل المثال، وبدون أي اتفاقيات مع بغداد أو التحالف الدولي الذي يقاتل «داعش» بقيادة الولايات المتحدة، شكلت تركيا قوة سنية بعد إنشاء قاعدة عسكرية في منطقة بعشيقة في نينوى. كما درّبت وسلّحت في كركوك مئات المقاتلين التركمان للضغط على الكرد بحجة محاربة «داعش».

فضلاً عن ذلك، استفادت تركيا من الانقسام الكردي داخل حكومة إقليم كردستان بين الحزب الديمقراطي الكردستانيوالاتحاد الوطني الكردستاني من جهة، وخارج الإقليم بين حكومة إقليم كردستان، وخصوصًا الحزب الديمقراطي الكردستاني، وكرد سوريا وتركيا من جهة أخرى. ولكن بفعل الطبيعة الجغرافية والمنافسة الإقليمية التاريخية بين إيران وتركيا والواقع على الأرض، مال الحزب الديمقراطي الكردستاني بطبيعة الحال إلى تركيا، فيما مال الاتحاد الوطني الكردستاني إلى إيران. واليوم باتت تركيا تعتبر من كبار داعمي الحزب الديمقراطي الكردستاني بحيث تستفيد من صفقات الطاقة والتبادلات التجارية المقدرة بمليارات الدولارات مع «حكومة إقليم كردستان».

> **تترجم هذه الحملات إلى ازدياد عدد الأراضي التي تستحوذ عليها**

وفي ما يتعلق بحكومة بغداد، فقد أرست تركيا مستوى جديدًا من العلاقات مع العراق من خلال الحكومة الحالية التي يرأسها مصطفى الكاظمي. إذ تؤيد بغداد مثلاً القصف التركي المتواصل للمناطق اليزيدية ضد القوات المحلية الموالية لـ حزب العمال الكردستاني. علاوة على ذلك، عمدت تركيا رسميًا في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، مستفيدة من «عضويتها في الناتو»، إلى نشر قواتها في بغدادفعززت نفوذها في البلاد. وعلى الرغم من التصريحات المنددة التي تصدر عن بغداد بين الحين والآخر، تتفق الحكومة الحالية مع تركيا بشأن «القتال» ضد حزب العمال الكردستاني. فبغداد تعتبر أن تنامي النفوذ التركي على الكرد «مربح للجانبين». على سبيل المثال، لطالما كان الهدف من سياسات بغداد هو تقويض حكومة كردستان العراق خاصة بعد الاستفتاء

الذي أجري بخصوص استقلال الإقليم. كما لم تدفع سيطرة تركيا على أراضي إقليم كردستان العراق بغداد لاتخاذ أي إجراء سوى الإدانة. ورغم العداء التاريخي بين أنقرة وطهران، اتفقت كلا القوتان مع بغداد على ضرورة سحق التطلعات الكردية بالاستقلال. علاوة على ذلك، يُترجم ضعف إقليم كردستان العراق مقارنة ببغداد إلى المزيد من الاعتماد الكردي على الحكومة المركزية. في الوقت عينه، سيجعل ذلك من بغداد الطرف الوحيد الذي يتعامل مع أنقرة، على عكس الترتيب الحالي حيث تتعامل تركيا مع حكومة إقليم كردستان، بشكل أساسي من خلال الحزب الديمقراطي الكردستاني مباشرة.

ولا يخفى على أرض الواقع أن نفوذ تركيا المائي على البلاد يقيّد بغداد نتيجة قلة تخطيط الحكومات التي تعاقبت على العراق منذ عام ٢٠٠٣. فقد تأثر مثلاً العراق فورًا حين قطعت تركيا مؤقتًا المياه من دجلة والفرات، وأصبح الحدث جزءًا من الخطاب السياسي فيما عانى المزارعون من الشمال إلى الجنوب من الجفاف.

وإزاء النفوذ الإيراني السلبي في العراق ودعمها للميليشيات الخارجة عن القانون، بدت تركيا أكثر جاذبية لحكومة الكاظمي. يضاف إلى ذلك أن تركيا أقرب من إيران إلى المجتمع الدولي ويمكن أن تقدم أكثر من أي قوة إقليمية أخرى. إذ تزود تركيا حاليًا العراق بطائرات بدون طيار، وقد ألغت بغداد عقدها مع روسيا لشراء طائرات «ميغ-٢٩» مقابل صفقة لشراء طائرات تركية بدون طيار، بمباركة الولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر العراق السوق الأساسية للبضائع التركية، بحيث تشكل العلامات التجارية التركية نحو ٩٠ في المائة من العلامات الموجودة في مراكز التسوق العراقية.

تشير كل هذه العوامل إلى أن نفوذ تركيا وتدخلها في العراق سيستمر في النمو، حيث تعاني تركيا اليوم من عدة مشاكل اقتصادية وسياسية ناتجة عن حكم أردوغان الاستبدادي. ولكن لا يمكن إيقاف التوسع التركي لأسباب عدة، من بينها الافتقار إلى الوحدة في العالم العربي، ما يجبر تركيا على محاولة طرح نفسها كقائد للعالم الإسلامي. علاوة على ذلك، ساعدتها أهميتها الجغرافية وتطورها العسكري خلال السنوات الأخيرة على بسط نفوذها. ومن المرجح أن تستمر هذه السياسات التوسعية بعد رحيل أردوغان في حالة عدم إعادة انتخابه كرئيس مرة أخرى. وقد ثبُت مرارًا وتكرارًا أن المعارضة تتفق مع أردوغان بشأن غالبية تدخلاته الإقليمية، خصوصًا حيثما يتواجد الكرد، وتلك سياسة سيتعين على إقليم كوردستان العراق التعامل معها على المدى الطويل.

> **صفقة الغاز ضرورية لتركيا كونها تحظى بتأييد دولي**

*يوسف إسماعيل هو مدير معهد واشنطن الكردي.

احتفال تكريمي للمفكر المصري «رجائي فايد» وتجربته مع المسألة الكردية

ANF:

في طقس احتفالي شديد الحميمية أقيمت ندوة وتوقيع لكتاب «أوراق رجائي فايد والمسألة الكردية» للزميلة ولاء عبد الله أبوستيت، بحضور المفكر والكاتب الكبير رجائي فايد الذي يدور حول شخصه الكتاب.

وتحولت الندوة من وقائعها العادية إلى احتفالية تقدير وعرفان بمسيرة الكاتب الكبير الذي جايل في حياته تحولات كبرى سياسية وثقافية وصولا إلى التصاقه بالمسألة الكردية ومعايشته المباشرة لها قرابة التسع سنوات في هولير (أربيل)، وقعت خلالها الحرب العراقية الإيرانية وكان شاهدا على أدق التفاصيل المعاصرة.

وحضر الندوة من عدد من الساسة والمثقفين والدبلوماسيين والصحفيين، وكان من بين الحضور السفير شريف شاهين سفير مصر سابقا بالعراق، والدكتور محمد السعيد إدريس مستشار مركز الأهرام للدراسات، والناقد والتربوي د. كمال مغيث، والكاتب الصحفي فتحي محمود صاحب كتاب العلاقات العربية الكردية، والدكتور محمود زايد أستاذ التاريخ بجامعة الأزهر والمتخصص في الشؤون الكردية صاحب كتاب «الكرد في مصر عبر العصور»، كما حضرت الاحتفالية ممثلة مجلس سوريا الديمقراطية لدى مصر السيدة ليلى موسى، والكاتب محمد أرسلان علي، والباحث السياسي أحمد شيخو، والكاتب والروائي اللبناني فادي عكوم.

واستهل الكاتب سيد عبدالفتاح مدير دار نفرتيتي للنشر والتوزيع الندوة بكلمة أكد فيه على دور الاستاذ رجائي فايد وتجربته كأحد أبرز من تحدث عن القضية الكردية وعلى يده تتلمذ الكثير من الباحثين، لافتًا إلى أن الكتاب كان تكريما

مستحق لرجل أفنى عمره في التعريف بهذه القضية الإنسانية العادلة، ولمحو كل ما لحق بها من اتهامات زائفة، مشيدا بفكرة الكاتبة للكتابة عن تجربته، وهو ما اعتبرت دار نفرتيتي أنه أمر غاية في الأهمية أن تصدره وتحتفي به تقديرا لهذا الكاتب الكبير.

حالة فريدة لشخصية مهمة

أما الزميلة ولاء أبوستيت فقالت إن هذا العمل، الذي يُعبر عن حالة فريدة لشخصية مهمة لم يكن بالأساس فكرتها، لافتة إلى أنها مشغولة بالكتابة عن الشخصيات فعلا وإن كان لم ينشر لها حتى الآن سوى كتابها عن الأستاذ وديع فلسطين.

وأضافت من هذا المنطلق دعاني صديق كردي أعمل معه منذ فترة إلى الكتابة عن الأستاذ رجائي فايد كلمحة تقدير للرجل ولمنجزه وما قدمه من خدمات يراها الكرد جليلة ومقدرة إلى أقصى مدى، وكان الاتفاق وقتها على أن يكون عملا تشاركيا لكن ماحدث أنها هي التي قدمت الكتاب في النهاية.

وأوضحت أنها استندت في الكتاب لثلاثة أمور رئيسه كتابات الأستاذ رجائي فايد من مقالات ودراسات، ثم سيرته الذاتية واخيرا المقابلات، لافتة إلى أنه كان من الصعوبة الخروج بعمل يشبه السيرة عن رجل وضع سيرته كاملة في كتاب مهم يقارب الخمسمائة صفحة، لكن في النهاية خرجت تلك الحالة التي تُعبر عن شخصية مصرية أصيلة بكل ما تحمله المعنى من حكايات.

وتابعت: الكتاب يحمل تلك الحالة والرؤية عنه وعن تحولاته العظيمة التي وصلت به في النهاية ليكون مؤسسا وأبا للباحثين المصريين والعرب في هذا الحقل المهم.

رجل عروبي يدعم قضية إنسانية عادلة

وتحدث السفير شريف شاهين سفير مصر الأسبق في العراق، مشيرا إلى أن علاقته بالاستاذ رجائي فايد طويلة حيث تزاملا في المجلس المصري للشؤون الخارجية، وأنه لو كان قد قُدّر له معرفته قبل سفره إلى العراق سفيرا في ٢٠٠٩، لكان ذلك قد غير كثير من الأمور حتى على صعيد التعاطي مع المسألة الكردية، لافتا إلى أنه قابل رجلا عروبيا بكل ما تحمله معاني الكلمة يدعم قضية إنسانية عادلة.

صدقت رؤيته حول القضية الكردية من جوانب عدة

أما الدكتور محمد السعيد إدريس، مستشار مركز الأهرام للدراسات، فأشاد بفكرة الاحتفال بالاستاذ رجائي فايد، لافتًا إلى أنه ما أروع أن يُحتفى بالشخصيات المهمة في حياتهم، وأن آفة مجتمعاتنا الاحتفال بهم بعد الموت.

وأكد أن الأستاذ رجائي فايد يستحق هذا التكريم، فهو مثل من حمل جرس إنذار منذ وقت مبكر ليدعو الناس للانتباه لهذه القضية وقد صدقت رؤيته من جوانب عدة ولازال حتى اليوم يحمل هذا الجرس ويدعو إلى أخذ تلك المسألة في الحسبان.

كتاباته فتحت الباب للباحثين في حقل الدراسات الكردية

أما د.محمود زايد أستاذ التاريخ بجامعة الأزهر، فقد أكد عن اعتزازه الكبير بأستاذية الكبير رجائي فايد له، لافتا إلى أنه فتح له أبواب المصادر والزيارات إلى كردستان، كما أن كتاباته كانت أولى الكتابات التي فتحت الباب للباحثين في

حقل الدراسات الكردية.

الكاتب فتحي محمود أيضا أشار إلى تعرجات كبيرة في علاقته ومعرفته بأستاذ رجائي فايد وقدم حكايات عن نوادره معه في مسألة ما يطلق عليه عالم الارواح والتي انتشرت أفكارها قبل عقود بشدة في المجتمع المصري وكيف أن الأستاذ رجائي بحث فيها وتحرك للتعرف على هذا العالم بجمعياته وتجمعاته.

اضواء على محار الكتاب

يذكر أن الكتاب في ٢٥٦ صفحة، وهو عن سيرة رجائي فايد، أحد الأعلام المصريين الذين أفنوا حياتهم في دراسة الحالة الكردية والحديث عنها ونشر تعرجاتها بصور شتى في مصر والعالم العربي.

والكتاب يضم قسمين، الأول؛ جاء بعنوان: حديث البدايات ومسيرة الحياة. وفيه اعتبرت المؤلفة أن للكاتب نشأتين، الأولى والتي تعد النشأة العادية لأي إنسان، وثانية؛ وهي تلك التي تُشكل مسيرة حياته وإبداعه.

وفي جزء النشأة الأولى والذي جاء تحت عنوان: الميلاد ومسيرة البدايات، تتبع الكاتبة أثر الأستاذ رجائي فايد مع بدايات نشأته في قرية نواج، التابعة لمحافظة الغربية، في دلتا مصر، وصولا إلى دراسته الجامعية التي بدأها في الإسكندرية ثم تحول للقاهرة في كلية الزراعة ليلتق هناك زميله الشاعر «سمير عبدالباقي» والذي كان نافذته الأولى التي أطل منها إلى عالم اليسار المصري في هذه السن المبكرة، ثم ليكون رفيقه وصديقه طوال هذه الفترة فرج فودة الذي يسرد عنه حكايات لم تُرو من قبل عن تلك المرحلة في حياة المفكر المصري الكبير شهيد كلمته.

تتناول الكاتبة أيضا في الكتاب تغيير آراء الكاتب حول الحقبة الناصرية وموقفه من الملكية، كما تسرد مسيرته التي كاتبا وأديبا يأمل أن يُشار له بالبنان وأن يكون أحد أعلام عصره.

وفي «النشأة الثانية».. تتطرق إلى «التحول إلى التخصص في المسألة الكردية»، والذي بدأ مع رحلة عمله التي ذهبت به إلى أربيل، ومعايشته للواقع هناك خلال فترة تاريخية شهدت الحرب العراقية الإيرانية ومأساة الأنفال، ومنها عودته إلى مصر، والتخصص في المسألة الكردية، ومشاركته في الاعداد لأول حوار عربي كردي تستضيفه مصر في تسعينيات القرن الماضي، ثم ما قدمه في تلك المسيرة وصولا إلى تأسيس المركز المصري للدراسات الكردية، وتدشين اللجنة العربية لحرية أوجلان.

وضع القسم الثاني من الكتاب، مقالات ودراسات للأستاذ رجائي فايد الذي رغم أنه لم يحصل على الدكتوراه إلا أنه أشرف على عشرات الرسائل الجامعية التي تناولت المسألة الكردية من جوانب مختلفة.

هذا العمل هو عن كاتب من طراز مختلف

وفي تقديمها للعمل تقول الكاتبة: «هذا العمل هو عن كاتب من طراز مختلف، كان الأول في حقله ومجاله، فهو أب للمتخصصين المصريين في الدراسات الكردية -إذا ما قلنا أن الكاتبة الراحلة درية عوني دفعها للتخصص في المسألة الكردية جذورها الكردية التي كانت تفخر بها وتعلنها مع كل من تلتقيه- دفعته الظروف الحياتية إلى هذه الجغرافيا الفريدة، إلى أرض كردستان في ثمانينيات القرن الماضي، لتكون بمثابة عملية التحول الذي لم يكن يحسب له ذلك الأديب الشاب وقتها حسابًا، فعكف على دراسة المسألة الكردية من جوانبها كافة: التاريخية، السياسية، الاجتماعية والثقافية، ولدى عودته إلى مصر وبعد مرور ما يناهز العقد بدأ في تقديم كتاباته عن القضية الكردية وبدا كمصدر فريد في هذا الحقل الذي لم يطرق بابه أحد من قبله».

د.ضياء جابر

قاضي الدستور في العراق

قاضي الدستور مصطلح يطلق على المحكمة الاتحادية العليا لدينا في العراق وفي العديد من الدول التي توجد فيها مثل هذه المحاكم، والتي قد تختلف تسميتها بحسب طبيعة النظام السياسي في تلك الدول (كالمحكمة الدستورية او المحكمة الدستورية العليا او المحكمة العليا او المحكمة الاتحادية او المحكمة

> الدعوى الدستورية تخالطها إعتبارات سياسية وتظهر صورها في العديد من الامور

الاتحادية العليا، المحكمة الفدرالية، المحكمة الفدرالية العليا)، وهناك دول اعطت تلك الصلاحيات -تفسير الدستور- لجهات ذات طبيعة قضائية او سياسية مختلطة، ويتبين ذلك من خلال آلية تشكيلها وعضويتها كما هو الحال في فرنسا ولبنان والجزائر المجلس الدستوري او المجلس الدستوري الاعلى.

وتختص تلك المحكمة بتفسير نصوص الدستور، وممارسة الرقابة على دستورية القوانين؛ كونها اعلى مراتب القضاء في القانون العام، وهو قضاء مميز عن أي قضاء آخر مدني، جنائي، إنضباطي، إداري، عسكري، قوى الامن الداخلي؛ لأنه يحكم وفقاً لنصوص الدستور العامة التي تتضمن مبادئ وقيم عامة بعيداً عن القواعد التفصيلية والجزئيات وهذا القضاء هو الحارس والحامي للشرعية والدستور وحقوق الإنسان ضد تعسف الدولة وسلطاتها المختلفة.

ان هذا النوع من القضاء على الرغم من طبيعته القضائية لدينا في العراق كون المحكمة الاتحادية العليا تشكلت بموجب القانون (أمر سلطة الائتلاف) المنحلة رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بالقانون رقم (٢٥) لسنة٢٠٢١، من (٩) تسعة قضاة - رئيس وثمانية من القضاة- والذي لازال مطبقاً على الرغم من نفاذ دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، والذي نص في مادته (٩٢) على تشكيلة هذه المحكمة بطريقة تختلف عما ينص عليه القانون، فلم يجعل التشكيلة مقتصرة على القضاة كما هو الحال عليه الآن، بل جعلها تتشكل من قضاة وفقهاء القانون، وخبراء في الفقه الإسلامي.

ولكن مع الاسف الشديد لحد الآن لم يفعل هذا النص الدستوري، على الرغم من الاختلاف بين المختصين في ذلك، مما يدعوننا الى القول أنه لايمكن انكار البعد السياسي الذي ألقى بظلاله حتى على المحكمة الاتحادية العليا، فالرقابة الدستورية ليست عملية قانونية صرفة، ولاهي سياسية بحتة، على الرغم من إنصرافها للنص القانوني، ومدى تعارضه مع النص الدستوري، فلا يخلو الأمر من الأثر السياسي.

فالدعوى الدستورية كما يراها جانب من الفقه الدستوري ونحن نؤيدهم في ذلك دعوى تخالطها إعتبارات سياسية وتظهر صورها في العديد من الامور منها انها تحكم وفق نصوص الدستور التي الكثير منها يجمع بين البعدين القانوني والسياسي، والحكم في اعمال السلطة التنفيذية والتشريعية بل وحتى القضائية، فكل قانون أو نظام أو تعليمات يعبر عن إتجاهات وبرامج سياسية، تعد جزء من المنهاج الوزاري الذي قدمته الحكومة كجزء من متطلبات نيل الثقة من قبل البرلمان -مجلس النواب حالبا-.

> المحكمة الإتحادية العليا هي جوهرة قيمة تحتاج الى مراجعة من حيث القانون الذي ينظمها

لذا نرى أن المشرع الدستوري في دستورنا النافذ أراد للمحكمة الاتحادية العليا مكانة خاصة، كما فعلت العديد من دساتير دول العالم، فجاء منظماً لها في المادة (٨٩) كجزء من السلطة القضائية، ومفصلاً أكثر في الفرع الثاني من الفصل الثالث والذي حمل عنوان المحكمة الاتحادية العليا المواد (٩٢-٩٤) فالمحكمة الاتحادية للعليا وفقاً لنصوص الدستور هي جزء ومكون من مكونات السلطة القضائية الاتحادية وهي جهاز ذو طبيعة خاصة ومستقلة وحدد الدستور الصلاحيات الخاصة ومنها تغيير الدستور والرقابة على دستورية القانون المادة (٩٣)، وتعد المحكمة جهة قضائية بما تتمتع به محاكم السلطة القضائية من ضمانات وحصانات تكفل لها ولأعضائها الاستقلال والحيادية.

خلاصة القول ..

أن المحكمة الإتحادية العليا هي جوهرة قيمة وضعها المشرع الدستوري في تاج الدولة الاتحادية تحتاج الى مراجعة من حيث القانون الذي ينظمها، ونرى ضرورة تفعيل النص الدستوري الخاص بتشكيل المحكمة وعدم الاقتصار على القضاة فقط، مع التأكيد على شرعيتها من الناحية القانونية وفقا للنصوص القانونية السارية المفعول والتي لم تلغ لحد الان، كون النص الدستوري هو الواجب التطبيق استناداً لنص المادة (١٣) من الدستور، وهذا الأمر هو الاساس الذي تعتمد عليه إذا ما اريد تفعيل دور تلك المحكمة في تحقيق الاسس والاستقرار القانوني في البلد، اضافة الى دعم وحماية الحقوق والحريات الخاصة بالأفراد.

كما نجدد دعوتنا إلى استحداث قسم للقضاء الدستوري في المعهد القضائي، مثلما دعونا سابقا الى استحداث اقسام القضاء الجنائي والمدني والاحوال الشخصية والاداري، تبنيا من المشرع والسلطة القضائية للاختصاص في مجال العمل القضائي، لخصوصية القضاء الدستوري واهميته.

كما ندعو أن يتم اختيار الرئيس -رئيس المحكمة-، واعضاء المحكمة من بين كبار القضاة أو الفقهاء القانونيين أصحاب الخبرة والكفاءة القانونية والعلمية وفي اختصاص القانون العام، لاسيما الاختصاص الدستوري، سواء كان قاضياً أو فقيهاً وهو أمر مهم وضروري إذا ما أريد لها أن تعمل باستقلالية وحياد وموضوعية، وأن تمارس دورها الفاعل والمهم في حماية الدستور، وتحقيق الامن القانوني والقضائي، لتكون بالفعل هي الاداة القانونية القضائية الفاعلة في تطبيق نصوص الدستور، الحامي الرئيس للدستور وقاضيه الطبيعي.

*مركز ادم لحقوق الانسان
http://ademrights.org

عادل الجبوري :

ظلال الأزمة الأوكرانية على الأجواء العراقية

الانعكاسات السلبية للحرب بين موسكو وكييف على العراق لا تتوقف عند هذا الحد بل إن العلاقات المتشعبة بمختلف الجوانب والمجالات بين العراق وروسيا لا بد أن تتأثر بما يجري على الأرض.

أي ارتدادات للأزمة الأوكرانية على العراق؟

من الطبيعي جدا أن تتسبب أزمة خطيرة تصل إلى درجة الحرب العسكرية المدمرة، كتلك الحاصلة حاليا بين روسيا وأوكرانيا، باهتزازات وتصدعات سياسية وأمنية واقتصادية كبرى على الصعيد العالمي، بحيث أن تأثيراتها وتداعياتها لا تقتصر فقط على رقعة جغرافية معينة مجاورة لميدان الصراع والمواجهة العسكرية المسلحة.

تداخل المصالح في عالم اليوم بين دول وكيانات ومجتمعات تفصل بينها محيطات وقارات، جعل من أي أزمة تحدث في هذا البلد أو ذاك تنعكس سريعا على البلدان القريبة والبعيدة على السواء، مع تفاوت

في مستويات التأثر والتأثير، ارتباطا بدرجة المصالح وطبيعتها.

فالأزمة التي تسببت منذ الأيام الأولى لاندلاعها بدمار هائل بالبنى التحتية والمراكز الحيوية الأوكرانية، بفعل القدرات العسكرية الروسية الهائلة من حيث العدد والتقنية، ألقت بظلال ثقيلة على المشهد الروسي العام، من خلال جملة إجراءات عقابية اقتصادية، وحملات مقاطعة راحت تتسع يوما بعد يوم، لتمتد إلى الرياضة والثقافة والسياحة والتعليم.

يخطئ كثيرا من يعتقد أن روسيا لم ولن تتأثر، انطلاقا من كونها قوة عظمى تمتلك إمكانيات وموارد هائلة، إلى جانب حضور فاعل ومؤثر في عموم الساحة الدولية، وفي ذات الوقت، يخطئ أيضا من يعتقد أن كل ذلك التحشيد العالمي ضد روسيا، سيرغمها على الخضوع والاستسلام، أو يفضي إلى هزيمتها وانهيارها، لأن الحقائق والمعادلات القائمة بأبعادها الاقتصادية والأمنية والسياسية والعسكرية، لم تعد تتوافق مع نظرية وجود منتصر يقابله مهزوم في كل المعارك والحروب، مهما كانت قوة الذي يخوضها ويتورط فيها.

ولعلها مقارنة سطحية وساذجة تلك التي يطرحها البعض، حين يشبّه سيناريو الغزو الروسي لأوكرانيا بالغزو العراقي لدولة الكويت قبل اثنين وثلاثين عاما، ليصل إلى نتيجة غير واقعية، مفادها أن روسيا ستواجه ما واجهه العراق، وأن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سوف ينتهي به الأمر كما انتهى برئيس النظام العراقي السابق صدام حسين، قبل تسعة عشر عاما.

قد تكون الاستقطابات الحادة في الفضاء السياسي العراقي حيال الأزمة بين روسيا وأوكرانيا، عاملا آخر لإحداث المزيد من التأزم والتشظي والتفكك، خصوصا مع وجود الضغوط الخارجية

مثل هذه المقارنات تبدو بعيدة عن الكثير من حقائق ومعطيات الواقع، لأنها تأخذ بعين الاعتبار بعضا من زوايا الصورة الكلية للمشهد وتهمل الجوانب الأخرى، فضلا عن كونها تتعامل مع ما يجري على السطح دون الغوص كثيرا في الأعماق، فالمعادلات الدولية في المرحلة الراهنة، وموقع روسيا فيها، وحجم الحضور والتأثير، يختلف تمام الاختلاف عما كانت عليه الأمور قبل عقدين أو ثلاثة عقود.

لا شك أن موقع وحجم وحضور روسيا، لا يقارن بأي حال من الأحوال بموقع ومكانة وحجم وحضور العراق، سواء في السابق أو الحاضر، فبينما روسيا تؤثر أكثر مما تتأثر، فإن العراق على العكس من ذلك، يتأثر أكثر مما يؤثر. ليس هذا فحسب، بل إن تأثره ربما يكون سريعا وملحوظا بدرجة أكبر من أغلب الأطراف المعنية.

> **لعلها مقارنة سطحية وساذجة حين يشبه سيناريو الغزو الروسي لأوكرانيا بالغزو العراقي للكويت**

اقتصاديا، وبحسب المعطيات الأولية، فإن ارتدادات العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا، وصلت إلى العراق بعد وقت قصير جدا. وفي هذا الشأن تنقل غرفة تجارة محافظة السليمانية عن رجال أعمال عراقيين كرد تأكيدهم توقف عملهم مع أوكرانيا تماما بسبب إعلان حالة الطوارئ هناك لمدة ٣٠ يوما، فضلا عن توقف جميع المصانع والمنتجين في ذلك البلد، مما سيسبب ضررا كبيرا لرجال الأعمال.

وتشمل الأعمال التجارية بين العراق وأوكرانيا، استيراد المواد الغذائية المختلفة والفحم وقطع غيار السيارات ومساحيق التنظيف والمواد الكيماوية، ووفق المصادر الرسمية يحتل العراق المرتبة السادسة من بين أكثر ١٥ بلدا له تعاملات تجارية مع أوكرانيا، ويبلغ حجم المبادلات التجارية بين الطرفين حوالي مليار دولار امريكي سنويا.

وطبيعي أنه كلما طالت الأزمة، كلما زاد مقدار الضرر الذي يمكن أن يلحق بالتجار ورجال الأعمال العراقيين،

وبالتالي بالدولة العراقية والمواطن العراقي، الذي سيجد نفسه أمام موجات ارتفاع جديدة لأسعار السلع والبضائع الاستهلاكية لاسيما الأساسية منها، ولعل فرض رسوم إضافية على مرور السفن التجارية من قبل البلدان التي تتحكم بالمضايق والممرات البحرية، كما هو الحال بالنسبة لقناة السويس في مصر، ومضيقي البوسفور والدردنيل في تركيا، سيرتب أعباء مالية إضافية، ستكون وطأتها أشد على البلدان ذات الاقتصاديات الأحادية، التي تفتقر إلى القوة الإنتاجية الصناعية، بحيث تعتمد بصورة كبيرة جدا على الاستيراد من الخارج. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن هيئة قناة السويس زادت من قيمة الرسوم المفروضة على السفن التي تعبر الممر المائي الرئيسي من نسبة ٥ في المئة إلى ١٠ في المئة بدءا من مطلع شهر مارس.

ويشير الأكاديمي والخبير الاقتصادي عبدالرحمن الجبوري إلى "أن أي حرب تحدث في العالم، تؤثر على بقية البلدان، وبما أن العراق يعتمد بشكل شبه كامل على الاستيراد فإنه سيتأثر بكل تأكيد، خاصة أن العراق لديه تعاملات واسعة وكبيرة مع أوكرانيا في مجالات عدة، منها الغذائية والحديد والصلب، علما وأنه كان قد أجرى مباحثات مع أوكرانيا في أوقات سابقة لتنشيط التجارة معها، حيث افتتحت الحكومة الأوكرانية العام الماضي غرفة تجارة خاصة بها في إقليم كردستان شمال البلاد من أجل تفعيل العلاقات والروابط الاقتصادية بين بغداد وكييف".

الجانب الآخر في الموضوع، يتمثل بوجود جالية عراقية في أوكرانيا يتجاوز عدد أفرادها الستة آلاف، إلى جانب المئات أو الآلاف من الطلاب العراقيين الذين يدرسون في جامعات أوكرانية، وحتى الآن فإن هناك أعدادا غير قليلة منهم غادروا أوكرانيا بعد اندلاع الحرب، إما ليعودوا إلى بلادهم، أو يتوجهوا بصورة مؤقتة إلى بلدان أوروبية أخرى قريبة مثل رومانيا وبولندا وهنغاريا من خلال ترتيبات بين الجهات الرسمية العراقية ونظيراتها في حكومات تلك البلدان.

ولا شك أن استمرار الأزمة، سيدفع شيئا فشيئا كل أو أغلب العراقيين هناك إلى المغادرة، وهذا يعني فيما يعنيه خسائر وتبعات وآثار اقتصادية كبيرة على الصعيد الفردي وكذلك على الصعيد الحكومي بالنسبة لكلا الطرفين.

وتذهب بعض الأوساط السياسية والمالية إلى أن العراق سينتفع كثيرا من الحرب الروسية – الأوكرانية، لتسببها بارتفاع كبير في أسعار النفط، مما سيتيح له الحصول على عوائد مالية أكبر. وفي هذا الشأن يشير الخبير الاستراتيجي عدنان الكناني إلى "أن العراق هو المستفيد الأول من الحرب الروسية والأوكرانية، وربما إيران أيضا، على اعتبار أن الولايات المتحدة لا تريد أن تفتح جبهتان في آن واحد". معتبرا "أن اندلاع الحرب الحالية ستساهم في تخفيف القرارات والضغوط الامريكية على القرار العراقي، فضلا عن تأثيرها الكبير على الاقتصاد، إذ أنها ستؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، وبالتالي زيادة واردات العراق منه".

> **"تذهب بعض الأوساط إلى أن العراق سينتفع كثيرا من الحرب لتسببها بارتفاع كبير في أسعار النفط"**

طبيعي أنه كلما طالت الأزمة، كلما زاد مقدار الضرر الذي يمكن أن يلحق بالتجار ورجال الأعمال العراقيين، وبالتالي بالدولة العراقية والمواطن، الذي سيجد نفسه أمام موجات ارتفاع جديدة للأسعار

بيد أن خبراء آخرين يرون أنه من الخطأ التعويل على هذه المسألة، فمع مرور الوقت ستكون الخسائر جراء الحرب أكبر من الأرباح الناتجة عنها، ناهيك عن أنه لا يمكن التعويل على ارتفاع أسعار النفط، التي يطلق عليها "أسعار أزمة"، أي أنها لا تعكس الواقع الحقيقي لمعادلات العرض والطلب، وأكثر من ذلك، هناك من يذهب إلى أنه

"قد لا تكون تداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية مباشرة على العراق، إلا أن ارتباط النظام الاقتصادي العالمي مع بعضه البعض يجعل من الصعوبة بمكان أن تكون أي دولة بمنأى عما يحدث".

ولا تتوقف الانعكاسات السلبية للحرب بين موسكو وكييف على العراق عند هذا الحد، بل إن العلاقات المتشعبة بمختلف الجوانب والمجالات بين العراق وروسيا، لا بد أن تتأثر هي الأخرى بما يجري على الأرض، وبالتالي سترتب أعباء إضافية على مجمل الخارطة الاقتصادية العراقية.

ويعتقد المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء العراقي، الدكتور مظهر محمد صالح "أن هناك كثيرا من المتعلقات الأخرى في هذا الشأن، تتمثل بوجود شركات نفط روسية عاملة في العراق، قد تُفرض عليها عقوبات دولية لا تُعلم ماهية آلية تسديدها أو ما قد يترتب عليها، وهذا قد يقود إلى نظام الدفع نقدا، فضلا عن مشكلة أخرى تتمثل في احتمال انسحاب هذه الشركات النفطية الروسية من العراق نتيجة الضغط الدولي".

فضلا عن ذلك، فإن مشاريع وخطط التعاون العسكري بين بغداد وموسكو ستصطدم بالعديد من العراقيل والمعوقات في ظل ارتباك المشهد العالمي والجو العام المعبأ ضد روسيا.

وما يزيد المشهد غموضا في العراق، هو غياب موقف موحد حيال الأزمة الروسية – الأوكرانية، وظهور مواقف مختلفة ومتباينة إلى حد كبير للقوى السياسية العراقية، وهذه المواقف انطلقت في إطارها العام الشامل، من طبيعة توجهات كل كيان سياسي وارتباطاته وامتداداته الإقليمية والدولية، وهو ما يفسر رفع صور بوتين في بغداد ومدن أخرى من قبل البعض، في مقابل قيام البعض الآخر بتوجيه انتقادات حادة ولاذعة لمثل تلك الخطوات، مع قيام بعض الجماعات هنا وهناك بتنظيم تظاهرات احتجاجية مؤيدة وداعمة لأوكرانيا ومنددة بروسيا.

قد تكون الاستقطابات الحادة في الفضاء السياسي العراقي حيال الأزمة بين روسيا وأوكرانيا، عاملا آخر لإحداث المزيد من التأزم والتشظي والتفكك، خصوصا مع وجود الضغوط الخارجية من الولايات المتحدة وأطراف دولية وإقليمية أخرى على بعض الأطراف القريبة منها لتبني مواقف محددة من الأزمة .

ولعل التصريحات الأخيرة للسفير الروسي في بغداد البروس كوتراشيف، التي أشار فيها بشكل أو بآخر إلى أن بلاده تقف على مسافة واحدة من جميع القوى والشخصيات السياسية العراقية، وأن علاقاتها طيبة مع الجميع، أريد من ورائها إطلاق رسائل إيجابية تطمينية، ومحاولة الحد من تبلور مواقف مضادة لموسكو، لكن في ظل واقع سياسي معقد وشائك، مثل الواقع العراقي، ربما لا يكون يسيرا ومتاحا الوصول إلى نقاط التقاء تجمع أكبر عدد من الفرقاء حول أي قضية من القضايا.

> **ما يزيد المشهد غموضا في العراق، هو غياب موقف موحد حيال الأزمة وظهور مواقف متباينة**

وبما أن حقائق ووقائع الاقتصاد متداخلة مع حقائق ووقائع السياسة، وبما أن الحرب الروسية – الأوكرانية خلطت كل الأوراق، فمن الطبيعي أن تتصاعد التداعيات وتتفاقم الانعكاسات على شتى مظاهر الاقتصاد والسياسة في العراق، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بقدر استمرار الحرب، وتصاعد وتائرها، واتساع ميادينها.

*كاتب وصحافي عراقي
*الميادين.نت

أليكس الميدا, مايكل نايتس:

المبارزة بين «المقاومة» وتركيا

استهدفت فرق صواريخ «المقاومة» بانتظام القاعدة التركية في زيلكان الواقعة على أرض مرتفعة فوق ناحية بعشيقة التي تسيطر عليها الميليشيات في «سهل نينوى» شرقي الموصل. وفي نيسان/أبريل ٢٠٢٢، زاد عدد الضربات الصاروخية على القاعدة من العدد المعتاد المتمثل بثلاث ضربات شهرياً إلى خمس هجمات.

وشهد هذا العام أيضاً ارتفاع معدل استخدام أنظمة إطلاق الصواريخ المتعددة المحمولة على شاحنات كبيرة ضد زيلكان، مع حدوث ثلاث حالات استُخدمت فيها «حاملات» أو «مراتب» كاملة من صواريخ كبيرة من عيار ١٢٢ ملم ضد القاعدة التركية. وفي هذه الحالات، أُطلقت نسبة عالية جداً من الصواريخ، مما يوحي بوجود عبوات وقود صواريخ جيدة الصيانة أو جديدة، وبالاحتراف في تصميم الأنظمة وتشغيلها. وبينما تتمتع الصواريخ من عيار ١٠٧ ملم بمدًى كافٍ لضرب زيلكان، فقد تم استخدام صواريخ من عيار ١٢٢ ملم في نسبة عالية بشكل غير اعتيادي من الهجمات.

وفي ظرف فريد للغاية، يبدو أن هجوماً واحداً (حدث في ١٥ كانون الثاني/يناير) شمل تهريب صواريخ من عيار ١٠٧ ملم إلى «إقليم كردستان» من أجل إطلاقها على زيلكان «من الشمال الشرقي» في قرية برازي. وقبل ساعات من ذلك، أفادت عدة تقارير عن تقصي «خط

> الضربات التركية أرست الحذر في صفوف فريق المقاومة

السيطرة الكردستاني» على «سهل نينوى».

وفي بعض الحالات (مثل إطلاق قذائف الصواريخ في ٢ كانون الثاني/يناير)، من الصعب ملاحظة أي عمل تركي دفع إلى اعتماد التوقيت المحدد لتوجيه الضربة، على الرغم من أنه ربما كان ببساطة جزءاً من فورة نشاط «المقاومة» في بداية العام حول عدم انسحاب القوات الأمريكية. (في كانون الثاني/يناير تم شن أربعين هجوماً بصواريخ وطائرات بدون طيار [والقيام بتفجيرات] بقنابل على جوانب الطرق مقارنة بمتوسط ٢١/٦ هجوماً في النصف الثاني من عام ٢٠٢١).

وفي حالات أخرى، نفذت تركيا بعض الأعمال قبل وقت قصير من إطلاق الصواريخ، مثل «عملية نسر الشتاء» التركية في ١ و ٢ شباط/فبراير، والتي تضمنت ثلاثين غارة جوية على أهداف في سنجار، لا سيما على «وحدات مقاومة سنجار» المنضوية تحت لواء الفوج (اليزيدي) الثمانين في «قوات الحشد الشعبي». وأعلن فصيل «أحرار سنجار» مسؤوليته عن الهجوم الكبير بالقذائف الذي حدث في ٣ شباط/فبراير، في محاولة واضحة لربط الرد الانتقامي بضربات تركيا على سنجار.

ولم يتم قتل أي قوات تركية في الهجمات حتى الآن في عام ٢٠٢٢، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن القذائف الصاروخية بدت وكأنها «موجهة خطأً» في كثير من الحالات، وهي قريبة بما يكفي لتشكل هجوم «أدائي» مقنع على قاعدة احتلال تركي، ولكن دون المخاطرة بحدوث تصعيد كبير. ويبدو أن هذا المنطق لم يعد يلاحظه الأتراك منذ ١٥ نيسان/أبريل، عندما بدأوا بالرد.

ولم يكن الحدث الذي أشعل الشرارة هو توجيه ضربة صاروخية على زيلكان، بل إطلاق طائرة متفجرة بدون طيار هبطت بالقرب من مجمع خط أنابيب تصدير النفط الذي تديره كردستان في فيشخابور، بالقرب من الحدود الثلاثية بين العراق وتركيا وسوريا. وربما كان هذا الهجوم جزءاً من من المضايقات المتصاعدة التي تنفذها «المقاومة» ضد قطاع الطاقة في «إقليم كردستان»، لكن يبدو أنه هبط قريباً جداً من تركيا أو قريباً جداً من مركز تركي يقع بالقرب من فيشخابور. وقد يكون الأتراك، على غرار الولايات المتحدة في عام ٢٠٢١، حساسين بشكل خاص إزاء إدخال طائرات العدو المسيرة بسبب دقتها المحتملة والشعور (ربما غير المقصود) بالتصعيد الذي ترسله.

وردّت تركيا على «المقاومة»، أولاً في ١٥ نيسان/أبريل، عبر توجيه ضربة ضد موقع الإطلاق والمقر الرئيسي الذي تستخدمه خلية الطائرات بدون طيار في شمال نينوى. وكان هذان الموقعان تحت سيطرة الفوج ٧٨ («النوادر») في «قوات الحشد الشعبي»، وهو قوة من قبيلة شمّر العربية الخاضعة لنفوذ خلايا «المقاومة».

وفي ٢٤ نيسان/أبريل، ضربت الطائرات التركية بدون

احتمالات وقوع المزيد من الهجمات ضد أهداف أمريكية وكردية

طيار المحلقة فوق «سهل نينوى» على الفور مركبة إطلاق تقع عند أسفل سلسلة جبال بعشيقة التي كانت قد أطلقت للتو ستة صواريخ من عيار ١٢٢ ملم على زيلكان، ولم تتسبب في وقوع إصابات حيث بدا أن الهجوم شُنّ عن بُعد.

وفي ٢٦ نيسان/أبريل، وفي إطار متابعة للحادثة نفسها وبقصد متعمد للتسبب في وقوع إصابات على ما يبدو، استهدفت طائرات تركية بدون طيار مجمعاً لـ «قوات الحشد الشعبي» في قرية أبو جربوعة، خارج بلدة بعشيقة، مما ألحق أضراراً جسيمة بالمجمع، وأدى إلى تدمير العديد من السيارات المتوقفة. وتسبب بسقوط عدد غير محدد من الضحايا في صفوف «قوات الحشد الشعبي». وكانت صواريخ الميليشيات قد أصبحت أكثر قدرة على الحركة والضرب من مدى بعيد ومن داخل محميات حضرية في مدينة الموصل، ربما من أجل تعقيد الضربات المضادة من تركيا، لكن أنقرة اختارت الرد عبر توجيه ضربة غير مباشرة إلى قواعد «الحشد الشعبي» التي يمكن الوصول إليها بالقرب من خط المواجهة. وبعد خمسة أيام، رصدت طائرات تركية بدون طيار مجموعة من خمسة صواريخ لم يتم إطلاقها في الفاضلية في «سهل نينوى»، وهي مخصصة لاستهداف زيلكان، وقد صادرتها قوات الأمن العراقية.

وعلى الرغم من توقف الهجمات الصاروخية على زيلكان منذ ٢٤ نيسان/أبريل (أو حتى منذ ١ أيار/مايو)، إلا أنه لم يتضح بعد ما إذا كانت «المقاومة» قد تراجعت، إذ سبق أن مرت فترات أطول مؤخراً على توقف مثل هذا القصف الصاروخي، على سبيل المثال الفترة التي استمرت ٥٤ يوماً في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٢٢. ومع ذلك، من المحتمل أن توفر الأسابيع المقبلة مؤشرات قوية حول ما إذا كانت السياسة الانتقامية التركية القوية قد دفعت إلى إعادة التفكير بين صفوف «المقاومة»، وجعلت الميليشيات تختار على الأقل عدم التصعيد لقتل الأتراك.

وقد يأتي الاختبار الحقيقي لأي تأثير رادع بعد الغارة الجوية التركية الكبيرة التالية على القوات المرتبطة بـ «الحشد الشعبي» في سنجار. ويمكن تحويل جزء من ضربات الميليشيات إلى أهداف تكون أقل احتمالاً لأن تقوم بالرد عليها - أي التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة و«إقليم كردستان».

*أليكس الميدا هو محلل الأمن الرئيسي في شركة استشارات مخاطر رائدة.

*مايكل نايتس هو زميل في برنامج الزمالة «ليفر» في معهد واشنطن ومقره في بوسطن، ومتخصص في الشؤون العسكرية والأمنية للعراق وإيران ودول الخليج.

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

حزب الشعوب الديمقراطي يدعو للقبول والاعتراف باللغة الكردية

فرضت في القرن الأخير صعوبات وسياسات الصهروالحظر والقمع على اللغة الكردية من جهة ومن جهة أخرى كانت هناك مقاومة بلا هوادة ضد هذه السياسات حيث سعت من خلال ذهنيتها المتسلطة لاستهداف اللغة الكردية حيث اتبعت العديد من الطرق والأساليب في القرن الاخير وما زالت تفعل هذا حتى يومنا هذا .

أن يوم ١٥ آيار عام ١٩٣٢ هو يوم تاريخي في تاريخ النضال ضد هجمات القمع والصهر الكردية وجاء هذا اليوم بمبادرة من جلادت علي بدرخان ورفاقه عندما زرعوا اول بذور لثورة ثقافية تنير الطريق لسير اللغة الكردية حى الان وان مجلة هاوار الشاهد على ذلك لانها اول مجلة في التاريخ الكردي تنشر بالحروف اللاتينية.

مر ٩٠ عاما على صدور مجلة هاوار وقد لعبت مجلة هاوار على مدى ٩٠ عاما دورًا رئيسيًا في تطوير اللغة والثقافة الكردية وتركت بصماتها على تاريخ الثقافة الكردية وأظهرت مجلة هاوار أن النضال والعمل الدؤوب من أجل الكردية لا تعترف بأية سياسات من القمع والابادة والصهرلهذا السبب فأن مجلة هاوار ليست مجرد مجلة ، ولكنها أيضًا مدرسة تعطي الالهام والفكر للأعمال الكردية اليوم ولهذا السبب يتم الاحتفال منذ عام ٢٠٠٦ بيوم ١٥ آيار كعيد اللغة الكردية .

لم يقل الحظر والضغط والصهرعلى اللغة الكردية في تاريخ الشعب الكردي وخاصة في القرن الأخير لأن الحكام يعرفون جيدًا أن الطريق لتدمير المجتمع هو تدمير لغتهم لهذا فعلوا ما بوسعهم من أجل تدمير اللغة الكردية وتستمر هذه السياسة اليوم بكل الاساليب حيث لم تكن اللغة الكردية اليوم لغة التعليم لانه مازال أطفال الشعب الكردي محرومون من حق التعليم ومازالت اللغة الكردية مستبعدة من الساحة العامة وغير معترف بها رسميا. نحن لا نقبل بهذه السياسات وسنواصل نضالنا ضد هذه السياسات اليوم وغدا وندعو مرة أخرى: بالقبول والاعتراف باللغة الكردية في القانون الأساسي في الدستور ونشدد على إزالة جميع العقبات التي تعترض اللغة الكردية لتكون لغة التعليم والتربية .

نهنئ هذا اليوم وفي الذكرى التسعين لتأسيس مجلة هاوار وبمناسبة عيد اللغة الكردية، في البداية الشعب الكردي ، علي جلادت بدرخان ورفاقه وجميع محبي اللغة والعاملين والمتطوعين في مجال اللغة «.

هيئة الادارة المركزية
لحزب الشعوب الديمقراطي

صحفيو كردستان في اوروبا :

الدولة التركية تشن «حرب إبادة جماعية» ضد الشعب الكردي

ANF

أصدر صحفيون وصحفيات كردستانيون في أوروبا بياناً صحفياً مشتركاً في بروكسل، أدانوا من خلاله الهجمات التركية. وباسم العشرات من مؤسسات الإعلام في أجزاء كردستان الأربعة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي، عقدت مجموعة من الصحفيين والإعلاميين مؤتمراً صحفياً في المركز الصحافة الأوروبي في بروكسل، حيث وقع على البيان المشترك قرابة ٤٠٠ إعلامي. وتمت قراءة البيان من قبل دلر آكري، هيوا آريان، هفال آرسلان، آيسل أفستا وصلاح الدين إشلداك، باللغة الكردية (كرمانجي-سوراني)، الإنكليزية، الفرنسية، العربية.

وجاء في نص البيان:

زملاؤنا و زميلاتنا الاعزاء والعزيزات

«لا يخفى على القاصي والداني ما تشنها الدولة التركية من حرب إبادة جماعية ضد الكرد سواء داخل البلاد اوخارجه. وفي هذا الاطار شرعت القوات العسكرية التركية في السابع عشر من شهر نيسان الماضي هجوما عسكريا واسع النطاق على مناطق عديدة في جنوب كردستان حيث تتموضع فيها وحدات من قوات حركة التحرر الكردستانية. بينما اعطى الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني الضوءالاخضر لتلك القوات مع تقديم الدعم المخابراتي واللوجستي لها.

فلم يتوان الجيش التركي عن استخدام كافة الاسلحة المتوفرة لديها بما فيها الاسلحة المحظورة دوليا كالسلاح الكيمياوي. في حين تم قصف جبال كردستان بالمقاتلات الحربية لعدة شهور، صاحبتها ايضا هجمات برية وجوية شبه يومية على عدة مناطق في شمال شرق سوريا. فيما نفذت اغتيالات عديدة باستخدام طائرات بدون طيار.

كما احتلت الدولة التركية وبالتعاون مع تنظيمات داعش وجبهة النصرة وقوات جهادية سلفية أخرى مناطق عفرين وجرابلس واعزاز والباب والتل الابيض ورأس

العين في شمال شرق سوريا، مستهدفة من وراء كل ذلك اجهاض المكاسب التي حققته الكرد في كل من جنوب كردستان(اقليم كردستان) وشمال شرق سوريا، والمضي قدما في استكمال الابادة الجماعية التي بدأها تنظيم الدولة الإسلامية في الثالث من شهر آب عام ٢٠١٤ في منطقة سنجار (شنكال)، الموطن الاصلي للكرد الإيزيديين.

في حين تستغل الدولة التركية الوضع الدولي المستجد بعد اندلاع الحرب الروسية الاوكرانية كفرصة مؤاتية لتكثيف جهودها الرامية الى النيل من الشعب الكردي والتعويل على قدراتها العسكرية الضخمة والتقنية الحديثة المتطورة والصمت الدولي المطبق تجاه القضية الكردية للمضي في مشروعها الخاص بابادة هذا الشعب.

ناهيك عن قيام اجهزة الامن القمعية في تركيا بزج آلاف مؤلفة من دعاة السلام والديمقراطية والحرية ومن السياسيين والمفكرين و النساء الناشطات والصحفيين والمدافعين عن حقوق الانسان في غياهب السجون.

فيما تلتزم الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي جانب الصمت ازاء هذا التهور التركي الذي يعتبره الشارع الكردستاني من جانبه دعما لسياسة الابادة الجماعية التي ينتهجها النظام الحاكم في تركيا. هذا الدعم يثير شكوكا ومخاوف لدى الشعب الكردي على مصيره المستقبلي. هذا الشعب الذي يحق له كل الحق العيش بسلام والتمتع بالحرية وصون كرامته في وطنه وتقرير مصيره، شأنه في ذلك شأن كافة شعوب المعمورة.

زملاؤنا وزميلاتنا الاعزاء والعزيزات

مما تجدر الاشارة به هنا هو ان العالم حقا مدين للكرد فيما خاض من مواجهة ومجابهة لا هوادة فيهما مع ارهابيي داعش في كل من العراق وسورية وقدموا عشرات الآلاف من خيرة شبابهم وشاباتهم قرابين لصد هذا التنظيم الارهابي من سفك دماء الابرياء ليس فقط في منطقة الشرق الاوسط وافريقيا فحسب، بل حتى في عواصم اوروبية كلندن ومدريد وباريس وبروكسل.

الا ان ما يؤسف له ان الصحافة الأوروبية والعالمية ايضا التزمت الصمت تجاه ما تقترفه الجيش التركي من جرائم وحشية بحق الشعب الكردي، مما يشجع الدولة التركية على ارتكاب المزيد من الجرائم ومواصلة الإبادة الجماعية.

بناء عليه، نحن الموقعون أدناه من الصحفيين والصحفيات والعاملين والعاملات في وسائل الإعلام نحتج وبشدة على حرب الإبادة الجماعية التي تشنها الدولة التركية ضد الكرد, كما ندين موقف الحزب الديمقراطي الكردستاني الداعم للجيش التركي في شن تلك الحملات وندعوه إلى التخلي عنه لانه لا يصب في مصلحة الشعب الكردي ولا مصالح شعوب المنطقة.

> **"ما يؤسف له ان الصحافة الأوروبية والعالمية التزمت الصمت تجاه ما يقترفه الجيش التركي من جرائم"**

وندعو الدول الأعضاء في منظمتي حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي إلى قطع دعمها العسكري والسياسي والاقتصادي لتركيا، وألا تكون طرفاً في حرب الإبادة التي تشنها الدولة التركية ضد الشعب الكردي.

كما نطالب الاتحاد الأوروبي وكافة اصدقاء وصديقات الشعب الكردي في العالم ان يتبنوا موقفا اكثر حزما تجاه ما تقدم عليه الدولة التركية من قتل وتدمير وسفك دماء في كردستان وهم مطالبون بنقل الحقائق التي تحدث على ارض الواقع الى الراي العام العالمي بجلاء.

أيّة عدالة في عهد اردوغان

*احوال تركية

بعد أيام من صدور الحكم في محاكمة جيزي، أيدت محكمة الاستئناف العليا ثلاثة أحكام بالإدانة ضد جنان قفتانجي أوغلو، القيادية في حزب الشعب الجمهوري المعارض الرئيسي فرع اسطنبول التي لعبت دورًا رئيسيًا في حملة ٢٠١٩ لانتخابات بلدية إسطنبول التي هزم فيها حزب الشعب الجمهوري حزب العدالة والتنمية الحاكم بعد ٢٥ عامًا في المنصب.

أثناء محاكمة جيزي، حُكم على رجل الأعمال والمدافع عن حقوق الإنسان عثمان كافالا بالسجن المؤبد وسبعة آخرين من قادة المجتمع المدني بالسجن ١٨ عامًا لكل منهم بتهمة محاولة الإطاحة بالحكومة من خلال تنظيم احتجاجات حديقة غيزي المناهضة للحكومة في عام ٢٠١٣، كما حُكم عليه بالسجن أربع سنوات و ١١ شهرًا و ٢٠ يومًا ومنعًا من ممارسة الأنشطة السياسية لنفس الفترة بزعم إهانة الدولة التركية والرئيس والمسؤولين الحكوميين في منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي قبل عام ٢٠١٢.

كما هو الحال في محاكمة غيزي، التي تحدت حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ديسمبر ٢٠١٩ والذي وجد أن احتجاز كافالا كان لدعم دافع سياسي، ألا وهو إسكاته وثني المدافعين الآخرين عن حقوق الإنسان، فإن محاكمة كافتانجي أوغلو وإدانتها خالفت ثلاثة أحكام منفصلة صادرة عن نفس المحكمة، وهي قضية تانر أكجام، وفيدات أورلي، وأومور جاداش إرسوي، حيث ذكرت محكمة ستراسبورغ الأحكام التي تنص على جرائم إهانة الدولة التركية والرئيس والمسؤولين العموميين ومسؤوليهم لا يتوافق تفسير القضاء التركي مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وبالتالي ينبغي تعديله.

ومع ذلك، أعتقد أن الوقت قد حان لفضح حقيقة أن المحاكم التركية لم تعد تهتم أو تمنح مصداقية لاتفاقيات حقوق الإنسان أو المبادئ الدستورية أو القانون.

إنهم يبحثون فقط عن تعليمات من الفرع التنفيذي، وبالتحديد الرئيس رجب طيب أردوغان، لأنه

في المحاكمات السياسية في تركيا، يعمل القضاة كـ «جلادين طوعيين»، كما صرح جيرالد ستابيروك، الأمين العام للمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب.

بعد صدور الحكم في محاكمة جيزي، قال ستابيروك: «القضاة في تركيا بصفتهم جلادين راغبين بهذا الحكم المشين الذي يحول الحق الدستوري في الاحتجاج إلى جريمة قلب نظام الحكم. يمكن للمرء أن يشك في أن أردوغان يشعر بالأمان في اتخاذ إجراءات صارمة لأن أوروبا تعتمد عليه في أوكرانيا ».

إنه محق حقًا في شكوكه بأن الرئيس أردوغان، الذي اكتسب بعض القوة والنفوذ بسبب الحرب في أوكرانيا، تحرك للقضاء على «الأعداء» السياسيين الرئيسيين في مواجهة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر إجراؤها في يونيو ٢٠٢٣ .

قضية إغلاق حزب الشعوب الديمقراطي الموالي للكرد، وتحقيقات جنائية وإدارية مع رئيس بلدية إسطنبول أكرم إمام أوغلو، والحكم في محاكمة جيزي وسجن السياسي الكردي صلاح الدين دميرتاش، كلها مرتبطة ارتباطًا مباشرًا باستراتيجية أردوغان للقضاء على القوى الرئيسية للمعارضة قوى «العدو» في مواجهة «الحرب» المقبلة، أي انتخابات ٢٠٢٣.

في القرن الحادي والعشرين، عندما تدعي جميع الأنظمة أنها ديمقراطية، لا يمكن الحفاظ على أسلوب القرن العشرين للاستبداد. لذلك، يطبق قادة مثل أردوغان كتاب قواعد اللعبة يسمى «القانونية الأوتوقراطية»، والتي توصف أنماطها على النحو التالي: الديمقراطية الدستورية، المعيبة ولكن في وضع جيد إلى حد معقول، تتعرض لانتخابات تحويلية. يأتي زعيم جديد يتمتع بشخصية كاريزمية إلى السلطة ويعد بالقضاء على الخلل في الحزبية والجمود والبيروقراطية.

يدعي القائد تسمية الأشياء بأسمائها الصحيحة والتحدث بما لا يوصف. إنه ينتقد القوة الراسخة والأشخاص الراسخين والبنية الراسخة. إنه يحشد الناس ويؤكد لهم أن الدولة لهم وحدهم.

على الرغم من أنهم يهدفون إلى الاستيلاء على القوة غير المقيدة وممارستها، لتجنب رد فعل فوري وساحق، يتخذ المستبدون الجدد مسارًا ألطف وألطف ولكنه في النهاية مدمر أيضًا. ولهذه الغاية، يطبقون إصلاحات دستورية ومؤسسية.

إنهم يستولون على مؤسسات الدولة ويعيدون توظيفها. إنهم يستغلون القوانين والقضاء كسلاح. ومع ذلك، من أجل التنكر كشخصية ديمقراطية، فإنهم يتركون ما يكفي من المعارضة في اللعب بحيث يبدو أنهم متسامحون.

> **قدم اردوغان نفسه على أنه صوت من لا صوت لهم**

وبالتالي، فهم يتسامحون مع معارضة ضعيفة وغيرها من العلامات الديمقراطية للحياة، مثل الصحافة الناقدة الصغيرة أو عدد قليل من المنظمات غير الحكومية المعارضة.

وفقًا للأنماط الموضحة أعلاه، فاز أردوغان في الانتخابات بعد أزمة اقتصادية ضخمة سببتها حكومة ائتلافية. قدم نفسه على أنه صوت من لا صوت لهم ووعد باستمرار بمحاربة الأوليغارشية القضائية والبيروقراطية.

ولهذه الغاية، كان يتحدث دائمًا عن الإصلاحات ويتبعها.

على الرغم من أنه كان حريصًا في خطواته في السنوات الأولى من حكمه، إلا أنه بعد ٢٠١٤ سارع في تلك الخطوات لبناء نظام جديد. ومهدت محاولة انقلابية «هبة من الله» الطريق أمام رئاسته التنفيذية على الطراز التركي.

د.محمد نورالدين:

تركيا أمام امتحان أطلسي جديد

تواجه تركيا مع كل يوم يمر من الأزمة الأوكرانية مشكلة وتحدياً جديدين. فمنذ اليوم الأول للحرب الروسية على أوكرانيا، وأنقرة تحاول أن تقف على مسافة معقولة من كلا الطرفين. وهذا لا يعني الحياد.

إذ إن تركيا تبيع الأسلحة ولا سيما الطائرات من دون طيار إلى أوكرانيا منذ ما قبل الأزمة بفترة طويلة. وروسيا عبّرت عن استيائها من ذلك نظراً لأن كييف استخدمت هذه الطائرات في معاركها مع الانفصاليين في شرق البلاد. وعندما اندلعت الحرب في ٢٤ فبراير/ شباط الماضي، يقال إن المسيّرات التركية لعبت دوراً مؤثراً في المعارك ضد الجيش الروسي.

وعلى الخط الآخر فإن تركيا واصلت تعاونها مع روسيا في معظم الملفات القائمة بينهما، بل رفضت المشاركة في الحصار الاقتصادي الغربي لروسيا ودافعت عن بقاء موسكو في المجلس الأوروبي الذي اتخذ قراراً بطرد روسيا من عضويته.

مؤخراً طرحت على بساط البحث مسألة قرار السويد وفنلندا الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي. وهي المسألة التي أيقظت عفاريت تركيا تجاه هذين البلدين الأوروبيين «المسالمين». وهما بالنسبة لتركيا ليسا كذلك.

ترى أنقرة أن السويد تحديداً هي «مركز الإرهاب» في أوروبا. إذ إنها تقدم دعماً لا محدوداً إلى حزب العمال الكردستاني الذي ترى فيه تركيا «عدواً إرهابياً»، كما تقدم السويد الدعم لقوات الحماية الكردية في شمال سوريا والتي تعتبرها تركيا «امتداداً إرهابياً» لحزب العمال الكردستاني. وترى تركيا الأمر نفسه وإن بدرجة أدنى قليلاً في الدعم الفنلندي لكرد تركيا وسوريا معاً. وتعتبر تركيا أن البلدين شكّلا «بيت ضيافة» لعناصر حزب العمال الكردستاني وقاعدة للتمويل والتسليح والدعاية والنشاط الإعلامي لهم. لذلك رفعت تركيا البطاقة الحمراء بوجه طلب السويد وفنلندا المحتمل للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي. وجاء الرفض التركي على لسان الرئيس رجب طيب أردوغان شخصياً

> تركيا ستكون أمام امتحان سيسبب لها الحرج وقد لا تخرج منه سالمة

قائلاً، إن هذا لا يليق بحلف تركيا عضو فيه. وذهب أردوغان أبعد من ذلك للقول إن تركيا لن تكرر خطأ الجنرالات العسكريين بعد انقلاب ١٢ سبتمبر/ أيلول ١٩٨٠ عندما وافقوا بعد أقل من سنة على طلب اليونان العودة إلى الحلف بعدما أخرجت منه بعد انقلاب العسكريين في اليونان عام ١٩٧٤.

ويعتبر الأتراك عموماً أن زعيم الانقلاب العسكري كنعان ايفرين قد أخطأ بعدم ربط موافقة بلاده على عودة اليونان بمطالب مثل تسهيل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وهو ما اعتبر موافقة مجانية تركية على قضية استراتيجية مثل عودتها إلى حضن شمال الأطلسي.

وعلى الرغم من تصريحات المسؤولين الأطلسيين والأوروبيين من أن تركيا قد توافق في النهاية على انضمام السويد وفنلندا إلى حلف شمال الأطلسي مقابل وقف كل الدعم لحزب العمال الكردستاني وإلغاء القيود على منع بيع الأسلحة الأطلسية إلى تركيا، فإن للمسألة أيضاً وجهاً آخر.

فانضمام البلدين إلى حلف شمال الأطلسي يعتبر من الخطوط الحمر لدى روسيا. فحلف شمال الأطلسي يضغط من أجل تشديد الخناق على روسيا من جبهتها الشمالية رداً على غزوها أوكرانيا. وإذ يعجز الحلف عن دعم أوكرانيا بالتورط معها في الحرب مع روسيا فإنه يحاول تعويض ذلك باتخاذ خطوات استراتيجية من قبيل تطويق روسيا دائرياً بعدما كان يحاول اختراقها في العمق عبر أوكرانيا.

لذا، فإن منع انضمام السويد وفنلندا إلى حلف شمال الأطلسي يعتبر قضية استراتيجية روسية. وهنا تجد تركيا نفسها في موقف حرج للغاية. إذ إن موافقتها على انضمام البلدين سيسبب لها صداعاً كبيراً مع روسيا التي قد تنظر إلى الخطوة على أنها عدائية من دون أن يعني ذلك خطوات روسية فورية ضد أنقرة، بل انتظار الوقت المناسب لإلحاق الأذى بالمصالح التركية. وربما قد ترفع تركيا سقف مطالبها من حلف شمال الأطلسي ليكون ثمن موافقتها على الانضمام كبيراً ودسماً، لكن المصالح المتشابكة التركية – الروسية قد تحول دون الموافقة التركية.

وفي جميع الأحوال فإن تركيا ستكون أمام امتحان سيسبب لها الحرج وقد لا تخرج منه سالمة. وهذا الحرج التركي هو جزء من قلق الهوية الذي يلازم تركيا منذ تأسيس الجمهورية في العام ١٩٢٣ ولا يزال.

*صحيفة «الخليج»الاماراتية

تفاقم التضخم يهدد بقاء الحزب الحاكم في تركيا

ستراتفور:

يهدد تفاقم التضخم في تركيا بإخراج فرص حزب العدالة والتنمية الحاكم في انتخابات ٢٠٢٣. وكشف معهد الإحصاء التركي مطلع الشهر الجاري أن معدل التضخم السنوي وصل إلى ٧٠٪ وهو أعلى معدل منذ أن تولى حزب العدالة والتنمية السلطة في عام ٢٠٠٢.

وألقى البنك المركزي التركي باللوم على ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء بسبب الحرب في أوكرانيا ومشاكل سلسلة التوريد المتعلقة بالوباء.

ومع ذلك، لم يرفع البنك أسعار الفائدة لمكافحة التضخم كما فعلت العديد من البنوك المركزية الأخرى. ولطالما عارض «أردوغان» رفع أسعار الفائدة، واعتبرها شكلا من أشكال الربا.

وبالرغم من توقع محافظ البنك المركزي التركي «شهاب كافجي أوغلو» أن التضخم سيبدأ في الانخفاض في يونيو/حزيران، تشير العديد من المؤشرات إلى أن هذا لن يكون هو الحال.

في غضون ذلك، ارتفع مؤشر أسعار المنتجين في تركيا من ١١٥٪ إلى ١٢٢٪ وهي زيادة تنتقل تلقائيا إلى المستهلكين. وأبقى «كافجي أوغلو»، وهو برلماني سابق عن حزب العدالة والتنمية، أسعار الفائدة عند ١٤٪ لكن سعر الفائدة الحقيقي الآن سلبي بسبب التضخم السنوي المتزايد.

وارتفع معدل التضخم في تركيا بسرعة منذ الربع الرابع من عام ٢٠٢١، عندما كان أعلى مستوى له بالفعل عند ٣٦٪ في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١. ولتهدئة الغضب العام من التضخم، رفعت تركيا الحد الأدنى للأجور بنسبة ٥٠٪.

وقد يقنع الضغط السياسي الناجم عن التضخم

> التضخم ليس سوى واحدة من مشاكل تركيا الاقتصادية

الرئيس بالسماح للبنك المركزي برفع أسعار الفائدة. لكن التضخم ليس سوى واحدة من مشاكل تركيا الاقتصادية. ومن المحتمل أن يظل ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء كما في جميع أنحاء العالم بسبب الحرب في أوكرانيا.

وتسببت الأزمة الاقتصادية في تآكل شعبية الحزب الحاكم بشكل لا يمكن إصلاحه، خاصة بين الناخبين الأصغر سنا. وبالنسبة لهؤلاء، فحتى التعافي الاقتصادي قد لا يكون كافيا لإقناعهم بدعم حزب العدالة والتنمية.

ويوجد انقسام جيلي فيما يتعلق بالتصورات حول إدارة حزب العدالة والتنمية للاقتصاد. وكثير من الأتراك الذين ولدوا بعد عام ٢٠٠٠ لا يتذكرون الاقتصاد الأكثر تقلبا في التسعينيات عندما كان التضخم أعلى والعملة غير مستقرة بشدة.

ومع ذلك، فإن الأتراك الأكبر سنا أكثر استعدادا لدعم الحزب خلال الأوقات المضطربة لأنهم يتذكرون أن الحكومات التي سبقت «العدالة والتنمية» كان لها سجلات اقتصادية أسوأ. ومع ذلك، قد لا يكون دعم هذه الشريحة كافيا لضمان الأغلبية في صناديق الاقتراع مع تزايد عدد الناخبين الأصغر سنا.

وبالنظر إلى الأزمة الاقتصادية، قد يتجه «العدالة والتنمية» لإجراء تعديلات في قانون الانتخابات بما في ذلك تخفيض العتبة الانتخابية من ١٠٪ إلى ٧٪ للمساعدة في بقاء حليفه «حزب الحركة القومية» بالرغم من تراجع قاعدة دعمه.

وقد يستغل حزب العدالة والتنمية بعض الأزمات الخارجية لكسب القوميين بينما يحاول تطبيع العلاقات مع الخصوم السابقين من أجل تأمين الدعم الاقتصادي الذي تشتد الحاجة إليه.

ولا تزال تركيا منخرطة عسكريا في ليبيا وسوريا والقوقاز، وقد يزيد «أردوغان» هذه المشاركة لإثبات قوة تركيا للقوميين في الداخل وعرض مهارات «أردوغان» القيادية أمام الناخبين. ومن المحتمل ألا تبدأ تركيا مواجهات مع خصومها في الخارج، لكنها ستصعّد إذا هدد أحد المنافسين مصالحها.

وحاولت أنقرة مؤخرا إقناع السعودية والإمارات بإعادة بناء العلاقات الاقتصادية عبر عرض صفقات أسلحة بما في ذلك طائرة «بيرقدار تي بي ٢» بدون طيار. لكن هذه الجهود قد لا تكفي لتحسين الفرص الانتخابية لحزب العدالة والتنمية.

وأبرمت الإمارات اتفاقات لتبادل العملات لتحقيق الاستقرار في الليرة لكن لا هي ولا السعودية لديهما مصلحة في إنقاذ تركيا بالكامل.

*ترجمة وتحرير الخليج الجديد

جرعة توتر إضافية في العلاقات التركية الامريكية

استدعت وزارة الخارجية التركية اليوم الأحد السفير الامريكي لدى أنقرة جيف فليك لإبلاغه بعدم ارتياحها بشأن تحذير نشرته السفارة الامريكية على موقعها الإلكتروني بخصوص تجمع للمعارضة وسط إسطنبول، وفق ما ذكرت الأحد مصادر في الوزارة.ويأتي هذا التطور بينما تشهد العلاقات التركية الامريكية حالة من الفتور وشدّ وجذب من حين إلى آخر على خلفية قضايا خلافية وتناقض في المواقف من عدة قضايا آخر الدعم الامريكي القوي لانضمام السويد وفنلندا إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) واعتراض تركي على ذلك.

وتندد واشنطن باستمرار بانتهاك السلطات التركية لحقوق الإنسان وبقمعها للمعارضة وتعتبر أن تلك الممارسات تبعد تركيا عن مسار دولة القانون، وهو أمر عبرت أنقرة مرارا عن رفضه متمسكة برواية أن إجراءاتها تدخل في إطار حماية أمنها القومي.

والسبت احتشد الآلاف في مسيرة للاحتجاج على إدانة السياسية التركية المعارضة البارزة جنان كفتانجي أوغلو بتهمة إهانة الرئيس والدولة.ونشرت السفارة الامريكية في تركيا تحذيرا على موقعها على الإنترنت يوم ١٨ مايو من تدخل محتمل للشرطة خلال مظاهرة المعارضة.

وقالت مصادر وزارة الخارجية التركية إن أنقرة أبلغت السفير جيف فليك أن هناك مزاعم لا أساس لها بخصوص التأهب الامريكي في ما يتعلق بالإجراءات التي اتخذتها قوات الشرطة التركية خلال المظاهرات.

كما أوصت وزارة الخارجية التركية مواطنيها المقيمين في الولايات المتحدة بتوخي الحذر خلال تنظيم مظاهرات وفعاليات كبيرة في مكان إقامتهم، مشيرة في بيان إلى «وقوع حالات استخدام الرصاص الحي والصعق بالكهرباء واستعمال الغاز في فض الاحتجاجات، رغم اتخاذ القوات الأمنية الامريكية احتياطاتها في الاحتجاجات في مثل هذه التجمعات»، بحسب وكالة الأناضول الحكومية للأنباء.

وأوصت الخارجية التركية كذلك مواطنيها في الولايات المتحدة بتجنب المظاهرات والفعاليات الكبيرة ما لم يكن ضروريا، انطلاقا من باب الأخذ في الاعتبار احتمال تعرضهم للعنف في هذا النوع من الأحداث التي يصعب السيطرة عليها.ودعت الخارجية مواطنيها إلى تجنب مواقع الازدحام والابتعاد عن مناطق الاحتجاج والتظاهر وإبلاغ أقاربهم بمكان وجودهم ومتابعة وسائل الإعلام لمعرفة التطورات الفورية المحتملة.

ويأتي بيان الخارجية التركية، إثر بيان للسفارة الامريكية في أنقرة، دعت فيه المواطنين الامريكيين إلى الابتعاد عن أماكن تجمعات سياسية للمعارضة في إسطنبول أمس السبت، وأشارت فيه كذلك إلى «استخدام الشرطة التركية خراطيم المياه والغازات المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين في حالات سابقة».

ولم تكشف السفارة الامريكية سرا بحديثها عن القمع العنيف للاحتجاجات في تركيا، فقد دأبت السلطات التركية عن استخدام العنف في فض المظاهرات المناوئة للنظام.

* وكالات متعددة:

المناورة التي يلعبها أردوغان

*موقع سبيكتاتور

إن قيادة صفقة صعبة هي المهارة الرئيسية التي يتمتع بها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في البقاء – وهي المهارة التي أبقته في السلطة لما يقرب من نظيره الروسي فلاديمير بوتين.

والمبادئ الأساسية للمساومة ذات شقين: لا تتنازل أبدًا عن شيء مقابل لا شيء، واجعل تهديداتك بالابتعاد مقنعة.

ليس من المستغرب إذن أن إعلان أردوغان المثير للجدل الأسبوع الماضي بأن تركيا ستعارض العضوية السويدية والفنلندية في الناتو جاء بعبارات فظة بشكل مميز.

وفي حديثه عن زيارة مخططة لدبلوماسيين من دول الشمال الأوروبي إلى أنقرة، سأل أردوغان: «هل يأتون لإقناعنا؟ معذرةً، لكن لا ينبغي لهم أن يرهقوا أنفسهم.

هل ستمنع تركيا بالفعل انضمام فنلندا والسويد إلى الناتو – الأمر الذي يتطلب موافقة جميع الأعضاء بالإجماع؟ ويتوقع مصدر رفيع في الاتحاد الأوروبي مطلع على المفاوضات أن يتم الاتفاق «قريبًا ... بمجرد أن ينتزع (أردوغان) قدر استطاعته» مقابل مباركته.

تقول أسلي أيدينتاشباش، زميلة السياسة في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية: «من غير المرجح أن يكون لدى أردوغان هدف سياسي واحد بعينه». «لكنه سيتوقع بلا شك أن يتم إقناعه ومكافأته في النهاية على تعاونه، كما في الماضي.»

ظاهريًا، النقطة الشائكة في تركيا هي أن السويد وفنلندا عرضتا اللجوء للكرد والمعارضين الدينيين لأردوغـان. لكن تركيا لديها قائمة طويلة من المظالم الأخرى ضد شركاء الناتو المختلفين.

فرض العديد من أعضاء الناتو – بالإضافة إلى فنلندا والسويد – عقوبات على تركيا بعد هجماتها على الكرد في عام ٢٠١٩.

لطالما دافع السويديون عن نهج قائم على حقوق الإنسان في العلاقات مع تركيا داخل الاتحاد الأوروبي مما أثار غضب أنقرة لسنوات.

لقد تباطأت واشنطن في بيع الجيل القادم من

مقاتلات F-١٦ ومعدات أخرى إلى تركيا.

كما رفعت الولايات المتحدة مؤخرًا العقوبات المفروضة على مناطق الحكم الذاتي التي يسيطر عليها الكرد في سوريا، مما سمح للكرد - أعداء أنقرة منذ فترة طويلة - بالتجارة مع العالم الخارجي.

وربما الأهم من ذلك بالنسبة للمكانة - المهووس بأردوغان، أن الرئيس جو بايدن أبقى الزعيم التركي بعيدًا.

«كانت علاقاتنا جيدة مع أوباما وترامب ولم تكن لدينا مشكلة في الحديث. هل حققنا نفس الشيء مع السيد بايدن؟ لا ، ليس لدينا. لم يكن هذا ما أردناه»، هكذا اشتكى أردوغان مؤخرًا. مثل بوتين، عادة ما يستخدم أردوغان ملفه الدولي لإظهار أهميته العالمية للناخبين الأتراك.

تعتمد تركيا بشكل كبير على الغاز الروسي والمفاعلات النووية الروسية التي يتم بناؤها حاليًا لتلبية احتياجاتها من الطاقة، ويعتمد اقتصادها على السياحة والصادرات الغذائية من وإلى روسيا.

من الناحية النظرية، كان من الممكن أن يحاول الكرملين الضغط على أردوغان لاستخدام حق النقض ضد عضوية السويد وفنلندا في الناتو من خلال رفع أسعار الغاز وإغلاقه بالطريقة نفسها التي أرهقت بها بلغاريا وبولندا.

بدلاً من ذلك، اتخذ بوتين مسارًا مختلفًا، حيث ابتعد فجأة عن نهجه العدائي لتوسع الناتو.

«فيما يتعلق بالتوسع، ليس لدى روسيا مشكلة مع هذه الدول للانضمام. وقال بوتين لقادة منظمة معاهدة الأمن الجماعي - وهو تحالف تهيمن عليه روسيا لدول الاتحاد السوفيتي السابق، «بهذا المعنى لا يوجد تهديد مباشر لروسيا من توسع [الناتو] ليشمل هذه البلدان.»

هذا التراجع هو إظهار هام للضعف. قبل دقائق فقط من حديث بوتين، حذر نائب وزير الخارجية الروسي سيرجي ريابكوف من أن الغرب يجب ألا يكون لديه «أوهـام بأن موسكو ستتحمل ببساطة» توسع دول الشمال. وهدد الرئيس السابق دميتري ميدفيديف - أحد أكثر مساعدي بوتين ولاء - الشهر الماضي بأن روسيا ستنشر أسلحة نووية في المعزل الروسي في كالينينغراد إذا انضمت فنلندا والسويد إلى الناتو.

كانت تركيا هي الورقة الوحيدة التي كان على الكرملين أن يلعبها ضد توسع الناتو - لكن بوتين قرر بوضوح أن علاقته بأردوغان حساسة للغاية بحيث لا يمكن المخاطرة بها. أردوغان هو الزعيم الوحيد الـذي لم يعلن عن نفسه عدوًا لبوتين، وقد قاوم فرض عقوبات أمريكية أو أوروبية على الكرملين.

> **منحت العزلة الدبلوماسية لروسيا الفرصة لأردوغان لكي يستمر بالمناورة**

كان لأردوغـان أيضًا دور فعال في التوسط في محادثات السلام الفاشلة مع الأوكرانيين في الماضي، ومن المرجح أن يعيد تأدية هذا الدور في المستقبل.

ومن المعروف أيضًا أن الرجل القوي في تركيا سريع الغضب - على سبيل المثال عندما قصفت الطائرات الحربية الروسية القوات التركية داخل سوريا العام الماضي، منع أردوغان المجال الجوي التركي أمام الطائرات الروسية.

إن أي محاولة لرفع سعر الغاز ستؤدي إلى تفاقم أزمة غلاء المعيشة، مع نتائج قاتلة في الانتخابات المقبلة - وستجبر أردوغان على شن هجوم على روسيا مرة أخرى.

منحت العزلة الدبلوماسية لروسيا الفرصة لأردوغان لكي يستمر باللعب والمناورة الى حين.

إلهام أحمد:

نظام السلطات السيادية القائمة هو سبب الأزمات

Ronahi

ألقت رئيسة الهيئة التنفيذية في مجلس سوريا الديمقراطية، إلهام أحمد، محاضرة يوم السبت المصادف لـ ٢١ من الشهر الجاري، في صالة خاك بمدينة السليمانية، تناولت من خلالها الأزمات في سوريا والعراق، والشرق الأوسط والعالم، وفي معرض حديثها ذكرت الهجمات التي يتعرض لها الكرد في كردستان، وحضر المحاضرة عشرات المثقفين، والساسة، والصحفيين.

حيث أكدت رئيسة الهيئة التنفيذية في مجلس سوريا الديمقراطية، إلهام أحمد، خلال المحاضرة، أنه من الضرورة وحتمية الإمكان، توحيد المواقف الكردية؛ لمواجهة خطر الإبادة، الذي يتعرض له الكرد، وأكدت: أن مقومات الدولة توقفت، وتشرذمت، وأن هناك الكثير من الدول التي تختلق المشاكل والحروب، كتركيا التي تفتعل الحروب في سوريا والعراق، وليبيا، وأرمينيا، وغيرها، متذرّعة في الحفاظ على الأمن القومي، وهذا حال إيران في مواقفها تجاه الكرد.

الشماعة حماية الأمن القومي

وفي البداية، تطرقت رئيسة الهيئة التنفيذية في مجلس سوريا الديمقراطية، إلهام أحمد إلى الأزمات، التي تعاني منها المنطقة، فقالت: "إن سبب الأزمات الحاصلة، يكمن في الأنظمة الحالية، كما إن الحرب الأوكرانية، أثرت على العالم برمته، وألحقت الأذى باقتصاديات الدول العديدة، فتأثرت مجمل شعوب العالم من النواحي الثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، حيث لم يبقَ هناك كيان للدولة، ولا شرعية لها، لقد توقفت مقومات الدولة، وتشرذمت، والدول الخائفة

تختلق حروباً خارجية لتنفيذ أجندات لها، وهذا ما تفعله الدولة التركية في كل من سوريا، والعراق، وأرمينيا، وليبيا، وذلك بذريعة حماية الأمن القومي، وكذلك الأمر ينطبق على إيران."

وتابعت إلهام: "إن الحروب أخذت منحى عالمياً، وتعمقت، فهناك أزمات غذاء، وغاز، ونفط، سوريا باتت مقسمة لثلاثة أجزاء، نظام البعث، والإدارة الذاتية، ومناطق الاحتلال التركي، ومرتزقته".

وأشارت إلهام الى الأزمة في روج آفا، وأوضحت: "شمال وشرق سوريا، أُسّست في خضم الأزمات، وفي ظل الهجمات، فهي تُهاجَم من قبل تركيا، التي تصر على احتلال كامل المنطقة بذريعة محاربة الإرهاب، وهي تسعى إلى تحقيق ذلك من خلال "الميثاق الملي"، أردوغان، وحزبه سيُهزمان في الانتخابات القادمة، لذلك يقوم بشن الهجمات."

هدف تركيا إبادة الكرد

وفي سياق حديثها، شددت إلهام على ضرورة توحيد موقف الكرد: "يجب أن يتوحد موقفنا تجاه الإبادة، التي نتعرض لها، هناك أطراف كثيرة تعمل وفق مصالحها فقط، فالهجمات التركية تستهدف الكرد جميعاً، حيث لا فرق بين السيئين من الكرد أو الجيدين عند المحتل التركي، لذلك لا بدّ من وجود مظلة كردية جامعة، للوقوف في وجه الإبادة، ومن الضروري أن تكون هناك مظلة عسكرية، وسياسية للكرد، ويجب العمل على تحقيق ذلك."

وتحدثت إلهام عن الأوضاع في عفرين: "الوضع في عفرين المحتلة خطير جداً، هناك عمليات، وانتهاكات، وخطف، وقتل، واعتقال، وقطع أشجار، ونهب، الوضع سيء للغاية، وعلينا، نحن الكرد، من خلال علاقاتنا الجيدة مع الخارج، أن نوضح لهم كل ما يجري في عفرين، لإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الاحتلال التركي لها". وأردفت إلهام: "الأوضاع الاقتصادية غير مستقرة، الحرب على في روج آفا مستمرة، وعلى الرغم من ذلك نحاول، ونسعى؛ لتحقيق سوريا ديمقراطية، وللسوريين كلهم، فهناك اجتماعات بهذا الخصوص".

وتحدثت رئيسة المجلس التنفيذي لمجلس سوريا الديمقراطي إلهام أحمد أن هناك تطورات كبيرة وأزمات كبيرة، وأضافت قائلةً:"أسباب هذه الأزمات هي نظام السلطات السيادية القائمة. لقد أثرت الحرب الروسية والأوكرانية على العالم بأسره، والجميع يعاني منها. ألحقت هذه الحرب الضرر بالمجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. الدولة غير موجودة وشرعيتها غير موجودة. على الصعيد الدولي هناك دول، ولكن آلية الدولة فشلت، فهي مجزأة. الدول الخائفة تشن الحرب في الخارج، فالدولة التركية تقاتل في سوريا والعراق وأرمينيا وليبيا بذرائع أمنية. إيران تشن هجماتها في الخارج."

الأزمات تعمقت في جميع أنحاء العالم

وأشارت إلهام أحمد أن الأزمات تعمقت في جميع أنحاء العالم، وقالت:"هناك أزمة في الغذاء والغاز والنفط. تنقسم سوريا إلى ثلاثة أقسام: النظام البعثي والإدارة الذاتية ومرتزقة تركيا وأطراف المعارضة. لم يتم الحصول على نتائج من أي من الاجتماعات."

واختتمت رئيسة الهيئة التنفيذية في مجلس سوريا الديمقراطية، إلهام أحمد حديثها، بالتطرق لهجمات الاحتلال التركي على باشور كردستان: "تسعى دولة الاحتلال التركية من خلال الهجمات الأخيرة على باشور كردستان، إفراغها من ساكنيها، بذريعة وجود حزب العمال الكردستاني، والسياسة التركية معروفة حول ما يحدث في باشور، فتاريخها حافل بالإبادات بحق الكرد، وهي تهاجم حزب العمال الكردستاني؛ لتحقيق غاياتها، وإذا ما تم القضاء على حزب العمال الكردستاني، لن يكون هناك وجود لهولير، ولا السليمانية، لذا على الكرد جميعا، توحيد المواقف تجاه العدوان التركي، ومن حق الشعب في باشور كردستان، والعراق المطالبة بحقوقهم المشروعة."

تركيا ومحاولات استكمال خطة المناطق الآمنة في سوريا

وكالة نون بوست:

تمام أبو الخير:في نهايات ٢٠١١ وبعد استفحال بطش وإجـرام قوات نظام بشار الأسد ضد شعبه المنتفض على حكمه، خرج الثوار السوريون السلميون حينها في مظاهرات للمطالبة بإقامة منطقة عازلة من دول العالم لحمايتهم، وكان الشعار حينها «المنطقة العازلة مطلبنا»، كانت المناداة بالشعار بسيطة، لكن دول العالم حينها لم تعط السوريين أي اهتمام، بل ساهمت في مفاقمة الأزمة وطول أمدها.

كانت فكرة السوريين من المطالبة بالمناطق العازلة، هي فرض حظر جوي على مناطق معينة يلجأ إليها السوريون الذين يفرون من مدنهم وقراهم المدمرة وتكون هذه المناطق بعيدة عن بطش الأسد وقصفه، بالإضافة إلى كونها مناطق عسكرية عازلة لمحاولة تنظيم أمورهم العسكرية والانطلاق نحو المناطق التي يسيطر عليها بشار الأسد، الفكرة هذه أتت بعد أن رأى السوريون أن تطبيق الحظر الجوي الشامل على البلاد كما حصل في ليبيا بعيد المنال في سوريا لاعتبارات إقليمية وتداخل المواقف الدولية بخصوص القضية السورية.

استمرار القتل والقصف بالإضافة إلى غياب ردع أو منطقة آمنة، حمل مئات آلاف السوريين على حزم حقائبهم والتوجه إلى بلاد النزوح واللجوء المختلفة، ففي البداية تركز اللجوء على دول الجوار وما لبث أن انتشر إلى دول العالم، منذ بداية المشوار، حملت تركيا على عاتقها استقبال السوريين الهاربين من بطش الأسد، ويومًا بعد يوم تزايدت أعداد السوريين في المدن والبلدات التركية.

بدايات الحديث عن المنطقة الآمنة

تزايد أعداد النازحين إليها، دفع تركيا للتصريح عن نيتها إقامة منطقة آمنة في سوريا، الأمر الذي قوبل برفض أمريكي بداية وعدم قبول دولي كونها «فكرة غير مجدية»، وكانت تركيا قد طرحت فكرة المنطقة الآمنة للمرة الأولى خلال زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى واشنطن ولقائه الرئيس الأمريكي آنذاك باراك أوباما.

أوضح أردوغان حينها أن المقترح هدفه حماية المدنيين الفارين من النزاع السوري، وتوفير ملاذ آمن للاجئين من خلال منطقة آمنة وليس منطقة عسكرية عازلة، ولا بد من الإشارة إلى أن بعض الدول كانت توافق على فكرة أنقرة مثل فرنسا وبريطانيا إلى حد ما.

> **الظروف الحالية التي في صالح أردوغان لاستغلالها**

الرفض الأمريكي لفكرة المناطق الآمنة في سوريا استمر، لكن أنقرة ظلت مصرة على موقفها، وفي عام ٢٠١٤ أعادت أنقرة طرحها للفكرة بالتزامن مع بداية الحرب على تنظيم «داعش»، وربطت تركيا حينها انخراطها بالحرب على داعش بتنفيذ أهداف تتعلق بإقامة منطقة آمنة، بهدف توفير ملاذ آمن للاجئين السوريين الفارين من قصف الطائرات، ما يعمل على تقليص العبء عن دول الجوار التي يتدفق إليها اللاجئون، بالإضافة إلى مساعدة الفصائل الثورية على الانضواء تحت مؤسسة عسكرية واحدة ذات محددات واضحة.

مع مرور الوقت وتفاقم مشكلة اللاجئين في تركيا، باتت أنقرة تصر أكثر فأكثر على إنشاء المناطق الآمنة على حدودها من الطرف السوري، لكن الجدال مع واشنطن بهذا الخصوص لم يثمر، خاصة أن باراك أوباما حينها جعل الملف السوري ثانويًا بعد اتفاقه الذي عقده مع إيران من أجل البرنامج النووي ومحاولاته إرضاء إيران في الملف السوري، وفي عام نهايات عام ٢٠١٦ بدأت تركيا عملياتها العسكرية في سوريا.

افتتحت تركيا عمليات جيشها داخل الحدود السورية بمعارك ضد تنظيم «داعش» وفي وقت وجيز سيطرت إلى جانب قوات المعارضة السورية على مناطق بريف حلب مثل أعزاز والباب والراعي ضمن ما أصبح يسمى اصطلاحًا «درع الفرات» نسبة إلى اسم العملية العسكرية، كانت هذه الجولة التركية هي الأولى، وقد أتت هذه العملية في ظل رفض أمريكي غير مباشر، لكن كانت أمريكا حينها على موعد مع الانتخابات الرئاسية، حين فاز الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في الانتخابات.

لم يتغير الأمر كثيرًا في البداية بالنسبة لتركيا مع وصول ترامب وإن كان أكثر وضوحًا وسياسته اتسمت في سوريا بالانسحاب من هذا الملف إلى ناحية المصالح الاقتصادية فقط دون النظر إلى الوجود الإستراتيجي في هذه المنطقة، ما فتح الباب لروسيا بالتغلغل أكثر فأكثر، وهنا كان لا بد لتركيا من الحديث مع روسيا والتفاوض معها بشأن مناطقها

الحدودية.

الدخول الروسي إلى سوريا عام ٢٠١٥ عقد الحسابات التركية، لكن مع الانسحاب الأمريكي والأوروبي والعربي من الملف السوري، لجأت تركيا إلى التحالف مع روسيا في هذا الملف بالتحديد، وبالفعل بدأت أنقرة في تنفيذ خططها على أساس التفاوض مع روسيا فقط وفي بعض الأحيان توجد إيران.

بدأت فكرة المناطق الآمنة فعليًا اعتبارًا من ٢٠١٧ حين اتفقت تركيا وروسيا وإيران بعد عدة مشاورات في جنيف وسوتشي وأستانة للتسوية السياسية في سوريا، وحينها تم تحديد مناطق كونها آمنة تحت شعار «مناطق خفض التصعيد»، وهي الغوطة الشرقية ومنطقة حمص وريفها الشمالي وإدلب وريفها وأرياف حماة وحلب واللاذقية، ومنطقة جنوب سوريا التي تضم درعا والسويداء والقنيطرة.

> **أكار: حلف شمال الأطلسي لم يوفِ بمتطلبات المنطقة الآمنة في سوريا**

روجت تركيا لخطتها المتعلقة بالمناطق الآمنة أمام الدول وتتضمن هذه الخطة القضاء على التنظيمات التي تصنفها على أنها إرهابية وتهدد أمنها القومي في منطقة شرق الفرات، وحددت المنطقة الجغرافية المستهدفة وهي ذات امتداد ٤٦٠ كيلومترًا وبعمق ٣٢ كيلومترًا،ما سبق لم يكن حسب الرغبة التركية، فرؤية أنقرة للمنطقة الآمنة مغايرة تمامًا، لكن الظروف اختلفت والفاعلين تغيروا هناك ولم يبق لأنقرة إلا العمل على هذه الأسس، ومع الأيام نقضت روسيا وإيران اتفاقية خفض التصعيد ولم يكن لدى أنقرة أي آلية للتعامل مع هذه الخروقات، فمن المناطق المتفق على خفض التصعيد فيها لم يبق إلا إدلب وما حولها تحت قبضة المعارضة، وما تبقى سيطرت عليه قوات النظام بالتعاون مع روسيا وإيران.

اتفاقيات هشة

عادت فكرة المناطق الآمنة إلى الواجهة بداية ٢٠١٨، حين أعلن الرئيس الأمريكي أنه سيسحب قواته من سوريا، لكنه هدد تركيا حينها بضرب اقتصادها حال قررت محاربة الكرد، إلا أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان استغل تصريحات ترامب ليرد عليه قائلاً: «القوات التركية مستعدة لإقامة منطقة آمنة شرقي سوريا بطول ٣٢ كيلومترًا داخل الأراضي السورية».

تمت هزيمة تنظيم «داعش» في كل سوريا على يد التحالف الدولي وقواته الحليفة من الوحدات الكردية وهي ذاتها العدو التركي الأساسي في سوريا، وبعد ذلك توصلت واشنطن مع أنقرة إلى اتفاق يقضي بتسيير دوريات مشتركة في المنطقة الحدودية مع تعهد أمريكي بأن تسحب قوات سوريا الديمقراطية «قسد» الأسلحة الثقيلة من الحدود التركية وتفكيك تحصيناتها هناك، كما تلقى الكرد تعهدات من الجانب الأمريكي بأن تركيا لن تقوم بعملية توغل عسكرية في مناطقهم وأن الإدارة الأمريكية لن تتخلى عن الكرد.

لكن المماطلة الأمريكية دفعت تركيا إلى أن تجد سيرها نحو العمل باتجاه الحدود السورية مرة أخرى بعد أن كان جنودها قد سيطروا على منطقة عفرين

ودحروا الوحدات الكردية منها، وباتت أعينهم على مناطق شرق الفرات التي تمثل أهمية إستراتيجية لكل الأطراف الفاعلة في الشأن السوري.

روجت تركيا لخطتها المتعلقة بالمناطق الآمنة أمام الدول وتتضمن هذه الخطة القضاء على التنظيمات التي تصنفها على أنها إرهابية وتهدد أمنها القومي في منطقة شرق الفرات، وحددت المنطقة الجغرافية المستهدفة وهي ذات امتداد ٤٦٠ كيلومترًا وبعمق ٣٢ كيلومترًا، على طول الحدود التركية السورية، وجدد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان «إصرار بلاده على بدء إقامة المنطقة الآمنة شرق الفرات بشكل انفرادي حال عدم التوصل إلى توافق».

بدأت أنقرة بتنفيذ وعودها عبر إطلاقها لعملية عسكرية سميت بـ«نبع السلام»، وسرعان ما توقفت بعد أن عقدت واشنطن اتفاقًا معها بشأن هذا الأمر، كما حصل اتفاق آخر بين روسيا وتركيا، جعل الخطوات التركية من أجل إنشاء المنطقة الآمنة المزمعة متوقفًا إلى يومنا هذا، وبقيت المناطق التي سيطرت عليها تركيا في هذه العملية بيدها لكنها غير متصلة بالمناطق الأخرى (درع الفرات وغصن الزيتون)، كما أن الاتفاقيات المنعقدة مع واشنطن وموسكو باءت بالفشل بخصوص ابتعاد الوحدات الكردية عن الخطوط المتفق عليها.

هل تستطيع تركيا إقحام الناتو؟

في كل محاولات تركيا السابقة كان حلف شمال الأطلسي الناتو يقف متفرجًا رغم أن تركيا عضو فيه، ولطالما كانت التطلعات التركية لحماية أمنها تتعارض مع ما تريده دول الناتو، إذ إن كثيرًا من الدول الأعضاء في هذا الحلف داعمة للوحدات الكردية ولا تستطيع شن حرب مع تركيا ضدها أو الموافقة على إقامة منطقة آمنة في سوريا على أنقاض هذه الميليشيات، وهو ما كان واضحًا في كل مناسبة، فلم يستطع الحلف مساعدة تركيا أو العمل على إمدادها بما يلزم في إطار حربها على الحدود مع سوريا، ولعل هذا الأمر اتضح في أوائل العام ٢٠٢٠ حين لم يتدخل الناتو رغم الطلب التركي المتكرر لمعارك تركيا في مدينة إدلب ضد جيش بشار الأسد.

> **في كل محاولات تركيا السابقة كان حلف شمال الأطلسي الناتو يقف متفرجا**

سابقًا قال وزير الدفاع التركي خلوصي أكار، إن حلف شمال الأطلسي لم يوفِ بمتطلبات المنطقة الآمنة في سوريا، رغم وضع بعض الخطط لإنشائها، وأضاف أن بلاده «هي دولة ناتو التي تحملت العبء الأكبر لتخفيف معاناة الشعب السوري، والقوات المسلحة التركية هي جيش الناتو الوحيد الذي قاتل ضد داعش وجهًا لوجه»، وقد اتفق أعضاء حلف شمال الأطلسي في ٢٠١٩ على إنشاء منطقة آمنة شمال سوريا، على حدود تركيا الجنوبية، وإخلاء المنطقة من المقاتلين الكرد لكن هذا الأمر لم ينفذ.

تعمل تركيا حاليًا على استغلال الظروف التي تصب في صالحها في سوريا لاستكمال مشروعها المؤجل منذ سنوات، خاصة مع الحديث عن تخفيض القوات الروسية في بعض نقاط سوريا والضغوطات المتبادلة مع حلف شمال الأطلسي

واليوم، يعود الحديث عن المنطقة الآمنة إلى الصدارة، خاصة مع إعلان الرئيس التركي أردوغان خطته لإعادة مليون لاجئ سوري من تركيا إلى المناطق الآمنة في سوريا، وقد دعا أردوغان دول الناتو إلى «دعم جهودها الرامية لإقامة منطقة آمنة على الحدود مع سوريا، لاستيعاب اللاجئين وضمان أمن حدود تركيا الجنوبية»، قائلاً: «لدينا أمور لها حساسيتها مثل حماية حدودنا من هجمات المنظمات الإرهابية، والدول الأعضاء بالناتو لم تدعم تركيا قط في حربها ضد الجماعات الكردية المسلحة».

وأضاف أردوغان: «الآن بدأ توطين الناس في المناطق الآمنة داخل سوريا. معظم المناطق الآمنة التي تحدثنا عنها اكتملت، وبدأ الناس يسكنون فيها، وبدأ العمل فيها من جديد»، مؤكدًا «علينا أن نخاطب كل الحلفاء في المنطقة، وأيضًا الحلفاء في حلف الناتو فلتقفوا مع تركيا أمام هذه التحديات، ولا تمنعوها من السير قدمًا في إنشاء هذه المنطقة الآمنة، وإكمالها وتأمين الرفاهية فيها».

أما الظروف الحاليّة التي يسعى أردوغان لاستغلالها من أجل إقناع حلف الناتو بالمساعدة في إقامة المنطقة الآمنة يبدو أنها في صالحه، خاصة مع طول أمد الحرب الأوكرانية والانشغال الروسي، بالإضافة إلى الطلب الفنلندي والسويدي الانضمام للناتو وهو ما تعارضه تركيا بسبب دعمهما للميليشيات الكردية وفتح أراضيهما لنشاطهم، وهنا تجدر الإشارة إلى أن تركيا تقايض ملف انضمام الدولتين إلى الناتو بدعمها باستكمال عملياتها شرق الفرات في سوريا والمساهمة في إنشاء المنطقة الآمنة.

وأوضحت تركيا أنها تريد ضمانات أمنية من فنلندا والسويد حال أرادتا تذليل العقبات أمام دخولهما إلى الناتو، وذلك بحسب ما أعلنه الوزير جاويش أوغلو، حين قال: «تركيا أكدت خلال الاجتماع مع الناتو أنها لن تقبل تهرب السويد وفنلندا من تقديم الضمانات لسحب دعمهما عن التنظيمات الإرهابية».

إضافة إلى طلب الدعم من الناتو، يبدو أن تركيا اتجهت دوليًا إلى الأمم المتحدة، فقد قالت وسائل إعلام تركية إن الأمم المتحدة، بدأت بدراسة الصيغة التركية والمشاركة في آلية «العودة الطوعية» خاصة في الجانب المتعلّق برصد موارد مالية دولية لإنشاء مدن جديدة في المنطقة الآمنة شمالي سوريا.

> **تمت هزيمة تنظيم «داعش» على يد التحالف الدولي والوحدات الكردية**

تعمل تركيا حاليًّا على استغلال الظروف التي تصب في صالحها في سوريا لاستكمال مشروعها المؤجل منذ سنوات، خاصة مع الحديث عن تخفيض القوات الروسية في بعض نقاط سوريا والضغوطات المتبادلة مع حلف شمال الأطلسي من أجل انضمام الدول الجديدة إليه، وهو ما يمهد الطريق لأنقرة بالعمل في المناطق المحددة في سوريا في حال التوصل إلى اتفاق معين.

*محرر صحفي في نون بوست

غازي دحمان:

سورية ضحية المتغيرات الجيوسياسية

بخطى متسارعة، يسير العالم نحو التغيير، وربما قلائل يعترفون بذلك، لكن مؤشرات التغيير تكشف عن نفسها يوماً بعد آخر، فالعالم، بعد حرب أوكرانيا، لن يكون كما قبلها، ومنطقة الشرق الأوسط بعد الاتفاق النووي مع إيران لن تكون كما كانت قبله، ثمّة خرائط، بشعوبها وثقافاتها، ستتغير باتجاه التفكّك أو صوب الاندماج، القسري أو الطوعي.

إنه نظامٌ دوليٌّ جديد، بهيكليةٍ ومعمار مختلفين، وفي هذه الحالات، تبدأ التغيرات من الخواصر الرخوة، والتي تسمّى، في الاستراتيجيات، مناطق النفوذ المهمة، تلك المناطق تشكّل مختبرات لمدى تقبّل الفاعلين الدوليين الديناميكيات الجديدة ودرجة تأثيراتها في تفاعلاتهم، وغالباً ما تتحوّل هذه المناطق إلى شواهد على هذا التغيير وحدود له. وبالنظر إلى أوضاعها وظروفها الجيوسياسية، تبدو سورية أكثر الدول تأثراً بهذه المتغيرات، التي تحصل في لحظة فراغ للقوّة في المجال السوري، فراغ يمكن وصفه بالشامل: خريطة سياسية ممزّقة بين خمسة جيوش احتلال، نظام سياسي يجرى تحريكه من الخارج ويقع تحت تأثير قوى وصائية، معارضة تديرها أطراف خارجية وتعمل في الغالب لصالح أجندات هذه الأطراف، نسيج مجتمعي ممزق إلى أبعد الحدود، واقتصاد منهار ومن دون أي أفق لإنعاشه وإعادته إلى الحياة.

في الفضاء الشرق أوسطي، تبدو سورية مثل ريشةٍ في عواصف رهيبة، بلد لا وزن له، يسعى اللاعبون الآخرون إلى القبض عليه، أو على أجزاء منه، في لعبة استقطابٍ مكشوفة، الهدف منها إضعاف أوراق الفريق المنافس أو الخصم في المساومات الإقليمية والدولية

> في الفضاء الشرق أوسطي، تبدو سورية مثل ريشة في عواصف رهيبة

الحاصلة على هامش المتغيرات الجيوسياسية الأوسع.

يتخذ التنافس على سورية شكل صراع على تفاصيل جغرافية هنا وهناك، لكنها تشكل في المشهد العام أجزاء حيوية لمقاطع جيوسياسية، حيث يبدو من المذهل أن تصرف إيران طاقات كبيرة في سورية للسيطرة على طرقات عابرة لصحارى تدمر ودير الزور، وتدخل في منافسات حادّة مع روسيا، شريكتها في محاربة المشروع الجيوسياسي الامريكي، على موقع عسكري هنا وقاعدة هناك، فيما صرفت روسيا وتركيا طاقاتٍ كبيرة من أجل السيطرة، أو استعادتها أو تثبيتها على الطريق الدولي M5، واضطرّت إسرائيل لشن ألف غارة جوية للحفاظ على الشريط الحدودي القريب من الجولان خالياً من الوجود الإيراني.

في المشهد العام أيضاً، تخرج سورية من إطار المنظومة العربية، ما الهم في ذلك ما دام النظام الإقليمي العربي نفسه يتفكّك؟ حيث تمكن ملاحظة ظهور اتجاهات جديدة لغالبية الدول العربية خارج النظام الإقليمي العربي الذي لم يعد يهتم به أحد، فدول الخليج الفاعلة، كالسعودية والإمارات، تتجه صوب بناء مجال جيوسياسي خاص بها في أفريقيا وتعمل على تعميق علاقاتها مع دول المحيط الهندي. وتركز مصر جهودها على حوض النيل الذي سيشكّل هاجساً لها في العقود المقبلة، فيما تذهب دول المغرب باتجاه الانخراط أكثر في علاقاتٍ تفاعليةً مع دول الاتحاد الأوروبي، نظراً إلى اتساع المصالح بين الطرفين. أما ما نلاحظه من محاولات تقارب بعض الأنظمة العربية مع سورية، فهو لا يخرج عن كونه سياساتٍ مناكفةً بين الفاعلين ومحاولات تثقيل أوراق المساومة في مواجهة بعضها بعضا.

على الأرجح، تسير وحدات النظام العربي بهذه التوجهات تحوطاً من المتغيرات الجيوسياسية التي رأت نذرها تتشكّل منذ مدة في سماء الشرق الأوسط، حيث لم تعد امريكا راغبةً في الحفاظ على الشكل القديم لهذه المنطقة، طالما أن بقاءه مشروط باستمرار تدفيع الخزائن الامريكية طاقات كبيرة للحفاظ عليه، فضلاً عن تقديرات امريكية أظهرتها طريقة تفاعل الإدارات الامريكية مع ثورات الربيع العربي، مفادها أن هذا الشكل القائم لم يعد قادراً على مواكبة المتغيرات العاصفة التي ينخرط العالم في أتونها في المرحلة الراهنة، فالحياة للأقوى

السيناريو الأكثر رجحانا استمرار بقاء سورية منصات للصراع بين المتنافسين

والأقدر.

تبدو سورية ساحة مثالية لممارسة الألعاب الجيوسياسية بالنسبة لجميع اللاعبين الإقليميين والدوليين، بالنظر أولا لسقوط المحرّمات المتعلقة بقواعد القوانين الإنسانية والدولية فيها بعد الفوضى التي أحدثتها الحرب. ولأنها، ثانياً، ساحة مفتوحة على كل المشاريع الجيوسياسية، وليست حكراً على أحد، رغم اختلاف نسب السيطرة وأحجام الفاعلين وأوزانهم، إلا أنها صالحة لأن تكون جزءاً من المشروع الأوراسي الروسي، وأحد ممرّات «الحزام والطريق» الصيني، وحلقة في مشروع إيران التوسعي في المشرق العربي، وبوابة تركيا للعالم العربي، وساحة امريكية لمضايقة جميع هؤلاء اللاعبين وتحجيم أدوارهم.

ما هي السيناريوهات المحتملة لشكل سورية الجيوسياسي في المرحلة المقبلة؟ السيناريو الأكثر رجحاناً: استمرار بقائها منصّات للصراع بين جملة الفاعلين المتنافسين، وقد يؤدّي احتدام الصراع بين روسيا والغرب في أوكرانيا إلى نقل جزء من هذا الصراع في مرحلة لاحقة إلى سورية، وتبعاً لذلك، يصبح تقسيم سورية، أو وضع حدودٍ نهائية لمجالات نفوذ الفاعلين في سورية، أمراً واقعياً وضرورياً وجزءاً من قواعد الاشتباك، حيث سيسقط من يد روسيا ذريعتها الضعيفة أصلاً، والتي تقوم على تقسيم القوى المنخرطة في اللعبة السورية بين أطراف خارجية شرعية مدعوّة من نظام الحكم وأطراف غير شرعية. في هذه الحالة، ستكون سورية أمام صياغة جيوسياسية جديدة مناقضة للصيغة التي كانتها عقودا سابقة من زمن تشكّل الدولة الوطنية فيها.

السيناريو الأقل رجحاناً: تشكّل مقاومة وطنية، على نمط المقاومة الأوكرانية، في مواجهة الجيوش الخمسة التي تحتل سورية، ومعها قوات نظام الأسد والمجاميع الإسلامية، وهو أمر غير محتمل في الأفق المنظور لأسبابٍ عديدةٍ، أهمها تمزّق الروح الوطنية وعدم التوافق على سردية وطنية موحدة، فضلاً عن افتقاد الشخصية الوطنية الجامعة.

لا حلول لسورية في الأفق، سورية نفسها ستكون حلاً لصراعات جيوسياسية إقليمية ودولية، فالمطلوب من الجغرافية السورية أن تكون في المرحلة المقبلة وسائد أمان لامتصاص حدّة الصراعات الجيوسياسية العالمية.

د. يوسف داوود:

تصعيد المواجهة:أين تقف توسُّعات الناتو في الجوار الروسي؟

*انتر ريجونال للتحليلات السياسية

بعد اتخاذ حكومتَي السويد وفنلندا قراراً بالانضمام إلى حلف الناتو، وما استتبعه من ضرورة تقديم أوراق ترشُّحهما رسميّاً للحلف، بات من الواضح أن سياسة الحياد في أوروبا – التي طالما تبنَّتها الدول الساعية إلى الرفاهية – أصبحت على المحك، وأن الظرف التاريخي يُحتِّم عليها أن تكسر دائرة الصمت العسكري بإعلان واضح عن استعدادها للانخراط مع الولايات المتحدة وحلف الناتو في أي معركة محتملة ضد روسيا. وهنا تفرض مجموعة من التساؤلات نفسها على المشهد السياسي في أوروبا ما بعد الأزمة الأوكرانية؛ لعل أهمها توضيح المعايير التي يحدد الناتو على أساسها استراتيجيات توسُّعه والنطاق الجغرافي لهذه التوسعات، ومدى فاعلية هذه الاستراتيجيات في تحقيق أهداف الحلف.

تفسيرات مركزية

تخضع استراتيجيات التوسُّع الجغرافي لحلف الناتو على خلفية الصراع الأوكراني، لعدد من التفسيرات الرئيسية المتمثلة فيما يأتي:

١- الوصول إلى أقصى توسُّع ممكن:

هنا تكون معايير توسُّع حلف الناتو جغرافيّاً غير خاضعة لحسابات عسكرية دقيقة، بقدر خضوعها لرغبة الحلف في إيصال رسائل سياسية إلى روسيا أن عمليتها العسكرية ضد أوكرانيا قد حوَّلت حتى الدول المحايدة إلى دول راغبة في الانضمام إلى الحلف، فضلاً عن سعي الحلف إلى كسب مزيد من الأراضي في المنطقة النوردية لاستخدامها عند الضرورة، دون تحديد استخدام معين مسبق لها. ويرتكز أنصار هذا التفسير على منطق مفاده أن ليتوانيا وإستونيا تُعتبَران ملاصقتَين للحدود الغربية الروسية. ومن ثم، فإن غرض التقارب العملياتي عن طريق مشاركة مناطق حدودية مع روسيا مُتحقِّق بالفعل، وهو ما يُعزِّز فرضية توسيع الحلف حدودَه لأقصى مدى دون امتلاك سيناريو واضح.

٢- الاستجابة للاحتياجات الأمنية للدول الأوروبية:

بعكس التفسير السابق الذي يتناول ظاهرة تمدُّد الحلف من منظور الحلف ذاته، فإن هذا المدخل يقوم على منطق مفاده أن تمدُّد الحلف إنما يأتي استجابةً لطلبات الدول الأوروبية نفسها التي باتت تستشعر خطراً كبيراً بوجود روسيا على حدودها بعد غزو أوكرانيا، سواء كان انضمامها مفيداً على نحو مباشر من الناحية الاستراتيجية عن طريق إمكانية استخدام أراضيها وإمكاناتها العسكرية في العمليات، أو على نحو غير مباشر عن طريق تفادي وقوعها ضحيةً في يد رجل الكرملين.

ويرتكز أنصار هذا التفسير على كون الدول المُطالِبة بالانضمام (وخاصةً في الحالتَين الفنلندية والسويدية) تعتبر دولاً ديمقراطية رصينة، تسعى فيها الحكومات إلى أن تعكس رغبات المواطنين، وتحرص على إخضاع مثل هذه القرارات لمجالسها النيابية، وهو ما يؤكد أن هذه القرارات نابعة من احتياجات أمنية حقيقية لهذه الدول، وليست محاولة من النخبة الحاكمة لكسب نفوذ غير مُبرَّر. هذا وتجدر الإشارة إلى أنه في كل من الحالتَين السويدية والفنلندية، يجب على الحكومة إخضاع قرار الانضمام للمراجعة البرلمانية؛ ففي حالة السويد لا يتطلب الأمر الحصول على موافقة صريحة من البرلمان قبل تقديم ملف العضوية رسميّاً، وإن كان يجب إخضاعه لمناقشات داخل اللجان المعنية. أما في الحالة الفنلندية فيجب الحصول على موافقة البرلمان صراحةً حتى يتسنَّى إكمال إجراءات طلب الانضمام (وقد صوَّت يوم ١٧ مايو الجاري ١٨٨ عضواً من أصل ٢٠٠ بالبرلمان الفنلندي لصالح الانضمام إلى عضوية الحلف).

٣- تعزيز قدرات وإمكانات الحلف:

يقوم هذا التفسير على منطق مختلف قوامه أنه في مقابل احتياج بعض الدول إلى تعزيز قدراتها الأمنية في ظل ضعف قوتها العسكرية بسبب تبنيها سياسة حياد طويلة الأجل؛ فإن حلف "الناتو" يبارك ويُشجِّع انضمامها؛ لاحتياجه إليها من الناحية الفنية العملياتية البحتة. وبالنسبة إلى الحالتَين الفنلندية والسويدية، يبرر أنصار هذا التفسير منطقهم برغبة الحلف في توسيع نطاق خط المواجهة المباشِرة مع روسيا؛ نظراً إلى قصر طول الحدود الليتوانية–الروسية والإستونية–الروسية؛ ما يُصعِّب مهمة الحلف في حشد فرق مدرعة كبيرة العدد على خط المواجهة المباشِرة حال حدوثها؛ لذلك فإن انضمام فنلندا يضيف نحو ٨٠٠ ميل من الحدود البرية إلى أراضي الناتو، وهو ما يعتبر ضِعف المسافة الحدودية التي يمتلكها حاليّاً.

يُضَاف إلى ما تقدَّم، رغبة الحلف في إحكام السيطرة على بحر البلطيق من كافة الاتجاهات – الذي يعتبر منفذاً بحريّاً محدوداً لروسيا مع البحر الأسود – حيث يُشكِّل انضمام كل من فنلندا والسويد إحكاماً للخناق المفروض على روسيا ليصبح البحر محاطاً بأعضاء الحلف من كافة الاتجاهات. أما بالنسبة إلى السويد، فبجانب أهميتها الاستراتيجية في إحكام السيطرة على البلطيق، فإن قربها الجغرافي من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا يوفر فرصاً كبيرة لانتقال الوحدات البرية والمدرعة حتى القوات الجوية بسرعة أكبر إلى خط المواجهة في فنلندا دون عوائق تُذكَر.

معضلات التوسع

ربما يتطلب تقييم مدى نجاح استراتيجية توسع حلف الناتو إلقاء الضوء على أهداف هذا التوسع، والنظر في الإشكاليات التي تواجه كل هدف. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى ما يأتي:

١- إشكالية الشعور بالأمن:

يعتبر زيادة الشعور بالأمن من أهم أهداف الدول الأوروبية من وراء سعيها للانضمام إلى الناتو، إلا أن النظرة المتعمقة على المشهد السياسي الداخلي في الدول المنضمة حديثاً – أو الساعية للانضمام – إلى الحلف يؤكد أن هذا الشعور لا يزال بعيد المنال؛ فتحالف اليسار في فنلندا – أحد أحزاب التحالف الحاكم – قد أعلن صراحةً معارضته انضمام فنلندا إلى الحلف، على اعتبار أن هذه الخطوة ستُحوِّل الحدود الشرقية لها إلى بؤرة تركيز روسي مستمر، ومن ثم ستصبح عقيدة التأهب العسكري عقيدة دائمة في السياسة الخارجية لفنلندا، بما يترتب على ذلك من شعور مستمر بعدم الأمن وزيادة مخصصات الإنفاق العسكري على حساب الرفاهية الاقتصادية.

٢- كوابح تعزيز قدرات الناتو القتالية:

إن كان انضمام دول أخرى إلى الحلف يُشكِّل – بالحسابات الرقمية – تعزيزاً لقدراته الهجومية والدفاعية، سواء من الناحية الاستراتيجية أو حتى من ناحية زيادة ميزانيته، فإن التعزيز الفعلي لهذه القدرات يخضع لشرط

أساسي هو توافق دول الحلف على التوسعات الجديدة وتوظيفها جماعيّاً لتحقيق طفرة عملياتية فعلية.

وفي حقيقة الأمر، فإن إعلان الرئيس التركي "أردوغان" معارضة أنقرة لطلب انضمام فنلندا والسويد إلى الحلف نتيجة عدم تجريمهما الحركات الكردية المسلحة في تركيا؛ يضع هذا التوافق التام موضع التساؤل؛ فتركيا قوة فاعلة كبيرة في حلف الناتو بمشاركتها بأكبر عدد من القوات البرية، فضلاً عن تأثيرها الكبير داخل الحلف الذي تستخدمه لمساومة الولايات المتحدة في مختلف القضايا الخلافية بينهما. من هنا فإن تعزيز القدرات العسكرية للحلف بانضمام فنلندا والسويد سيكون مرهوناً بمدى قدرتهما على التوصل إلى تفاهمات ومواءمات سياسية مع أنقرة سواء بطريقة مباشرة أو عن طريق وساطة أمريكية معتادة.

٣- شكوك حول احتواء وردع روسيا:

من المعروف أن المُحصِّلة النهائية من وراء توسُّعات الناتو هو احتواء الخطر الروسي، وردع موسكو عن القيام بأي عمل عدائي مستقبلي ضد أي دولة من دول أوروبا. ويعتبر تحقيق هذا الهدف غير واضح المعالم في الوقت الراهن؛ نظراً إلى استمرار العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، وصمود نظام بوتين حتى الآن في مواجهة العقوبات الاقتصادية الغربية الصارمة، فضلاً عن عدم إعلان الحلف عن عقيدة ردع استراتيجي واضحة المعالم، وهو ما يصعب بسببه قياس الخطوط الحمراء التي يمكن قياس النجاح على أساسها.

في المقابل، فإن بعض المحللين يذهبون إلى رجاحة سياسة "الغموض الاستراتيجي Strategic Ambiguity" نظراً إلى إتاحتها كافَّة الخيارات أمام الحلف، بدلاً من التقيُّد بعقيدة واضحة قد تستغلُّها روسيا للمُراوَغة والتأويل. ومن ثم، يكون الحلف قد حقَّق أهدافه جزئيّاً من جرَّاء هذه التوسُّعات التي من شأنها أن تُدخِل الكرملين في دائرةٍ أكثر تعقيداً من محاولات تفسير أهداف حلف الناتو وآليَّاته المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف.

خلاصة

في ظل التفسيرات المتباينة والتقديرات المُعقَّدة بشأن توسُّعات حلف الناتو الأخيرة، يبدو أن الإجابة عن التساؤل المثار بشأن حدود توقُّف توسُّعات الحلف ستكون مرهونة في الأساس بمتابعة رد الفعل الروسي على التوسُّعات الحاليَّة من جانب؛ وذلك لقياس مدى نجاح هذه التوسعات في تحقيق الأهداف المُشار إليها، وكذا متابعة سياسة الحلف في قبول طلبات العضوية الحالية والمستقبلية من جانب آخر – تسعى كل من البوسنة وجورجيا للانضمام إلى الحلف – علاوة على تمكُّن الحلف من صياغة إطار متماسك ومُوحَّد بين أعضائه الحاليين بشأن الموقف من طلبات العضوية الجديدة، وخاصةً في ظل اعتراض دولة مثل تركيا على انضمام السويد وفنلندا إلى الحلف.

شيماء فاروق :

انضمام فنلندا والسويد لحلف الناتو بين التحديات والتهديدات

*المركز الديمقراطى العربى

المقدمة:لقد تدهورت الأوضاع على الساحة الدولية جراء العديد من الأزمات, أهمها الحرب الروسية الأوكرانية وما تبعها من تداعيات على النظام الأمني العالمي, حيثُ أحدثت الحرب حالة من عدم الاستقرار في أوربا, مما دفع الدول الأوربية التي لم تنضم إلى حلف الناتو إلى تقديم طلبات للانضمام إلى منظومة الحلف العسكرية, ومن الأمثلة على ذلك القرار السويدي والفنلندي بالتخلي عن تقاليد الحياد الطويلة والتقدم بطلب عضوية في الناتو مع استمرار الحرب في أوكرانيا وتهديدها بأن تصبح مأزقًا مدمرًا، خلصت السويد وفنلندا إلى أن بيئتهما الأمنية تتدهور واختارتا الحماية الأكبر التي يعتقدان أن عضوية الناتو ستوفرها.

فقد كانت فنلندا والسويد دولتين شريكتين في الناتو في التسعينيات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، لكنهما لم يسعيا للحصول على العضوية الكاملة في الناتو, لكن الحرب الروسية الأوكرانية باتت تشكل خطر كبير على أمن دول شرق أوروبا وفقًا للمعتقد الغربي, لأن سياسة الباب المفتوح الذي ينتهجه حلف الناتو هو أحد أبرز الأسباب التي جعلت أوكرانيا تعلن انضمامها للحلف وأعطت ذريعة لروسيا الاتحادية لغزو أوكرانيا لتأمين أمنها القومي.

فالناتو هو عبارة عن تحالف من ٣٠ دولة أوروبية وأمريكية شمالية، بما في ذلك الولايات المتحدة, تم تشكيل الناتو بعد وقت قصير من نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٩، زادت عضوية الناتو من ١٢ إلى ٣٠ دولة من خلال ثماني جولات من التوسيع, وكانت جمهورية مقدونيا أحدث دولة تنضم إلى التحالف في ٢٧ مارس ٢٠٢٠، كما أعلنت خمس دول شريكة عن تطلعاتها لعضوية الناتو: البوسنة والهرسك، وفنلندا، وجورجيا، والسويد، وأوكرانيا فالوثيقة التأسيسية

لمعاهدة شمال الأطلسي تحدد أهداف والتزامات الناتو من أهمها ضمان السلام والأمن من خلال الدفاع الجماعي.

لكي تستفيد كل من فنلندة والسويد من حلف الناتو لابد من العضوية الكاملة حيثُ لا يستفيد سوى الأعضاء وحدهم من المظلة الأطلسية وليس الدول المرشحة، أكدت فرنسا أنها ستقف إلى جانبهما في حال تعرضتا لعدوان, لكن مساعي الدولتين تصطدم برفض الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، مما يحول دون الموافقة الجماعية ويعرقل انضمام كلا الدولتين.

الإشكالية البحثية:

أصبح الانضمام لحلف الناتو أحد المعضلات الكبيرة التي لم تقتصر تداعياته على شرق وغرب أوربا فقط, لكنها تطورت بسرعة خاصة بعد الغزو الروسي لأوكرانيا حيث تسببت الحرب في اوكرانيا في أزمة اقتصادية عالمية لم تعد كثير من الدول المقدرة على مجابهة تداعيات الحرب الاقتصادية والسياسية بين الغرب "حلف الناتو" من جانب وروسيا الاتحادية من جانب أخر, فلم يقتصر الأمر على أوكرانيا ولكن أصرت فنلندة والسويد للانضمام لحلف الناتو تزامنًا مع التداعيات السياسية والعسكرية التي لحقت بأوكرانيا جراء طلب الانضمام لحلف الناتو, بالتالي طلب فنلندا و السويد للانضمام لحلف الناتو يواجه عدد من التحديات والتهديدات وربما يؤدي إلى اندلاع حرب عالمية ثالثة, إذا ما تم نشر المنظومة العسكرية لحلف شمال الأطلسي قرب الحدود الروسية, من هنا يدور التساؤل الرئيسي حول:

" ماهية التحديات والتهديدات التي تواجه فنلندا والسويد للانضمام لحلف الناتو؟"

يندرج تحت هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية:

١) ما هي شروط الانضمام لحلف الناتو؟

٢) ما هي التحديات الداخلية لحلف الناتو التي تواجه كل من فنلندا والسويد؟

٣) ما هي التهديدات التي تواجه فنلندا والسويد للانضمام لحلف الناتو؟

تقسيم الدراسة:

١) شروط انضمام الدول لحلف الناتو

٢) التحديات الداخلية لحلف الناتو التي تواجه كل من فنلندا والسويد "الرفض التركي".

٣) التهديدات التي تواجه فنلندا والسويد للانضمام لحلف الناتو "التهديد الروسي".

٤) نظرية " توازن التهديد" وطلب انضمام فنلندا والسويد".

أولاً: شروط انضمام الدول لحلف الناتو

إن الدخول في أي تحالف سواء سياسي, اقتصادي, عسكري يتطلب شروط معينة يجب توافرها في الكيان أو الدولة المنضمة وفقًا للوائح والقوانين التي تضعها الوثيقة التأسيسية للحلف, حيثُ يتبع حلف الناتو سياسة الباب المفتوح فيما يتعلق بالتوسع وفقًا للمادة (١٠) من المعاهدة التأسيسية للحلف فيمكن لأي دولة أوروبية الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي بشرط القدرة على تنفيذ كافة الالتزامات تجاه دول التحالف, كما يتخذ مجلس شمال الأطلسي أي قرار لدعوة أي دولة للانضمام إلى الحلف على أساس الإجماع بين جميع الحلفاء, بالإضافة إلى ذلك تم تصميم خطة عمل عضوية الناتو (MAP) لمساعدة الدول الشريكة الطموحة في استعداداتها من خلال توفير إطار عمل يمكّن الناتو من

توجيه المساعدة والدعم العملي لها في جميع جوانب عضوية الناتو.

يجب أن تتم الموافقة على توسيع عضوية الناتو من قبل جميع الأعضاء الثلاثين(٣٠) ثم تصديق برلماناتهم ، الأمر الذي قد يستغرق ما يصل إلى عام في الحالات العادية, بينما يتبع الحلف إجراءات أكثر سرعة في الحالات الاستثنائية كحالة فنلندة والسويد.

لذا يسعى حلف الناتو للتحرك بسرعة في طلب كل فنلندا والسويد من أجل مجابهة التهديد الروسي المحتمل خاصة عقب تقدم القوات الروسية داخل الأراضي الأوكرانية, فتسعى كل من الدولتين التمتع بكافة الحقوق حيثُ تتمكن الدولة المنضمة لحلف الناتو التمتع بمزايا عديدة حيثُ يتعهد حلف الناتو بالتزام بحماية الدول الأعضاء بكافة الوسائل السياسية والعسكرية, كما يحرص حلف الناتو على التشاور والتعاون مع الدول غير الأعضاء بحلف الناتو في مجالات الأمن على نطاقها الواسع، تشمل إعادة هيكلة الدفاع وحفظ السالم, كما أنه يعمل جاهدًا لتسوية النزاعات في نطاق دوله الأعضاء من خلال نقاشاته وشراكاته, كما يعمل على تعزيز القيم الديمقراطية، ويلتزم بضمان التسوية السلمية للنزاعات.

في حالة فشل حلف الناتو في تسوية النزاعات فأنه يوظف قدراته العسكرية القادرة على الدبلوماسية، في إدارة الأزمات وتنفيذ مهام حفظ السالم، سواء منفردًا أو بالتعاون مع الدول والمنظمات الدولية الأخر, كما أن لحلف الناتو بعدًا ثالثًا يتألف من أنشطته وعملياته في مجال التخطيط المدني في حالة الطوارئ، ومساعدة الحلفاء والشركاء في التأقلم مع الكوارث واجتيازها، بالإضافة إلى تعزيز سبل التعاون في مجال العلوم والبيئة, بالإضافة إلى العديد من الأنشطة التعاونية بين أعضاء الحلف.

ثانيًا: التحديات الداخلية لحلف الناتو التي تواجه كل من فنلندا والسويد "الرفض التركي".

رحب حلف الناتو وكافة أعضائه بانضمام فنلندا والسويد إلا أن المعارضة جاءت من قبل الرئيس التركي رجب أردوغان حيث صرح في مؤتمر صحفي بأن تركيا تعارض محاولات فنلندا والسويد للانضمام إلى الناتو، واصفا السويد بأنها "مفرخة" للمنظمات الإرهابية, كما أن تركيا منعت في وقت لاحق تصويت سفراء الناتو على بدء المحادثات على الفور، مما يشير إلى أن المرحلة الأولى من عملية الانضمام قد تستغرق وقتًا أطول بخلاف مما كان مخطط له, إلا أن دعم البلدان للمنظمات الكردية ليس بالسبب الوحيد حيثُ يرجع رفض الرئيس التركي لانضمام فنلندة والسويد إلى عدد من الاسباب كالتالي:

١) تتهم تركيا الدولتين الشماليتين، بإيواء أعضاء من حزب العمال الكردستاني، الذي تعتبره أنقرة منظمة إرهابية، إضافة إلى استضافة أتباع لرجل الدين فتح الله غولن، الذي تتهمه أنقرة بتدبير محاولة انقلاب عام ٢٠١٦, ويثير هذا الموضوع توترات قوية داخل الحلف لآنه في حين تعتبر أغلب دوله حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية على غرار تركيا، إلا أنها تدعم الفصائل الكردية المسلحة على الأراضي السورية والمعروفة باسم وحدات حماية الشعب والتي تقاتل تنظيم «داعش» الإرهابي، في حين تعتبرها أنقرة إرهابية, وتطالب تركيا كلاً من السويد وفنلندا بإعلان ليس فقط إدانتهما لحزب العمال الكردستاني وإنما لكل المنظمات والحركات المرتبطة به؛ حيث ترى أن مجرد اعتبار الحزب منظمة إرهابية غير كاف، وإنما المطلوب من الدولتين الحد من تحرك المتعاطفين مع الحزب والذين ينشطون على أراضيهما.

٢) فرضت الدولتان الاسكندنافيتان حظر أسلحة على أنقرة بعد توغلها في سوريا في عام ٢٠١٩, مما جعل الرئيس أردوغان يصرح بانه لن يوافق على قبول الدول التي تفرض عقوبات على تركيا.

٣) ازداد التوتر بين السويد وتركيا في ٢٠٢١, حيث استُدعى سفير السويد إلى الخارجية التركية احتجاجاً على مشاركة وزير دفاعها، بيتر هولتكفيست، في مؤتمر عبر الفيديو مع "قوات سوريا الديمقراطية"، ووجهت تركيا انتقادات لاذعة إلى وزيرة الخارجية السويدية، آنا ليند، بسبب ما وصفته باجتماعات مع "عناصر إرهابية"، إثر زيارة وفد كردي من سوريا للسويد, انتقاد انقرة خاصة في الشأن الحقوقي وكان آخرها أكتوبر ٢٠٢١ وأزمة طرد السفراء العشرة بعد إدانة حبس الناشط التركي عثمان كافالا.

٤) تخشى تركيا من أن تزداد مواقف البلدين تجاهها بعد الانضمام وتكرار ما حدث مع اليونان، حيث عملت أثينا على تحشيد الحلف ضد المصالح التركية لاستضافتهم عناصر من حزب العمال الكردستاني ومنظمة غولن التي تصنفهم أنقرة منظمات إرهابية.

٥) أصبح لدى تركيا ورقة مهمة للغاية تستطيع أن تستخدمها للحصول على مكاسب كبيرة سواء من شركائها في حلف الناتو أو من السويد وفنلندا، في ضوء امتلاك أنقرة حق النقض (الفيتو) على قبول أعضاء جدد في الحلف وفقاً لاتفاقية تأسيسه التي تشترط موافقة جميع الدول على انضمام أي دولة جديدة, بالرغم من الوفود التي ترسل إلى تركيا إلا ان الرئيس التركي يصر على انتزاع ثمن ما لتصويته الثمين, ستعمل أنقرة على الضغط على البلدين والغرب والدول المعادية لمصالح تركيا لإجبارهم على حل القضايا الخلافية سواء الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي ومع امريكا مثلا حل أزمة منظومة الصواريخ الروسية "إس ٤٠٠"، والطائرات الامريكية المقاتلة "إف ١٦" و"إف ٣٥"، وغيرها ووقف التحشيد الغربي المضاد في منطقة شرق المتوسط.

من هنا جاء الرفض التركي لانضمام البلدين, استنادًا للأسباب السابقة هو ما يحول دون انضمامها بشكل سريع كما كان مخطط له من قبل حلف الناتو, كما أن الرئيس التركي يستغل الاوضاع السياسية لصالح تأمين المصالح التركية.

ثالثًا: التهديدات التي تواجه فنلندا والسويد للانضمام لحلف الناتو."التهديد الروسي"

إن أحد أبرز الاسباب التي دفعت بروسيا غزو أوكرانيا هو طلبها الانضمام لحلف الناتو, إلا أن ذلك لم يحل دون طلب كل من فنلندة والسويد فقد عارضت روسيا سياسة الحلف التوسعية, فقد صرح مساعد وزير الخارجية الروسي، ألكسندر غروشكو، إن روسيا ستتخذ ما وصفه بـ"التدابير الاحترازية الملائمة"، في حال حلف الناتو قوات وبنية تحتية نووية قرب الحدود الروسية, غروشكو قول الكرملين في السابق إن رد موسكو على توسع حلف الناتو المحتمل سيعتمد على الكيفية التي سينقل بها الحلف عتادا عسكريا نحو روسيا والبنية التحتية التي ينشرها، فالانضمام هذا لا يلبي مصالح السويد وفنلندا، ولا مصالح الحفاظ على الأمن والاستقرار الأوروبي، ولا مصالح الاستقرار الإقليمي, كما صرح بأن هذا "لن يؤدي إلا إلى عسكرة منطقة الشمال التي كانت حتى وقت قريب أكثر المناطق سلمية من الناحية العسكرية في أوروبا، حيث كان التركيز على التعاون وليس المنافسة في المجال العسكري. الآن ستتغير الصورة بشكل جذري.

قال نائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي ريابكوف، إن "المستوى العام للتوتر العسكري سيرتفع، كما أن القدرة على التوقع في مثل تلك الأجواء ستقل, من المؤسف أن المنطق السليم يتم التضحية به مقابل افتراضات وهمية عما يجب فعله في هذا الموقف الآخذ في التكشف, وكان بوتين قد قال إن روسيا ليس لديها مشكلات مع فنلندا والسويد، وانضمامهما إلى الناتو لن يشكل تهديدًا، لكنه سيثير ردًا، حيث قال: "أما بالنسبة لتوسيع الناتو، بما في ذلك من خلال الأعضاء الجدد في الحلف وهما فنلندا والسويد – ليس لدى روسيا مشكلات مع هذه الدول، فإن التوسع على حساب هذه الدول لا يشكل تهديدًا مباشرًا لروسيا.

تأتي التحذيرات الروسية من توسع الناتو قرب الحدود الروسية حيث تشترك كلا البلدين في حدود يبلغ طولها ١٣٠٠ كيلومتر, حيث تشترك فنلندا مع روسيا في حدود ٨٣٠ ميلاً، وقد قاتل الفنلنديون والروس بضراوة خلال الحرب العالمية الثانية في صراع يُعرف باسم حرب الشتاء التي فقدت فيها فنلندا جزءًا كبيرًا من أراضيها, في عام ١٩٤٨ ، وقعت فنلندا معاهدة مع روسيا تضمن عدم غزو السوفييت مرة أخرى في مقابل بقاء هلسنكي غير منحازة عسكريًا, بينما تشترك السويد مع روسيا في حدود ٤٧٠ ميلاً، فقد كانت أيضًا محايدة طوال الحرب الباردة.

رابعًا: نظرية " توازن التهديد" وطلب انضمام فنلندا والسويد".

لقد باتت النظرية الواقعية هي الأفضل لتفسير حالة الصراع والفوضى على المستوى الدولي بالرغم من تطور العديد من النظريات التي تحاول تفسير سلوك الدول, لكن لازال منطق القوة هو الحاكم الأصلي لعلاقات الدول ببعضها البعض, فقد يمكن وصف النظام الدولي عن طريقها توضيح القواعد أو الآليات التي تحكم ذلك النظام مثل: توازن القوى, وتوازن الرعب, وتوازن التهديد، من هنا يمكن تفسير خروج فنلندة والسويد عن حالة الحياد الطويلة وطلب الانضمام لحلف الناتو وفقًا لمفهوم (توازن التهديد) هو المفهوم الأقرب والأدق لوصف العلاقات القائمة.

يعتبر ستيفين والت وهو أحد مُنظري الواقعية الجديدة الذي أحدث نقلة في تفسير الواقعية عندما أدخل مفهوم التوازن في التهديد باعتباره عنصراً مُهماً لفهم علاقات الدول والأكثر تفسيراً لحال الأمن بينها. فالدول تسعى لزيادة قدراتها العسكرية لتحقيق التوازن ليس في القوة وإنما في التهديد، فهذا التفسير يربط بين سعي الدولة إلى زيادة قوتها العسكرية من أجل زيادة قدرتها التهديدية مع الدول الأخرى.[١٣]

وفقًا لميزان نظرية التهديد، يتم تحديد سلوك التحالف للدول من خلال التهديد الذي تتصوره من الدول الأخرى والت يؤكد أن الدول عادة إلى التوازن من خلال التحالف ضد تهديد محتمل، ولكن الدول الضعيفة هم أكثر عرضة للتوازن مع التهديد المتزايد لحماية أمنهم, ويشير إلى مثال أنماط تحالف الدول الأوروبية قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى و الحرب العالمية الثانية، حيما تشكلت التحالفات الاوروبية ضد ألمانيا التوسعية .[١٤]

من هنا تغيرت الرؤية الفنلندية والسويدية وطلبت الانضمام لحلف الناتو وفقًا لتغير النوايا الروسية, حيثً صرحت رئيسة الوزراء السويدية ماجدالينا أندرسون، "قررت السويد التقدم بطلب للانضمام إلى الناتو لأنها غيرت وجهات نظرها بشأن استعداد روسيا "لاستخدام العنف" و "تحمل مخاطر هائلة", فالأسباب الروسية لغزو أوكرانيا جميعها لا تهم لكن الوسيلة التي اختارها بوتين لحسم الخلافات هي خوض الحرب مما ينذر بمزيد من التهديد والذي يجب أن يقابلها بمزيد من التهديدات.

واخيرا نستطيع تفسير طلب انضمام فنلندة والسويد لحلف الناتو وفقًا لنظرية توازن التهديد حيث تشكل روسيا تهديدًا كبيرًا نتيجة اختيارها خيار الحرب لحسم خلافها مع أوكرانيا, مما دفع هذه الدول إلى التحالف لمواجهة الخطر الروسي, هو ما جاء بفرصة كبيرة لعودة الدور التركي على الساحة الدولية ورفض انضمام الدولتين مستغلة بذلك توتر المشهد العالمي من أجل تحقيق مكاسب سياسية.

*باحثة دكتوراه في العلاقات الدولية

بنيامين بوبوف :

صدام الحضارتين الأوراسية والغربية.. الأسوأ لم يأتِ بعد

*russiancouncil.ru

أصبح النزاع الروسي الأوكراني الحدث المركزي في الحياة الدولية. إضافةً إلى ذلك، فإنه يتطور بسرعة إلى مواجهة حضارات على المستوى العالمي، سوف يستلزم استكمالها تغييرات جوهرية في التعامل مع النظام العالمي الحالي القائم لثلاثة عقود منذ انهيار الاتحاد السوفياتي.

إن شراسة هجمات الغرب على روسيا غير مسبوقة، ويقول مسؤولون في العديد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة إن هدفهم هو إضعاف روسيا وإزاحة بوتين من السلطة. ولا تتجاوز حدة تصريحات الشخصيات الغربية حدود اللياقة الدبلوماسية فحسب، بل تمثل كذلك مظهراً من مظاهر الحقد الصريح والفظاظة المكشوفة.

لعدة عقود من القرن العشرين، كان الصراع بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ذا طبيعة أيديولوجية. خلال أزمة الصواريخ الكوبية، كان العالم على شفا حرب نووية. ومع ذلك، ونتيجة للمفاوضات الصعبة، والدراماتيكية في بعض الأحيان، جرى التوصل إلى حل وسط يناسب كلا الجانبين. وليس من نافل القول أن نتذكر أن روسيا والولايات المتحدة وبريطانيا كانوا حلفاء خلال الحرب العالمية الثانية ضد الفاشية الألمانية.

وقد بدا كأن انهيار الاتحاد السوفياتي وانتقال اقتصادنا إلى سكة النظام الرأسمالي قضيا على السبب الرئيسي للمواجهة، وهو الصراع الذي لا يمكن التوفيق فيه بين

الرأسمالية والاشتراكية، لكن الآن، برزت تناقضات أعمق وذات طبيعة حضارية إلى الواجهة. في تشبيه مبسط إلى حد ما، يمكننا القول إن المجتمع الغربي مبني بشكل أساسي على مبادئ الفردية، بينما نحن والصين نميل أكثر نحو المبادئ الجماعية. في الوقت نفسه، لا تفسر هذه الاختلافات على الإطلاق حتمية صدام الحضارات، فضلاً عن أن تزايد المشاكل والتحديات العالمية، على العكس من ذلك، يتطلب تعاوناً وتفاعلاً على نطاق واسع.

لم يتمكن الغرب، الذي حدد خلال القرون الخمسة الماضية مسار التنمية العالمية وزاد من إمكاناته بشكل كبير، نتيجة للاستغلال الذي لا يرحم البلدان النامية في آسيا وأفريقيا وامريكا اللاتينية، من أن يتصالح مع التوازن الجديد للقوى على كوكب الأرض. أعلنت العديد من الدول أنها لا تريد اتباع إملاءات القوى الغربية، بل تريد بناء حياتها الخاصة واتباع سياسة مستقلة.

ساهم التعزيز السريع للاقتصاد الصيني، وتقوية القوة العسكرية لروسيا، والإجراءات الأكثر جرأة لعدد من القوى الكبرى - الهند والبرازيل وإيران وتركيا وإندونيسيا وغيرها - بشكل موضوعي في إضعاف موقف الغرب وقدراته الاقتصادية. هذه العملية تكتسب زخماً، ويشعر العالم الغربي بأنّ هيمنته ستختفي بسرعة، وهو ما يفسر إلى حد كبير الهجمات العنيفة على روسيا والصين.

وقد أشار عالم السياسة الامريكي البارز صموئيل هنتنغتون في كتابه «صراع الحضارات» إلى أن الغرب، في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، سوف يتصدى في الدرجة الأولى للإسلام؛ الدين المتحمس، الذي غالباً ما يلقي ممثلوه باللوم على القوى الغربية في كل مشاكلهم. في الوقت نفسه، تنبأ العالم الامريكي أيضاً بأن كل هذه الحضارات ستتحد في النهاية ضد الغرب.

ومن المناسب أن نتذكر هنا الجغرافي الإنكليزي البارز هالفورد جون ماكيندر، الذي أكد في بداية القرن العشرين أن مركز التنمية العالمية سينتقل إلى أوراسيا. ووفقاً له، من يسيطر على أوراسيا سيحدد سياسة الكوكب بأسره. لم يكن ماكيندر من مؤيدي روسيا، بل حاول تقسيم الاتحاد السوفياتي في العام ١٩١٩، عندما عمل في القوات البريطانية المحتلة في باكو. في الوقت نفسه، أقر بأن روسيا هي مركز أوراسيا، وبالتالي فإن مقدراً لها أن تؤدي دوراً حاسماً في تحديد سياسة المستقبل.

في العام ٢٠١٧، نُشر كتاب من تأليف تيم مارشال -أحد متابعي ماكيندر الجدد- تحت عنوان «سجناء الجغرافيا (١٠ خرائط ستخبرك بكل ما تحتاجه لمعرفة السياسة العالمية)». يشير هذا الكتاب إلى أنَّ الأحداث الجارية في المسرح العالمي، والتي تطورت إلى تفاقم خطر للعلاقات بين الغرب من جهة، وروسيا والصين من جهة أخرى، ترجع إلى حد كبير إلى خصوصيات موقعهم الجغرافي، وليس إلى الأخطاء أو الطموحات الشخصية لهؤلاء القادة أو غيرهم.

> **على المدى القصير، سيتعاظم دور روسيا وفقا لست حقائق**

وكما يبدو، ليس من قبيل المصادفة، ومن غير المألوف في الغرب، التركيز على جوهر نظرية ماكيندر، والتي وفقاً لها، وضعت الطبيعة نفسها روسيا في «قلب الأرض». ومن هنا النوع الفريد من الحضارة التي نشأت على أراضيها. بالطبع، لا يمكن للغرب أن يوافق على مثل هذه الاستنتاجات. من هنا، نشأ الغضب والمرارة غير المسبوقة من الهجمات على روسيا.

يتنبأ بعض قادة الدول الغربية بطرق مختلفة بانهيار الدولة الروسية والهزيمة الحتمية في الصراع الأوكراني، والأهم من ذلك تنحية الرئيس الحالي من السلطة. هذه

حالة تقليدية يقوم فيها خصومنا بتقديم التمنيات على الواقع.

على المدى القصير، سيتعاظم دور روسيا. يستند هذا الاستنتاج بشكل أساسي إلى الحقائق الست التالية التي نتمع بها كروس:

- أحد أكثر السكان تعليماً في العالم.
- احتياطيات ضخمة من موارد الطاقة (النفط والغاز والفحم).
- يوجد في أراضينا الجدول الدوري بالكامل تقريباً (المعادن).
- تفوقنا على الغرب بأحدث أنواع الأسلحة (صواريخ فرط صوتية).
- ¼ من احتياطيات المياه العذبة في العالم تقع على أراضينا (٢ مليون نهر، ٢ مليون بحيرة، بما فيها الأعمق في العالم – بحيرة بايكال).
- نحصل على صادرات الحبوب أكثر مما نحصل عليه من تصدير الأسلحة (سيكون محصول الحبوب هذا العام ١٣٠ مليون طن، بما في ذلك ٨٧ مليون طن من القمح، وازدادت المساحة المزروعة بالمحاصيل الزراعية إلى ٨٠ مليون هكتار).

إن عدم الوضوح الذي يكتنف الوضع الحالي والمحفوف بأعمق الصدمات، في الواقع، ووفقاً للعديد من المحللين الجادين، يحمل في طياته خطر نشوب حرب نووية، يدفع بعض المحللين والصحافيين ذوي التفكير العميق نحو رؤية أكثر موضوعية تجاه الأحداث الجارية. في الوقت نفسه، يرى المراقبون الامريكيون المزيد والمزيد من مبررات التشاؤم، مؤكدين الخطر المتزايد لاندلاع حرب نووية.

ويشير المعلق الامريكي الشهير بريت ستيفنز إلى أن العزاء الرئيسي للولايات المتحدة يجب أن يكون في أن «خصوم امريكا هشون». في المقام الأول، الحديث يدور هنا عن روسيا والصين. وفي رأيه، حتى لو قدمت روسيا غزو أوكرانيا على أنه انتصار تقريباً، فلن تكون قادرة على إلغاء كيانها. في النهاية، سيصبح هذا البلد عضواً في الناتو والاتحاد الأوروبي. أما بخصوص الصين، فإن إغلاق شنغهاي ذات الـ٢٥ مليوناً، وسياسة «عدم انتشار الفيروس» التي فشلت بشكل واضح، لن يكون نموذجاً لبقية العالم. وبحسب رأيه، رغم كل التقدم الذي لا يمكن إنكاره خلال ٤٥ عاماً، «لا تزال الصين نظاماً مهووساً بخلق أوهام المجد».

هذه الرغبة في التفوق بناءً على نقاط ضعف العدو تشير إلى أن الولايات المتحدة ليس لديها إنجازات حقيقية تفتخر بها، ولا تملك آفاقاً مشرقة خاصة بها. وبين الحلفاء الأكثر ولاءً لامريكا، وهم البريطانيون، يجري الإعلان صراحةً عن هدف إضعاف روسيا ونزيفها، إذ يؤكد الكاتب البريطاني توم ستيفنسون أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وبولندا والأعضاء الأوروبيين الآخرين في الناتو كانوا أطرافاً في الصراع منذ البداية: إنها ليست مجرد مركبات عسكرية وشاحنات تحمل عشرات الآلاف من المركبات المضادة للطائرات والمدرعات للمقاتلين الأوكرانيين، بل هي نشاط استخباراتي حول أماكن وجود القوات الروسية.

> **عدم الوضوح يكتنف الوضع الحالي ومحفوف بأعمق الصدمات**

ووفقاً له، بمجرد أن كان الهدف الرئيسي للغرب هو الحماية من الغزو، فإنه تحول الآن إلى استنزاف استراتيجي مستمر لروسيا، فقد زاد الإنفاق العسكري بشكل كبير، وزاد عدد قوات الناتو في أوروبا الشرقية ١٠ مرات. هناك إعادة تسليح عامة لأوروبا، ليست مدفوعة بالرغبة في الاستقلال عن السيد الامريكي، ولكن من

أجل خدمته. إنه أمر طائش، فإطالة الحرب أمر خطر للغاية عندما تشارك فيه قوى نووية.

ثمة باحث امريكي آخر، هو فرانسيس فوكوياما، يقول: «إذا لم تمنع الولايات المتحدة وبقية الغرب روسيا والصين والقوى غير الديمقراطية الأخرى من فعل ما تريد، فقد يواجه الغرب بالفعل (نهاية التاريخ)».

أما الرجعي الفرنسي برنارد هنري ليفي، فيعتقد أنّ تدخلات الناتو ضد روسيا في سوريا وليبيا والآن في أوكرانيا لم تكن مبررة فحسب، بل كانت حيوية أيضاً، إذ لا يوجد بديل من الغرب (باعتباره حاملاً للقيم الإنسانية العالمية).

بدوره، يعتقد المفكر الغربي البارز نعوم تشومسكي أنَّ الغرب يواجه اليوم خياراً؛ إما محاربة روسيا حتى آخر أوكراني وإما السعي إلى تسوية دبلوماسية.

هناك قناعة متزايدة بين المحللين السياسيين في البلدان النامية بأنَّ البشرية تتجه نحو نظام عالمي جديد يوحد روسيا والصين والهند ودول أخرى تحت راية واحدة.

> **لا تزال روسيا والصين العمود الفقري للنظام العالمي الجديد**

خيبة الأمل من النظام العالمي الأحادي الذي تقوده الولايات المتحدة تختمر منذ سنوات، وكان لها ثمن، بحسب المحلل الفلسطيني البارز رمزي بارود.

لا تزال روسيا والصين العمود الفقري للنظام العالمي الجديد، والعديد من البلدان الأخرى، وخصوصاً في الجنوب العالمي، حريصة على الانضمام إليهما. ومن اللافت للنظر أن محاولات القوى الغربية، بأي وسيلة، وبالأساس عبر التهديد والابتزاز، لإجبار الدول النامية على اتباع نهجها في الشؤون الدولية، تنقلب ضدها، إذ تتعرض تصرفات الغرب لانتقادات شديدة في أفريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية. هنا، على سبيل المثال، نذكر استنتاج صحيفة «الأهرام» المصرية: «في دعمه الحماسي والغاضب لأوكرانيا، أظهر الغرب مرة أخرى تحيزه السياسي وعنصريته ونفاقه الصارخ فيما يتعلق بالقوانين والمبادئ العالمية».

سبب آخر للحملة الصليبية الجديدة للغرب ضد روسيا وتفاقم الوضع الدولي هو تدهور نوعية النخب الغربية. وكما أكد الرئيس فلاديمير بوتين في ١٢ أيار/مايو، فإن استمرار هوس العقوبات يؤدي إلى أكثر العواقب صعوبة واستعصاءً على كل من الاتحاد الأوروبي والدول الأفقر في العالم، والتي تواجه بالفعل مخاطر المجاعة: «اللوم على هذا يقع بالكامل على عاتق النخب في الدول الغربية، الذين هم على استعداد للتضحية ببقية العالم من أجل الحفاظ على هيمنتهم على العالم».

يعود التوتر المتزايد في العالم إلى أسباب عديدة، على وجه الخصوص عدم وجود رؤية استراتيجية لدى بعض القادة الغربيين. ولعل أوضح مثال على ذلك، الظاهرة التي يمكن رؤيتها في آخر رؤساء وزراء بريطانيا العظمى. ظهر هذا الانحطاط إلى الواجهة في القرن الحادي والعشرين، بدءاً من سياسات توني بلير، الذي يعتبره أكثر من نصف البريطانيين مجرم حرب (كذب بشكل صارخ بشأن امتلاك العراق أسلحة دمار شامل).

أما في الوقت الحالي، فيتعرض بوريس جونسون لانتقادات شديدة في إنكلترا، التي وصفته الصحافة البريطانية بالكاذب، وأثار أعضاء حزبه (المحافظون) مراراً وتكراراً مسألة استقالته. توقع عدد من الصحافيين البريطانيين رحيله عن منصبه في المستقبل المنظور، لأن حملته الشرسة المعادية لروسيا فقط هي التي تسمح له بالبقاء في كرسي رئيس الوزراء.

من الصعب تسمية أي زعيم غربي لم يتورط في

فضيحة فساد (تمت كتابة مئات المقالات عن نجل الرئيس بايدن في هذا الصدد)، كما أقر ريتشارد أولسون، السفير الامريكي السابق في عدد من البلدان، بالذنب في ممارسة الضغط من أجل مصالح حكومة دولة أخرى وإخفاء الهدايا التي تلقاها منها، لكن الشيء الأهم هو أنهم غير قادرين على تقييم الوضع السريع التغير بشكل مناسب، ولا يمكنهم الابتعاد عن الفكرة المتجذرة بأن الغرب (الأنجلو ساكسوني في المقام الأول) يجب أن يبقى مهيمناً على الشؤون العالمية.

يستنتج بعض المحللين المخضرمين أن الناس الذين يدخلون السياسة، كقاعدة عامة، ليسوا الأكثر كفاءة، بل الأكثر هوساً بمصالحهم اللحظية الأنانية. أما الأكثر ذكاءً، فهم يفضلون الخوض في الأعمال التجارية أو العلوم، انطلاقاً من أن السياسيين في الظروف الحالية محدودو القدرات، ويتصرفون فقط في إطار الشعبوية.

في الولايات المتحدة، في هذا الصدد، يشيرون عادةً إلى جون ميرشايمر، أستاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو، الذي تنبأ في مؤلفاته قبل بضع سنوات بتراجع النفوذ الامريكي، موضحاً هذا في المقام الأول بالنهج الخاطئ.

في امريكا، وفي ظل الإدارة الحالية لجو بايدن، زادت المشكلات السياسية المحلية، ووصل التضخم إلى مستويات قياسية، وهو يهدد نقص الغذاء والطاقة بالركود. لقد ظهرت بالفعل بيانات عن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بنسبة ١٫٤٪، وأثار عدد من الصحافيين البارزين صراحة قضية تنحية جون بايدن من السلطة بسبب تهديد الحرب النووية، وخصوصاً أنَّ الإنفاق العسكري في العالم وصل إلى مستوى عالٍ غير مسبوق تجاوز ٢ تريليون دولار.

لقد أدت تصرفات القوى الغربية، ورغبتها التي لا يمكن كبتها في فرض عقوبات على روسيا، إلى أزمة طاقة. وبعد فشلها في تجديد الاتفاق النووي مع إيران الذي كان من شأنه أن يعيد النفط الإيراني إلى الأسواق العالمية، بدأت الإدارة الامريكية تطلب من المنتجين الآخرين زيادة الإنتاج باستخدام الضغط المفتوح والابتزاز، لكن هذا الضغط الغاشم لم يؤدِّ إلى نتائج، بل إلى زيادة أسعار الغاز في أوروبا بمقدار ٦ مرات تقريباً من آذار/مارس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١.

كتبت الصحف الامريكية أنَّ أسوأ ما في أزمة الطاقة هذه لم يأتِ بعد، فقد زاد عدد المشاكل التي تواجه واشنطن في الشرق الأوسط، وخصوصاً أن الاتفاق على البرنامج النووي الإيراني يمثل إشكالية كبيرة من دون مساعدة روسيا (حتى «نيويورك تايمز» اعترفت بهذا مؤخراً).

> **خلقت تصرفات الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى أزمة غذائية في العالم**

خلقت تصرفات الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى أزمة غذائية في العالم. كانت روسيا وأوكرانيا من بين المصدرين الرئيسيين للحبوب. والآن، تضاعف سعر القمح تقريباً، وهناك صعوبات كبيرة في تسليم البضائع. يقول عدد من المنظمات الدولية إن بعض مناطق العالم ستعاني من الجوع.

تُظهر الأحداث الجارية أنَّ كوكبنا يمر بأزمة خطرة، ويبدو أن صدمات أكبر تنتظرنا، لكن لم يقل أحد إن ولادة نظام عالمي جديد ستكون سهلة وسلسة.

المؤلف: بنيامين بوبوف – سفير روسي مفوض وفوق العادة، محلل في مركز الدراسات الدولية ومركز دراسات الشرق الأوسط في معهد موسكو للعلاقات الدولية.
*ترجمة: فهيم الصوراني/الميادين.

www.marsaddaily.com

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk